



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي



كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم الاقتصادية

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي

ميدان العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

الشعبة: علوم اقتصادية

التخصص: اقتصاد وتسيير المؤسسات

مساهمة المسؤولية البيئية في تعزيز الأداء الاقتصادي للمؤسسات

دراسة ميدانية بمؤسسة نفطال وحدة ولاية الوادي

تحت إشراف:

➤ الدكتور: عقبة خضير

من إعداد الطالبين:

➤ كروش عبد العالي.

➤ غريسي نور الدين.

لجنة المناقشة

رئيسا	جامعة الشهيد حمه لخضر الوادي	د. حمزة بالي
مشرفا ومقررا	جامعة الشهيد حمه لخضر الوادي	د. عقبة خضير
مناقشا	جامعة الشهيد حمه لخضر الوادي	د. برحومة سارة

الموسم الجامعي: 2025/2024



سَمَاءُ كَرَّمَ وَتَقَرَّرَ

الشكر والحمد والثناء لله تعالى أولاً وأخراً على منه علينا بإتمام وإنجاز هذا العمل

نتقدم بخالص الشكر والتقدير للأستاذة المشرفة الدكتورة خضير ليلي على نصائحها القيمة وجهدها معنا طيلة فترة إنجاز البحث جزاها الله عنا خير الجزاء.

كما نتقدم بجزيل الشكر لكل من أسهم في تقديم يد العون لإنجاز هذا البحث و لكل أساتذتنا الكرام الذي أشرفوا على تدريسنا في هذه السنة الإستثنائية. وإلى من زرعوا التفاؤل في دربنا، وقدموا لنا التسهيلات والأفكار والمعلومات عمال وموظفي مؤسسة نفطال وحدة الوادي فلهم كل الشكر والامتنان. كما نتقدم بخالص الشكر والتقدير لأساتذتنا وكل زملائنا في دفعة تسير و اقتصاد مؤسسات 2025 سائلين الله لهم التوفيق والسداد.

عبد العالي؛ نور الدين

إِهْدَاء

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات، وبفضله تتحقق الأمنيات، له الحمد

حتى يرضى، وله الحمد إذا رضي، وله الحمد بعد الرضا.

إلى من كانت دعواتهم سرّ توفيقى، وسندهم زادى في طريق العطاء،

إلى من كانوا شموعاً تضيء لي درب العلم، وقلوباً لا تعرف سوى الحبّ

والاحتواء

إلى من كان لهم الفضل بعد الله في وصولي إلى ما أنا عليه اليوم...

إلى والديّ العزيزين، سندي في الحياة، اللذين لم يبخلوا عليّ بالدعم والدعاء

والمساندة.

إلى إخوتي وأخواتي، الذين كانوا مصدر تشجيع وتحفيز دائم.

إلى أساتذتي الكرام، الذين لم يبخلوا بعلمهم وتوجيهاتهم.

إلى أصدقائي وزملائي، الذين شاركوني لحظات التعب والنجاح.

أهدي إليكم ثمرة جهدي، راجياً أن أكون عند حسن ظنكم دائماً.

عبد الله بن عبد الله

إِهْدَاء

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات، وبفضله تتحقق الأمنيات، له الحمد

حتى يرضى، وله الحمد إذا رضي، وله الحمد بعد الرضا.

إلى من كانت دعواتهم سرّ توفيقى، وسندهم زادي في طريق العطاء،

إلى من كانوا شموعاً تضيء لي درب العلم، وقلوباً لا تعرف سوى الحبّ

والاحتواء

إلى من كان لهم الفضل بعد الله في وصولي إلى ما أنا عليه اليوم...

إلى والديّ العزيزين، سندي في الحياة، اللذين لم يبخلا عليّ بالدعم والدعاء

والمساندة.

إلى إخوتي وأخواتي، الذين كانوا مصدر تشجيع وتحفيز دائم.

إلى أساتذتي الكرام، الذين لم يبخلوا بعلمهم وتوجيهاتهم.

إلى أصدقائي وزملائي، الذين شاركوني لحظات التعب والنجاح.

أهدي إليكم ثمرة جهدي، راجياً أن أكون عند حسن ظنكم دائماً.

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى إبراز مساهمة المسؤولية البيئية في تحسين الأداء الاقتصادي لمؤسسة نفطال وحدة الوادي، وذلك الاعتماد على المنهج الوصفي في الفصل النظري، حيث تطرقنا نظريا للمسؤولية البيئية وكذلك تم الاعتماد على المنهج التحليلي في دراسة الحالة وأجريت على عينة من 45 موظفا، وتم الاعتماد على برنامج "SPSS.V27" في تحليل النتائج.

تم التوصل إلى وجود تأثير معنوي ذو دلالة إحصائية لمساهمة المسؤولية البيئية بجميع أبعادها في تعزيز الأداء الاقتصادي لمؤسسة نفطال وحدة الوادي عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 005$)؛ وخلصت إلى مجموعة من التوصيات والاقتراحات أهمها: ضرورة دمج المسؤولية البيئية ضمن الرؤية الإستراتيجية لمؤسسة نفطال وحدة الوادي خاصة للمؤسسات الاقتصادية عامة، وكذلك الاستثمار في التكنولوجيا النظيفة لتقليل الانبعاثات وتحسين الكفاءة التشغيلية.

الكلمات المفتاحية: المسؤولية البيئية؛ الأداء الاقتصادي؛ المؤسسة الاقتصادية، مؤسسة نفطال.

Abstract:

This study aims to highlight the contribution of environmental responsibility to improving the economic performance of Naftal, El Oued Unit. It relies on a descriptive approach in the theoretical chapter, where we theoretically address environmental responsibility. The analytical approach was also used in the case study, which was conducted on a sample of 45 employees. The results were analyzed using SPSS.V27. The study concluded that there was a statistically significant effect of the contribution of environmental responsibility, in all its dimensions, in enhancing the economic performance of Naftal, El Oued Unit, at the significance level ($\alpha \leq 0.05$). The study concluded with a set of recommendations and suggestions, the most important of which are: the need to integrate environmental responsibility into the strategic vision of Naftal, El Oued Unit, specifically for economic institutions in general, as well as investing in clean technology to reduce emissions and improve operational efficiency.

Keywords: Environmental Responsibility; Economic Performance; Economic Institution; Naftal.



قائمة المحتويات

الصفحة	العنوان
III	شكر وتقدير
V	اهداءات
VI	ملخص
VIII	الفهارس
أ	مقدمة
02	الفصل الأول: الإطار النظري للمسؤولية البيئية والأداء الاقتصادي
3	تمهيد
3	المبحث الأول- التأصيل النظري للمسؤولية البيئية
3	المطلب الأول- ماهية المسؤولية البيئية
8	المطلب الثاني- مكونات ومبادئ ودوافع تبني المسؤولية البيئية
13	المطلب الثالث- مجالات، مستويات واستراتيجيات المسؤولية البيئية للمؤسسات
15	المطلب الرابع- مداخل، أبعاد وعوامل نجاح وتحديات المسؤولية البيئية
19	المبحث الثاني- التأصيل النظري للأداء الاقتصادي للمؤسسات
19	المطلب الأول- مفاهيم نظرية حول الأداء
22	المطلب الثاني- ماهية الأداء الاقتصادي
25	المطلب الثالث- أنواع الأداء الأخرى
31	المطلب الرابع- قياس الأداء الاقتصادي للمؤسسات
41	المبحث الثالث- الدراسات السابقة
41	المطلب الأول- الدراسات السابقة باللغة العربية
45	المطلب الثاني- الدراسات السابقة باللغة الأجنبية
49	المطلب الثالث- الدراسات المشابهة وموقع الدراسة الحالية
55	خلاصة الفصل
56	الفصل الثاني: الدراسة الميدانية بمؤسسة نפטال وحدة الوادي
57	تمهيد
57	المبحث الأول- منهجية الدراسة الميدانية
57	المطلب الأول- مجتمع وعينة الدراسة
62	المطلب الثاني- تصميم واختبار أداة الدراسة
73	المبحث الثاني- عرض وتحليل نتائج الدراسة واختبار الفرضيات

73	المطلب الأول- عرض وتحليل البيانات الشخصية والوظيفية
79	المطلب الثاني- تحليل محاور الدراسة
89	المطلب الثالث- اختبار الفرضيات وتحليل النتائج
97	خلاصة الفصل
98	خاتمة
108	قائمة المراجع
116	قائمة الملاحق

قائمة المحتويات

الصفحة	العنوان
38	الجدول (1-1): أشهر المقاييس المالية للأداء الاقتصادي
63	الجدول (1-2): توزيع أسئلة استمارة الاستبيان على محاور الدراسة
64	الجدول (2-2): معاملات الثبات ألفا كرونباخ لمحاور الدراسة
65	الجدول (2-3): معاملات صدق الاتساق الداخلي لفقرات المحور الأول (المسؤولية البيئية)
67	الجدول (2-4): معاملات صدق الاتساق الداخلي لفقرات المحور الثاني (الأداء الاقتصادي).
69	الجدول (2-5): توزيع الاستبيان
70	الجدول (2-6): نتائج اختبار التوزيع الطبيعي للمحور الأول
71	الجدول (2-7): نتائج اختبار التوزيع الطبيعي للمحور الثاني
72	الجدول (2-8): سلم ليكارت الخماسي
73	الجدول (2-9): طول خلايا مقياس ليكارت الخماسي
73	الجدول (2-10): توزيع أفراد عينة الدراسة وفقا لمتغير الجنس
74	الجدول (2-11): توزيع أفراد عينة الدراسة وفقا لمتغير العمر
75	الجدول (2-12): توزيع أفراد عينة الدراسة وفقا لمتغير المؤهل العلمي
76	الجدول (2-13): توزيع أفراد عينة الدراسة وفقا لمتغير سنوات الخبرة المهنية
79	الجدول (2-15): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات المحور الأول (المسؤولية البيئية).
84	الجدول (2-16): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات المحور الثاني
89	الجدول (2-17): نتائج تحليل الانحدار البسيط للفرضية الفرعية الأولى
90	الجدول (2-18): تحليل التباين للفرضية الفرعية الأولى
90	الجدول (2-19): اختبار المعاملات المؤثرة في النموذج للفرضية الفرعية الأولى
91	الجدول (2-20): نتائج تحليل الانحدار البسيط للفرضية الفرعية الثانية
92	الجدول (2-21): تحليل التباين للفرضية الفرعية الثانية

92	الجدول (2-22): اختبار المعاملات المؤثرة في النموذج للفرضية الفرعية الثانية
93	الجدول (2-23): نتائج تحليل الانحدار البسيط للفرضية الفرعية الثالثة
94	الجدول (2-24): تحليل التباين للفرضية الفرعية الثالثة
94	الجدول (2-25): اختبار المعاملات المؤثرة في النموذج للفرضية الفرعية الثالثة
95	الجدول (2-26): نتائج تحليل الانحدار البسيط للفرضية الرئيسية
96	الجدول (2-27): تحليل التباين للفرضية الرئيسية
96	الجدول (2-28): اختبار المعاملات المؤثرة في النموذج للفرضية الرئيسية

قائمة الملاحق

الصفحة	العنوان
61	الشكل (2-1): الهيكل التنظيمي لنفطال الوادي
70	الشكل (2-2): التمثيل البياني لاختبار التوزيع الطبيعي للمحور الأول
71	الشكل (2-3): التمثيل البياني لاختبار التوزيع الطبيعي للمحور الثاني
75	الشكل (2-4): التمثيل البياني لتوزيع أفراد العينة حسب متغير العمر
76	الشكل (2-5): التمثيل البياني لتوزيع أفراد العينة حسب متغير المؤهل العلمي
78	الشكل (2-6): التمثيل البياني لأفراد العينة حسب متغير السنوات الخبرة المهنية



تعد المؤسسات الاقتصادية أحد المحركات الأساسية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، فهي تلعب دوراً محورياً في خلق الثروة، وتوفير فرص العمل، وتحريك عجلة الاستثمار، وتحقيق هذا الدور يستلزم من المؤسسات تحقيق أداء اقتصادي فعال، يتجلى في القدرة على رفع المردودية وتقليل التكاليف وتحقيق الكفاءة الإنتاجية وتعزيز القدرة التنافسية في الأسواق المحلية والدولية.

غير أن التطورات المتسارعة التي يشهدها العالم، خصوصاً في المجال البيئي، حتمت على حكومات الدول المتقدمة والنامية على حد سواء في آخر عقدين توجيه اقتصاداتها ومؤسساتها باعتماد سياسات واستراتيجيات تكون أكثر استدامة تقوم على مبدأ تبني مفاهيم حديثة تتعلق بالاستدامة البيئية كأولوية استراتيجية لسببين الأول أن الصناعة تتحمل تاريخياً مسؤولية الإضرار بصحة البيئة نظراً لتنامي دورها نسبة للتطور التكنولوجي لأكثر من عقدين من الزمن والذي ساهم في نضوب الموارد الطبيعية وتفاشي التلوث البيئي على اختلاف أنواعه هواء ومياه، وتربة ومستوياته مسبباً مشكلات بيئية خطيرة الحقت الضرر بمختلف أشكال الحياة على كوكب الأرض كالاختباس الحراري وتغير المناخ، وفقدان التنوع البيولوجي، وظهور أمراض مستعصية... إلخ). أما السبب الثاني فيعود إلى خلق التوجه البيئي لمجال تنافسي قوي وجديد ومربح المؤسسات واقتصاديات هذه الدول.

ويشير الواقع أنه في سبيل إرساء النظرة القائمة على البيئة واجهت المؤسسات خاصة الصناعية ضغوطات وانتقادات كثيرة من قبل الأطراف أصحاب المصلحة (مستثمرين، ومقرضين، وموظفين حكومات

ومستهلكين، وموردين وهيئات ومنظمات حماية البيئة والتي شكلت قوة ضغط هامة وملزمة لهاته المؤسسات تطالب بوقف سلوكها غير المسؤول في تعاملاتها مع البيئة، وإعادة النظر في انتهاجها المفهوم الربحية الصرف الذي اعتبر البيئة - ولفترات طويلة من الزمن مورداً هاماً غير نافذ ومجاني تقوم عليه أنشطتها الصناعية، وتلزمها بإضفاء الشرعية على أعمالها وتحمل مسؤوليتها تجاه البيئة. وقد ساعدت تلك الضغوطات الممارسة من قبل الأطراف أصحاب المصلحة بشكل كبير على خلق بيئة تنافسية جديدة تهتم بإدراج الشواغل البيئية لمختلف تلك الأطراف في مؤسساتها. إذ لم يكن سهلاً على هاته المؤسسات تقديم تنازلات تمس ربحيتها لأي سبب من الأسباب، الأمر الذي أدى بها للبحث عن مواءمة الأداء الاقتصادي لها وخاصة المالي مع متطلبات حماية البيئة، خاصة مع تزايد الوعي البيئي لدى العملاء، والمستهلكين، والهيئات التنظيمية، والمجتمع ككل، مما دفع المؤسسات نحو تبني ممارسات صديقة للبيئة، تعرف اليوم ضمن إطار "المسؤولية البيئية".

الإشكالية:

أصبحت المسؤولية البيئية تلعب دورا بارزا في تحسين أداء المؤسسات الاقتصادية، لذا تعمل هذه الأخيرة جاهدة على دمج الاهتمامات البيئية في استراتيجياتها، وهذا من أجل ضمان استمراريته وتحسين أدائها الاقتصادي، وعليه سنحاول في بحثنا تحليل أثر التزام المؤسسة بالمسؤولية البيئية على أدائها الاقتصادي، وذلك من خلال دراسة حالة مؤسسة "نפטال - وحدة ولاية الوادي"، بالنظر إلى طبيعة نشاطها المرتبط مباشرة بالموارد الطبيعية والطاقة، والتي تعتبر من القطاعات الحساسة بيئيا، وذلك من خلال الإجابة على الإشكالية التالية:

ما مدى مساهمة المسؤولية البيئية في تعزيز الأداء الاقتصادي لمؤسسة نفطال وحدة ولاية الوادي؟

الأسئلة الفرعية: في ضل الإشكالية الرئيسية نطرح الأسئلة الفرعية التالية:

- هل تساهم إدارة الموارد المستدامة في تعزيز الأداء الاقتصادي لمؤسسة نفطال وحدة الوادي؟
- هل تساهم المسؤولية البيئية كبعد في تعزيز الأداء الاقتصادي لمؤسسة نفطال وحدة الوادي؟
- هل يساهم الامتثال البيئي في تعزيز الأداء الاقتصادي لمؤسسة نفطال وحدة الوادي؟

فرضيات الدراسة: تنطلق فرضيات الدراسة من محاولة الإجابة على الإشكالية الرئيسية وتساؤلاتها الفرعية، وعلى هذا الأساس جاءت الفرضيات التالية:

➤ **الفرضية الرئيسية:** يوجد تأثير معنوي ذو دلالة إحصائية لمساهمة المسؤولية البيئية بمختلف أبعادها في تعزيز الأداء الاقتصادي لمؤسسة نفطال وحدة الوادي عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 005$).

➤ الفرضيات الفرعية:

- **الفرضية الفرعية الأولى:** يوجد تأثير معنوي ذو دلالة إحصائية لمساهمة الإدارة المستدامة للموارد في تعزيز الأداء الاقتصادي لمؤسسة نفطال وحدة الوادي عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 005$).
- **الفرضية الفرعية الثانية:** يوجد تأثير معنوي ذو دلالة إحصائية لمساهمة المسؤولية البيئية كبعد في تعزيز الأداء الاقتصادي لمؤسسة نفطال وحدة الوادي عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 005$).
- **الفرضية الفرعية الثالثة:** يوجد تأثير معنوي ذو دلالة إحصائية لمساهمة الامتثال البيئي في تعزيز الأداء الاقتصادي لمؤسسة نفطال وحدة الوادي عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 005$).

أهداف الدراسة: إن اختيار موضوع محدد قصد الدراسة العلمية خطوة تهدف إلى الإجابة على الفضول المعرفي الذي يلزم الباحث، خاصة عند تعدد المعطيات واتساع مجال البحث كمجال تكنولوجيا المعلومات والاتصال،

ويأتي موضوع الدراسة الحالية للبحث في أهميتها في المؤسسة العمومية، وقد تم وضع مجموعة من الأهداف التي تبرر الغرض العلمي من هذه الدراسة جاءت كالتالي:

➤ الهدف العام للدراسة: يهدف هذا البحث إلى:

معرفة مساهمة الالتزام بالمسؤولية البيئية في تعزيز الأداء الاقتصادي لمؤسسة نפטال وحدة الوادي خاصة، باعتبارها مرآة للمؤسسات الاقتصادية بالجزائر، وجزء لا يتجزأ منها تتأثر بها مباشرة وتعكس واقعها إجمالاً.

➤ الأهداف الفرعية للدراسة:

- دراسة العلاقة بين تبني السياسات البيئية وتحسين الأداء الاقتصادي.
 - تقديم نموذج تطبيقي يمكن أن تستفيد منه مؤسسات أخرى في الجزائر.
 - التعرف على مدى مساهمة كل بعد من أبعاد المسؤولية البيئية في تعزيز الأداء الاقتصادي للمؤسسات.
- أسباب اختيار الموضوع: لقد تعددت الأسباب التي دفعتنا إلى اختيار هذا الموضوع، ويمكن تقسيمها إلى أسباب موضوعية وأخرى ذاتية:

➤ الأسباب الموضوعية:

- أهمية المسؤولية البيئية المتزايدة في وقتنا الحالي، ودورها البارز في المجتمع عامة وفي المؤسسات الاقتصادية خاصة الصناعية وتأثيرها في جميع أعمالها.

➤ الأسباب الذاتية:

- أهمية الموضوع بالنسبة لتخصصنا خاصة أنه يتناول موضوع مهم للمؤسسات الاقتصادية إجمالاً.
- الرغبة في التعرف أكثر على مدى التزام المؤسسات بالمسؤولية البيئية وتأثيرها على الأداء الاقتصادي لها من خلال الدراسة الميدانية.
- استخلاص نتائج وتوصيات عملية تساعد المؤسسات على تبني المسؤولية البيئية وتحسين أدائها البيئي بما يحسن أدائها الاقتصادي ويحقق لها التميز المؤسسي.

➤ أهمية الدراسة: تبرز أهمية الدراسة فيما يلي:

- تأتي أهميتها من كونها تسلط الضوء على قضية معاصرة وحيوية تجمع بين الاقتصاد والبيئة.
- تركيزها على تقديم إطاراً مرجعي يمكن أن تستند إليه المؤسسات الاقتصادية عموماً ومؤسسة نפטال وحدة الوادي خاصة فيما يخص الالتزام بالمسؤولية البيئية وتحويلها من عبئ إلى فرصة لتحسين أدائها الاقتصادي.
- تأتي أهميتها من كونها تسلط الضوء على قضية معاصرة وحيوية تجمع بين الاقتصاد والبيئة.

➤ **حدود الدراسة:** تتمثل حدود دراستنا فيما يلي

➤ **الإطار الزمني:** شغلت دراستنا بشقيها النظري والتطبيقي الحيز الزمني بداية من 05 فيفري 2025 إلى غاية 05 ماي من ذات السنة.

➤ **الإطار المكاني:** تمثل في مؤسسة نفضال وحدة الوادي.

➤ **الإطار البشري:** هم موظفي مؤسسة نفضال وحدة الوادي (عينة الدراسة).

➤ **منهج الدراسة:** للإجابة على إشكالية البحث والتحقق من فرضياته، تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي من خلال وصف وتحليل الأفكار والبيانات المتعلقة بالموضوع بمختلف جوانبه، كما تم الاعتماد في الجانب الميداني للدراسة على دراسة حالة في مؤسسة نفضال وحدة الوادي.

➤ **تقسيمات الدراسة:**

قمنا بتقسيم دراستنا إلى فصلين رئيسيين، كما يلي:

يتناول الفصل الأول الإطار النظري للمسؤولية البيئية والأداء الاقتصادي، ويبدأ بتمهيد عام، ثم يتضمن ثلاثة مباحث رئيسية. خصصنا المبحث الأول للتأصيل النظري للمسؤولية البيئية، ويتناول من خلال أربعة مطالب: ماهية المسؤولية البيئية، مكوناتها ومبادئها ودوافع تبنيها، مجالاتها ومستوياتها واستراتيجياتها، ثم المدخل والأبعاد وعوامل النجاح والتحديات التي تواجهها. أما المبحث الثاني، فكان للتأصيل النظري للأداء الاقتصادي للمؤسسات، ويتضمن أربعة مطالب تتناول المفاهيم العامة للأداء، تعريف الأداء الاقتصادي، أنواع الأداء الأخرى، وأخيراً طرق قياس الأداء الاقتصادي للمؤسسات، بينما يعرض المبحث الثالث للدراسات السابقة، حيث ينقسم إلى ثلاثة مطالب تشمل الدراسات باللغة العربية، الدراسات باللغة الأجنبية، والدراسات المشابهة مع تحديد موقع الدراسة الحالية بينها. ويُختتم الفصل بخلاصة جامعة لأهم ما ورد فيه.

أما الفصل الثاني، يتناول الدراسة الميدانية التي أجريت بمؤسسة نفضال وحدة الوادي، ويبدأ بتمهيد، ثم المبحث الأول الذي يعرض منهجية الدراسة، ويتضمن مطلبين يتعلقان بمجتمع وعينة الدراسة، وتصميم واختبار أداة الدراسة، في حين يتناول المبحث الثاني عرض وتحليل نتائج الدراسة واختبار الفرضيات، من خلال ثلاثة مطالب: عرض وتحليل البيانات الشخصية والوظيفية للمبحوثين، تحليل محاور الدراسة، ثم اختبار الفرضيات وتحليل النتائج، ويُختتم الفصل بخلاصة.



الفصل الأول

الإطار النظري

لمتغيرات الدراسة

تمهيد:

أثبتت الأزمات الاقتصادية والمالية أن الحرية المطلقة لاقتصاد السوق تؤدي إلى مفسد كبيرة سواء في المجال الاقتصادي أو الاجتماعي أو البيئي، لذلك فإن مفاهيم كمفهوم التنمية المستدامة والمسؤولية البيئية وعديد المفاهيم الحديثة نوعا ما في عالم الأعمال من شأنها إعادة التوازن بين الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والبيئية. وعليه أصبحت المسؤولية البيئية ذات أهمية متزايدة لعدد كبير من المؤسسات إن لم نقل كلها، لما لها من تأثير جوهري على شتى الجوانب والتي من بينها أدائها المالي، الإنتاجي، التسويقي الاقتصادي بصفة شاملة، حيث يمكن للمؤسسة تحقيق عملية الربط الجيد بين التزامها بالمسؤولية البيئية والأداء الاقتصادي بهدف جذب الاستثمارات وتعزيز قدرتها ومزاياها التنافسية في سوق العمل مما ينعكس على كفاءة الأداء ويهدف التعرف أكثر على مفهومي المسؤولية البيئية والأداء الاقتصادي، قمنا بتقسيم هذا الفصل إلى المباحث التالية:

- المبحث الأول: التأصيل النظري للمسؤولية البيئية.
- المبحث الثاني: التأصيل النظري للأداء الاقتصادي.
- المبحث الثالث: الأدبيات والدراسات السابقة والمشابهة.

المبحث الأول: التأصيل النظري للمسؤولية البيئية

تعد المسؤولية البيئية للمؤسسات، من أهم المعايير التي تستخدم في الحكم على مدى تميز وتفوقها في سوق الأعمال في عالمنا المعاصر، إذا عملت العديد منها على برامج لتعزيز المسؤولية البيئية الاجتماعية عامة، والمسؤولية البيئية خاصة، وأخلاقيات العمل في مختلف المجالات، وذلك انطلاقاً من الالتزام بالواجبات البيئية، إذ لم يعد يقتصر دورها على محاولة الحفاظ على البيئة بتقليل التلوث كمثال فقط، بل أصبح يشمل استدامة الأعمال وضبط إيقاع جميع تصرفات المؤسسة، كي تتماشى مع برامج المشاركة البيئية والامتثال للمتطلبات القانونية.

المطلب الأول: ماهية المسؤولية البيئية

في هذا المطلب سنتطرق إلى مفهوم المسؤولية البيئية للمؤسسات ثم مراحل تطورها بالإضافة إلى فوائدها ومنافعها.

أولاً: تعريف المسؤولية البيئية للمؤسسات

اختلف الكتاب والدارسون في تحديد مفهوم المسؤولية البيئية كل حسب توجهه وأفكاره وستتطرق إلى مجموعة منها كما يلي:

- تعرف المسؤولية البيئية أنها "التزام المؤسسة بتعظيم تأثيراتها الايجابية وتقليل اثارها السلبية على المجتمع، ومن هنا يتضح أن تبني مفهوم المسؤولية البيئية يمكن المؤسسة من اتخاذ القرارات ذات التأثير والاستجابة السليمة المرغوبة من قبل المجتمع، وإنها تعمل في ذات الوقت على تقليص أو الحد من التأثير السلبي على المجتمع جراء نشاطها الاقتصادي"¹
- أما البنك الدولي فقد عرف المسؤولية البيئية على أنها: "التزام أصحاب النشاطات الاقتصادية بالمساهمة في التنمية المستدامة من خلال العمل مع المجتمع المحلي بهدف تحسين مستوى معيشة السكان بأسلوب يخدم الاقتصاد ويخدم التنمية في آن واحد، كما أن الدور التنموي الذي يقوم به القطاع الخاص يجب أن يكون بمبادرة داخلية وقوة دفع ذاتية من داخل صناع القرار في المؤسسة"²

¹ عايد عبد الله العصبي، (2015)، المسؤولية الاجتماعية للشركات نحو التنمية المستدامة، دار اليازوري للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ص 09.

² بومدين بروال، (2011، ماي 18-19)، دور الإبداع التكنولوجي في تحقيق متطلبات المسؤولية الاجتماعية والبيئية للمؤسسات، ملتقى الإبداع والتغير التنظيمي في المنظمات الحديثة: دراسة وتحليل تجارب وطنية ودولية، جامعة سعد دحلب، البليدة، الجزائر، ص 6.

- فيما تعرف المسؤولية البيئية على أنها "عملية تغطية الآثار البيئية لعمليات الإنتاج كالتقليل من تلف المنتجات وخفض الانبعاثات الغازية ومخلفات الإنتاج وتقليص حجم الممارسات ذات الانعكاسات السلبية على البيئة مستقبلاً، وكذا تطبيق العمليات والإجراءات الخاصة بحماية البيئة"¹
- يمكن تعريف المسؤولية البيئية كذلك بأنها: "بيان نوايا المؤسسة ومبادئها المرتبطة بأدائها البيئي والذي يوفر إطار للعمل ووضع أهدافها وغاياتها البيئية"²، وتلتزم المؤسسة بهذه المسؤولية لتؤكد مدى ملائمتها لطبيعة وحجم المؤثرات البيئية الناشئة عن الأنشطة والخدمات الخاصة بالمؤسسة، ومدى الالتزام بتحسين المستمر والوقاية من التلوث، أيضاً مدى الالتزام بالتوافق مع القوانين والضوابط والتشريعات المتعلقة بعمليات المؤسسة البيئية، وكذا مدى توفر إطار لوضع ومراجعة الأهداف والغايات البيئية، التأكد من عملية التوثيق والتنفيذ والمحافظة على المساحات البيئية، والتأكد من إعلان المسؤولية البيئية للجمهور."³
- كذلك تعرف المسؤولية البيئية على أنها "مسؤولية المنظمة بما تتضمنه من إدارة وعاملين ونظم فرعية من حماية البيئة وتنميتها على نحو مستمر، وقد تكون هذه المسؤولية إلزامية بموجب القانون، أو اختيارية من قبل المؤسسة"⁴
- تعرف هذه المسؤولية كذلك على أنها "جميع الالتزامات والأنشطة التي تؤديها المؤسسات الصناعية تجاه البيئة الداخلية والبيئة الخارجية لأجل الحد من خطر التلوث البيئي، وتحديد كل هذه الالتزامات من الناحية المالية لغرض الإبلاغ عنها في التقارير المالية وإيصالها إلى أصحاب المصالح بهدف اتخاذ القرارات الملائمة"
- ويمكن القول كذلك: "بأن المسؤولية البيئية للمؤسسات تتمثل في إعادة التوازن للعلاقة بين الأعمال والبيئة من خلال التأكيد على محدودية الموارد، وأن السلع البيئية ذات تكلفة، وهي في ذلك كأي من عوامل

¹ شتاتحة عمر، زاوية رشيدة، (2016)، المسؤولية الاجتماعية لمنظمات الأعمال ودورها في تحقيق التنمية المستدامة، تم الاسترجاع في 28 أكتوبر 2021 من ResearchGate: <https://www.researchgate.net/publication/338969000>، ص 331.

² كلود فولسين، بيتر جيمس، (2001)، الإدارة البيئية من أجل جودة الحياة، ترجمة علا أحمد صلاح، مركز الخبرات الفنية للإدارة، مصر، ص 81.

³ زكريا مطلق الدوري، وأبو بكر أحمد بوسالم، (2012، فيفري 14-15)، المسؤولية الاجتماعية والبيئية كمدخل لتحقيق التنمية المستدامة، الملتقى الدولي الثالث حول منظمات الأعمال والمسؤولية الاجتماعية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة بشار، الجزائر، ص 08.

⁴ علاء حسن يوسف الموسوي، سعود جائد مشكور العامري، (2017)، علاقة أنشطة المسؤولية البيئية للشركة بتعظيم قيمة الشركة، دراسة تطبيقية في الشركة العامة للإسمنت الجنوبية، منشورات جامعة القادسية، العراق، ص 21.

الإنتاج الأخرى العمل ورأس المال، وجب المحافظة عليها وترشيد استخدامها، وهي تكلفة داخلية يتحملها من يستخدمها أو يفسدها أو يلوثها"¹

من خلال ما سبق يمكننا إعطاء تعريف شامل للمسؤولية البيئية كما يلي: هي قيام المؤسسات بإدماج البعد البيئي في ممارساتها سعياً منها لتحسين علاقتها بالبيئة من خلال حماية الموارد من الهدر والاستنزاف والتقليل من الآثار السلبية المضرة بها، والمساهمة في تطويرها وتحسينها بالبحث عن طرق وأساليب وتقنيات جديدة للمحافظة عليها، وتتجاوز هذه المسؤولية الامتثال التنظيمي لتشمل مبادرات طوعية تسهم في تحقيق التنمية المستدامة، مثل استخدام الطاقة المتجددة وتعد المسؤولية البيئية ركيزة أساسية في إطار المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات، حيث تؤثر بشكل مباشر على الأداء الاقتصادي والسمعة المؤسسية، كما تسهم في تعزيز العلاقة مع أصحاب المصلحة.

ثانياً: مراحل تطور المسؤولية البيئية

مر تطور مفهوم المسؤولية البيئية بخمس مراحل هي:²

1. المرحلة الأولى : إصدار التشريعات والضوابط القانونية: ظهرت الموجة الأولى من موجات الاهتمام بالبيئة أو على الأقل الأضرار التي قد تلحق بها، أواخر الستينات وأوائل السبعينيات في كل من أوروبا والولايات المتحدة وكندا واليابان، وذلك عندما لجأت في ذلك الوقت دولتا السويد والترويج إلى الأمم المتحدة واقترحنا عليها عقد مؤتمر دولي، بعدما قد تضررت بحيرتهما ونوفق أسماكها، وبالفعل عقد مؤتمر الأمم المتحدة حول البيئة البشرية في ستوكهولم عام 1972، والذي صدر في أعقابه أول وثيقة دولية عن مبادئ العلاقات بين الدول في شئون البيئة وكيفية التعامل معها والمسئولية عما يصيبها من أضرار، ودعوة الحكومات ووكالات الأمم المتحدة، والمنظمات الدولية إلى التعاون في اتخاذ تدابير من أجل حماية البيئة.

وفي الولايات المتحدة الأمريكية اشتملت التشريعات البيئية قانون السياسات الوطنية البيئية لعام 1969 وقانون حماية الأنواع المعرضة للخطر لعام 1973، ونتيجة لذلك زيادة الوعي البيئي وإصدار العديد من الدول القوانين والتشريعات الخاصة بالحماية البيئية والأمن والسلامة المهنية، خلال هذه الفترة وصف كل من (Fisher & Schot) هذه المرحلة بأنها المقاومة التكيف، وذلك لكون عملية الاستجابة لهذه القوانين تتم عن طريق القيام بأدنى المتطلبات أو مقاومتها، ولا تسمح للأفراد أو المنظمات بأداء عملهم بالطريقة التي يرغبون وإنما على وفق ما منصوص في القانون.

¹ نجم عيود نجم، (2008)، البعد الأخضر للأعمال، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ص 389.

² ساوس الشيخ، (2013)، أثر تطبيق الإدارة البيئية في إطار سلسلة الإمداد على الأداء، دراسة تطبيقية على عينة من شركات الصناعة الغذائية الجزائرية، أطروحة دكتوراه غير منشورة في علوم التسيير، جامعة تلمسان، ص 25-27.

2. المرحلة الثانية: السياسات الداخلية: شهدت السبعينات تحولاً بارزاً من مدخل الامتثال إلى نظام قائم على السياسات الداخلية للحد من المخاطر البيئية، وذلك نتيجة التوسعات التي حصلت في التشريعات البيئية والغرامات المفروضة على كل من ساهم في الضرر البيئي، وقد مهدت هذه الطريقة نحو إدراك المسؤولية البيئية في كافة مستويات المنظمة.

3. المرحلة الثالثة : رقابة التلوث: في أوائل الثمانينات برزت مسؤولية المنظمات تجاه البيئة من خلال القيام بعمليات رقابة التلوث بالتركيز على نهاية عملية الإنتاج، والبحث عن ما يمكن عمله حول ظهور المشاكل البيئية، أدت الرقابة في نهاية عملية الإنتاج إلى ادخار الأموال بتجنب الغرامات والعقوبات المالية الناشئة عن عدم الالتزام بالأنظمة والتعليمات تتم الاستجابة للمشاكل البيئية باعتماد مدخل المعالجة بعد الحدث، مستخدمة لذلك العديد من أجهزة المعالجة والقياس مثل معدات معالجة المياه وأجهزة الترشيح وحرق الفضلات الخطرة ودفن النفايات تحاول هذه الوسائل تخفيض حجم الملوثات أو تقليل السموم إلا أنها لا تتناول جميع المشاكل البيئية، على الرغم من كون رقابة التلوث حققت انخفاضاً كبيراً في كميات وأنواع الملوثات إلا أنها أثبتت عدم جدواها بسبب تكاليفها العالية والناجمة عن نصب الأجهزة الخاصة بهذا الأسلوب، إذ بلغت كلفة أجهزة غسل الغازات (Air Scrubbers) في شركة (Alcan) وهي إحدى الشركات الخاصة بصناعة المتفجرات مبلغاً كبيراً يفوق القيمة الرأسمالية للموجودات الخاصة بالشركة مما يعرض بقاءها للمخاطرة.

4. المرحلة الرابعة: منع التلوث: وفي أواسط الثمانينات ساد توجه جديد يعتمد مبدأ الوقاية، وذلك لكون العلاج يتطلب إضافة وظائف تزيد التكاليف ولا تحقق منافع للمنظمة. حيث تعد المنظمة الأكثر كفاءة في استخدام مواردها وطاقاتها هي الأقل توليداً للتلوث مما يؤدي إلى منع التلوث، والوقاية من التلوث هي إجراء يحقق ما يلي:

- يقلل مقدار المواد الخطرة أو الملوثة أو الضارة التي تدخل ضمن الضائعات أو تطرح إلى البيئة قبل إعادة تصنيعها أو معالجتها أو التخلص منها.
- تقليل الأخطار التي تهدد الصحة العامة والبيئة الناجمة عن انبعاثات مثل المواد أو الملوثات أو الفضلات.
- يقلل أو يزيل تكديس الملوثات من خلال - زيادة كفاءة استخدام المواد الأولية - حماية الموارد الطبيعية عن طريق المحافظة عليها.

- يتم تحسين الأداء البيئي تبعاً لأسلوب الوقاية بما يتعلق وإنتاجية المصدر، والذي يطلق عليه تقليل المصدر الذي يسبب التلوث بالاعتماد على تغيير العمليات أو الاستعاضة عن المواد الأولية للحد من التلوث قبل أن يحدث.¹

5. المرحلة الخامسة : نظم الإدارة البيئية: بهدف ضمان التحسين المستمر للأداء البيئي ظهر في بداية التسعينات توجه يعتمد على المقاييس الوقائية والتغييرات السلوكية الهادفة إلى تقليل التلوث من مصدره باعتماد نظام الإدارة البيئية، إن إقامة وصيانة نظام الإدارة البيئية يمكن المنظمة من استباق وتلبية توقعات الأداء البيئي المتنامي لضمان الامتثال المستمر للمتطلبات البيئية الوطنية أو الدولية ولدعم التحسين المستمر في أدائها البيئي، يتحقق التحسين المستمر للأداء البيئي باستخدام نظام الإدارة البيئية من خلال التزام المنظمة به، وتنظيم المشاكل حالما تحدث، والتعلم منها لمواجهة المشاكل قبل أن تحدث في المستقبل.

ثالثاً: فوائد ومنافع المسؤولية البيئية

1- فوائد المسؤولية البيئية: يمكن إجمال ضرورة توفر مسؤولية بيئية في المؤسسة فيما يلي:² تعزيز المشاركة الشخصية والجماعية.

- زيادة الوعي البيئي لدى العمال وتقديم الحوافز لتشجيع المبادرات الطوعية لمكافحة التلوث.
- البحث عن فرص سوقية من خلال عرض سلع وخدمات مصممة لتحسين البيئة المحيطة.
- البحث في تحسين النتائج الاقتصادية عن طريق القيم بالتحسينات الهيكلية والتكنولوجية لاستعمالها بشكل أقل مقابل القيام بالأشياء بشكل أفضل.
- تضع قواعد تنظيمية جديدة تجعل من الأرض مالكا تنظيميا شرعيا لكل المؤسسات.

2- منافع تفعيل المسؤولية البيئية في منظمات الأعمال: يؤدي التزام المؤسسات الاقتصادية بالمسؤولية البيئية إلى

تحقيق مجموعة من المنافع تساهم في تحقيق التنمية المستدامة من أهمها:

2-1- المنافع الاقتصادية: تتمثل فيما يلي:³ (كافي 2014، ص 190)

- الوفورات الناتجة عن تخفيض استهلاك الطاقة والموارد الأخرى.
- الوفورات الناتجة عن إعادة دوران المنتجات وبيع الإنتاج، والمخلفات.

¹ ساوس الشيخ، المرجع السابق، ص 28.

² خير الدين جمعة، دريدي أحلام، (2018)، المسؤولية البيئية ضرورة حتمية للتوجه نحو الاقتصاد الأخضر في الجزائر، مصنع الكنز الأسود نموذجاً، مجلة الاقتصاد والبيئة، المجلد 01، العدد 01، ص 107.

³ مصطفى يوسف كافي، اقتصاديات البيئة والعولمة، دار رسلان، دمشق، 2014، ص 190.

- التخفيض في تكاليف التخلص من النفايات.
 - تخفيض الغرامات المفروضة عن مخلفات بيئية، وتخفيض الجزاءات التي تتكبدها منظمة الأعمال عن أنشطة مسببة للتلوث، فضلا عن تخفيض التعويضات القانونية نظير الأضرار البيئية.
 - زيادة المساهمة الحدية للمنتجات الخضراء لأنها تباع بسعر أعلى من سواها.
 - زيادة الحصة السوقية للمنظمة من خلال فتح أسواق جديدة للمنتجات الجديدة.
 - الزيادة على طلب المنتجات التقليدية التي تساهم في تخفيف حدة التلوث.
- 2-2- منافع اجتماعية وبيئية: من خلال ما يلي:**

2-2-1- بالنسبة للمؤسسة: تتمثل أهم هذه المنافع فيما يلي:¹

- التوافق المتزايد مع التشريعات البيئية والالتزام بالأهداف السياسية الاستراتيجية.
- اعتراف المؤسسات بأن تطورها متعلق بالموارد البيئية المؤثرة على نشاطها مما عمق درجة الاهتمام بالبيئة.
- تصاعد رغبة المؤسسات في شرح وضعها البيئي للرأي العام المحلي والعالمي.
- السمعة والشهرة البيئية للمؤسسة الاقتصادية تزيد من مكانتها وتطورها بين المؤسسات والجهات المتعاملة معها.

- رفع معنويات العاملين تجاه مسؤولياتهم البيئية.
- تزيد من إبداع المؤسسات وقدرتها على التنافس.
- تحسين مشاركة الإدارة العليا في حالة الأزمات والطوارئ البيئية.

2-2-2- بالنسبة للمجتمع والعالم:²

- حماية الأنظمة البيئية الطبيعية.
- الاستخدام الكفء للموارد الطبيعية كالأراضي والمياه والطاقة.
- تقليل المخاطر المؤثرة على صحة وأمن الإنسان والناجمة عن الانبعاثات والإصدارات الصناعية.

المطلب الثاني: مكونات ومبادئ ودوافع تبني المسؤولية البيئية

سنتناول في هذا المطلب مكونات المسؤولية البيئية، مبادئها ودوافع تبنيها من قبل المؤسسات.

أولا: مكونات المسؤولية البيئية

¹ نجم العزاوي، عبد الله حكمت النقرار، (2015)، استراتيجيات ومتطلبات وتطبيقات إدارة البيئة، دار اليازوري، عمان، ص 215.

² مصطفى يوسف كافي، مرجع سابق، ص 191

استناداً للدراسات والأبحاث التي قامت بها منظمة ENGO وجدت في رؤيتها للمسؤولية البيئية ثلاثة عناصر رئيسية وهي كالآتي:¹

1- الالتزام البيئي للمؤسسة (التعهدات البيئية): تتعهد المؤسسة بشكل كامل بتضمين مبادئ الاستدامة في

عملها، والتأثير الإيجابي لنشاطاتها على البيئة والمجتمع، وتحمل المؤسسة مسؤوليتها البيئية إذا كانت:

- رؤية مؤسسية للتبني الكامل للاستدامة.
- اتخاذ حماية البيئة والمحافظة عليها كاستراتيجية ذات أولوية.
- تبني مبادئ التدابير الوقائية.
- العمل على أساس أن العمليات الاقتصادية تكون محدودة بالنظام البيئي.
- معرفة إذا ما كانت منتجاتها وخدماتها لها قيمة بيئية و/أو اجتماعية ومراعاة هذه الخاصية عند اتخاذ قراراتها.

- العمل على جعل قراراتها متكاملة ومتناسقة مع الإجراءات الحكومية.
 - تحمل المسؤولية كاملة عن التأثيرات البيئية التي تسببت فيها المؤسسة.
 - تشجيع الثقافة المؤسسية التي تعزز القيم البيئية.
- وقد خطت العديد من المؤسسات والحكومات خطوة هامة في تحقيق التزامها البيئي. فعلى سبيل المثال: أدت أنشطة النفط والغاز في بحر الشمال الترويجي إلى اكتشاف شعب مرجانية في مياه باردة غير معروفة مسبقاً ما أتاح قيام الحكومة الترويجية بالتدابير اللازمة لحمايتها.

2- إدارة الطاقة والموارد: تتحمل المؤسسات مسؤوليتها البيئية من خلال إدارة الطاقة ومواردها انطلاقاً من:

- تطبيق الرقابة المطلقة على المنتجات وعمليات الإنتاج.
- اعتماد وتطبيق أنظمة الإنتاج الصحيحة المحايدة للكربون، ويسري هذا القرار على النظام بأكمله حسب دورة الحياة.
- تقييم الأداء باستمرار الإدخال التحسينات اللازمة.
- دمج التكاليف والفوائد البيئية الإجمالية.
- استغلال الموارد الطبيعية بكفاءة.

¹ سعيد حياة، (2022)، أثر الالتزام بالمسؤولية البيئية على استدامة الميزة التنافسية للمؤسسات الصناعية الجزائرية، أطروحة دكتوراه في علوم التسيير، تخصص إدارة أعمال المؤسسات، جامعة المسيلة، الجزائر، ص 21.

■ إنتاج واستعمال الموارد المتجددة والطاقة.

3- الارتباط مع أصحاب المصلحة: من خلال الارتباط الوثيق والفعال مع أصحاب المصلحة، تتعامل المؤسسة بشفافية ومساءلة عالية وتصرح المؤسسة بشفافية عن نشاطاتها ومعلوماتها غير السرية وتسهل الوصول إليها، ما يعني أن المؤسسة الصناعية تكون مسؤولة بينياً إذا حققت ما يلي: ¹

- الالتزام بالموافقة الحرة والمسبقة بالإعلام المجاني للسلطات والمؤسسات والمواطنين المحليين.
- أن يكون للمؤسسة هيكل عملياتي ظاهر من خلال: أولاً تمكين وإشراك أصحاب المصالح في المشروع من التصميم إلى التنفيذ، وثانياً تلقي مساهمات ومشاركات أصحاب المصالح غير المرغوب فيها.
- قبول محاسبة المجتمعات المحلية وغيرها من أصحاب المصالح على مسؤولياتها البيئية الماضية الحاضرة والمستقبلية.

■ الالتزام بشفافية الإفصاح عن تأثيراتها البيئية الحقيقية.

■ تقديم التقارير الدورية لأصحاب المصالح حول تأثيراتها البيئية الحقيقية.

ثانياً: مبادئ المسؤولية البيئية

صدر إعلان ريودي جانيرو مباشرة بعد الانتهاء من مؤتمر الأمم المتحدة حول البيئة والتنمية، والذي انعقد بالبرازيل جوان عام 1992، ومن أهم المبادئ البيئية في إعلان ريودي جانيرو هي: ²

■ المبدأ الأول: يجب الاهتمام بالعنصر البشري من جميع نواحي الحياة لكي نحقق التنمية المستدامة والمحافظة على البيئة.

■ المبدأ الثاني: بالتوافق مع ميثاق الأمم المتحدة، ومبادئ القانون الدولي، فإن كافة الدول لها الحق السيادي في استغلال مواردها الوطنية، وحسبما تمليه مصلحتها التنموية وسياساتها البيئية ومسؤولياتها على أن تكون هذه الأنشطة ضمن سلطاتها الدستورية والقانونية، ولا تسبب أضراراً لبيئات الدول الأخرى والمناطق التي تقع خارج سلطتها.

■ المبدأ الثالث: تحقق التنمية بشكل متوازن وذلك مع الإيفاء بمتطلبات البيئة والبنية التحتية للأجيال الحالية والمستقبلية.

¹ سعيد حياة، مرجع سابق، ص 23.

² تقرير الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية، ريودي جانيرو، 3-14 جوان، 1992، ص-ص 3-6.

- **المبدأ الرابع:** تنفيذ برامج التنمية المستدامة يتطلب الالتزام المستمر والتام بأسس الحماية البيئية كونها جزءاً متمماً لعملية التنمية وليس جزءاً مفصلاً عنها.
- **المبدأ الخامس:** يجب على الدول والإفراد التعاون فيما بينهم من أجل تحقيق الحاجات والرغبات الأساسية وأيضاً تحقيق مستوى معيشي أفضل.
- **المبدأ السادس:** يجب أن تكون للدول النامية - وخاصة تلك الأقل غواً منها التي لا يمكن التأثير فيها بيئياً بسرعة- الأولوية والأسبقية في برامج التنمية. ويجب أن تكون الأنشطة والفعاليات الدولية في مجال البيئة والتنمية عنواناً لاهتمام كافة الدول الأخرى.
- **المبدأ السابع:** يجب على دول العالم التعاون في إطار الشراكة العالمية للحفاظ على حماية البيئة ووحدة نظام الأرض من منظور المسببات التي تلحق الضرر بالبيئة العالمية وتحمل هذه الدول مسؤولياتها.
- **المبدأ الثامن:** لتحقيق التنمية المستدامة ومستوي معيشة عالي لكل الناس فإنه يجب على الدول خفض الأنماط غير المستدامة وإزالتها من الإنتاج والاستهلاك وتشجيع السياسات الديموغرافية المناسبة.
- وفي دراسة أعدتها لجنة إيستيو (ESTEO) باعتماد استقصاء المساهمات لتحديد مجالات وحدود ومبادئ المسؤولية البيئية والاجتماعية ومقارنتها بما هو قائم فعلاً، للتعرف على أهمية كل مجال من حيث الاستجابة له علمياً وتأثيره على الأداء البيئي حددت (ESTEO) مبادئ المسؤولية البيئية كما يلي:
- **المبدأ الحديث (الجديد):** وهو يعبر عن المنظور الواسع للمسؤولية البيئية، كان مفهوم عمل الصناعة أن تترك البيئة في حالة جيدة للأجيال القادمة. العديد من المؤسسات المشاركة اعترت وافتخرت بعملها بعدم الفصل بين العمل المهني وقيمها الشخصية المتعلقة بالبيئة، لذلك شعرت الأغلبية بأن المسؤولية البيئية تكمن في تحقيق التوازن بين التنمية واللاتنمية، لزيادة حفظ البيئة لأطفالهم وأحفادهم.
- **مبدأ الحد الأدنى للممارسة والتأثير:** كثيراً ما وصفت المسؤولية البيئية بأن تعمل المؤسسة على التقليل من البصمة البيئية لأنشطتها وبالنسبة للموظفين في مؤسسة صناعة البترول، اعترف المشاركون بأن طبيعة صناعتهم منعت مؤسساتهم من الوصول إلى الحد الصفري (0) للتأثير على البيئة، وبالتالي يرون أن المسؤولية البيئية تكمن في إيجاد أفضل الطرق للتقليل والتخفيف من الأثر على البيئة.
- **مبدأ الجار الجيد:** كان الموضوع الرئيسي الذي يهتم المؤسسة هو المسؤولية تجاه المجتمعات المحلية القريبة من مناطق عملياتها لأنها تتأثر بشكل مباشر بأنشطة نمو المؤسسة، وترى أنها الأكثر تأثيراً في احتمالية تأخير عملية النمو حيث تنظر للمتأثرين من المجتمعات المحلية القريبة كأصحاب مصلحة ذوي أولوية، وفي هذا

السياق عرفت المسؤولية البيئية كتوفير منتدى المناقشة اهتمامات المشروع ودمج ردود فعل المجتمع في تخطيط المشروع والتطوير". وأنه ينبغي أن تدرك المؤسسات أنها ستواجه مجموعة من التحديات قبل وأثناء وبعد التزامها بالمسؤولية البيئية (CER) ويجب أن تتخذ مجموعة من التدابير والإجراءات كما يلي:

- وضع سياسات واستراتيجيات المؤسسة التي أثبتت جدواها فيما يتعلق بإدارة البيئة.
- دعم المسؤولية البيئية في مستويات الإدارة العليا والتنفيذية.
- إشراك المجتمع على نطاق واسع في الممارسات البيئية وتطبيق الممارسات المبتكرة للحد من الأثر البيئي.

■ غرس ونشر التصور العام للإدارة المسؤولة.¹ (سعيد، 2022، ص 23).

ثالثاً: دوافع تبني المسؤولية البيئية من قبل المؤسسات: هناك العديد من الدوافع وراء تبني المؤسسات للمسؤولية البيئية ومنها أن المنتجات الصديقة للبيئة مطلوبة بالعديد من الأسواق العالمية، وبالأخص بعدما أصبحت صحة الإنسان مهددة جراء التلوث البيئي المحيط به، وجراء هذه الدوافع وأخرى قامت العديد من المؤسسات بدمج متطلبات حماية البيئة بشكل طوعي ضمن برامجها واستراتيجياتها أو بشكل اجباري، ويتضح ذلك من خلال لأسباب التالية:

1 - الدوافع لتبني طوعاً للمسؤولية البيئية: تتمثل على العموم الأسباب الطوعية لتبني المؤسسات الصناعية للمسؤولية البيئية في: (الغالي، العامري، 2005، ص 285)

- يحقق دمج متطلبات حماية البيئة في برامج المؤسسة العديد من المزايا التسويقية.
- تساهم إجراءات تقليل مخلفات التصنيع وإعادة تدويرها في خفض التكاليف والحد من كميات الهدر والضياع في مدخلات الإنتاج، وبالتالي تحقيق وفورات مالية بالمؤسسة.
- تقليل كمية المخلفات الصناعية (النفايات الصلبة والسائلة) وبالتالي الحد من مظاهر التلوث البيئي الهادفة لحماية الإنسان وموارده ودخل المجتمع ومكان العمل.
- تبني المسؤولية البيئية من قبل المؤسسات يساعد بشكل واسع في زيادة التعاون مع السلطات التشريعية والرقابية، مما يسهل عملية حل مشكلات البيئة الخاصة بالمؤسسة، وذلك يعمل بدوره على تحسين الصورة الذهنية للمؤسسة بالمجتمع المحيط بها، وبالتالي تتحصل على الدعم والتأييد.
- الاسهام ولو بجزء بسيط في معالجة مشكلة الاحتباس الحراري وحماية طبقة الأوزون.

¹ سعيد حياة، مرجع سابق، ص 16.

■ تحسين الصورة العامة للمؤسسة أمام المجتمع وقواه الفاعلة في مجال حماية المستهلك والبيئة، وكسب دعمهم وولائهم

2- دوافع التبنّي الإجباري للمسؤولية الاجتماعية: يمكن تلخيص أهم هذه الدوافع فيما يلي:

■ **المتطلبات الحكومية:** المتمثلة في التشريعات والقوانين البيئية من أجل دفع المؤسسة نحو تحمل مسؤولياتها تجاه البيئة.¹

■ **المستهلكين:** فقد انتشر الوعي البيئي لدى العديد من المستهلكين مع الزمن وأصبح المستهلك يبحث عن المنتجات الأكثر أماناً على صحته وأقل خطراً على البيئة المحيطة به، مما أسهم بظهور العديد من المفاهيم التسويقية الحديثة التي تسعى لحماية الإنسان وموارده من خطر التلوث ومنها المنتجات الخضراء والمنتج الصديق للبيئة وغيرها من العبارات التي تسعى لإقناع المستهلك بسلامة الإجراء البيئي المحيط بمصدر تلك السلعة.

■ **المساهمين والمستثمرين:** تبرز إسهامات المستثمرين والمساهمين من خلال فرضهم للضغوطات على المؤسسة من أجل تحسين أدائها البيئي.

■ **المتعاقدين:** يطلب الكثير من المتعاقدين من إدارة المنظمة أن يكون منتجها الذي تم تصنيعه طبقاً لمواصفات بيئية معينة وأن تكون مدخلات الإنتاج من مصادر صديقة للبيئة مما يمكنها من التأكد من سلامة الإجراء الخاص بعمليات الإنتاج ومن الأمثلة الأيزو 14000 وقد أصبحت تلك الإجراءات وسيلة لتحسين أداء العمل داخل تلك المنظمات.²

المطلب الثالث: مجالات، مستويات واستراتيجيات المسؤولية البيئية للمؤسسات

كما جاء في عنوان هذا المطلب الذي سنتطرق فيه إلى مجالات المسؤولية البيئية واستراتيجياتها، مروراً بمستوياتها.

أولاً: مجالات المسؤولية البيئية

¹ زيدان محمد ، يعقوبي محمد، الآثار البيئية لنشاط شركات البترول العالمية ومدى تحملها لمسؤوليتها تجاه البيئة، ورقة مشاركة في: الملتقى الدولي حول "منظمات الأعمال والمسؤولية الاجتماعية"، جامعة بشار، 14/15 فيفري 2012، ص 58.

² طاهر محسن الغالي، وصالح مهدي العامري، (2005)، المسؤولية الاجتماعية وأخلاقية الأعمال، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ص 288.

في دراسة أعدتها أيضا لجنة إيستيو (ESTEO) باعتماد استقصاء المساهمات لتحديد مجالات وحدود المسؤولية البيئية والاجتماعية ومقارنتها بما هو قائم فعلاً، للتعرف على أهمية كل مجال من حيث الاستجابة له علمياً وتأثيره على الأداء البيئي حددت (ESTEO) مجالات المسؤولية البيئية كما يلي: ¹

1- مجال المساهمات العامة: وتشمل البذل في سبيل الإنسانية (مؤسسات علمية ثقافية... إلخ) المواصلات والنقل وسائل نقل العاملين) الإسكان المشاركة في برامج السكن توفير السكن للعاملين) الخدمات الصحية برامج الحد من الأوبئة والأمراض، وخدمات الرعاية الصحية).

2- مجال الموارد البشرية (العاملين): ويشمل توفير فرص عمل آمنة ومتكافئة للأفراد، برامج التدريب والحوافز والأجور، وتشجيع الابتكار، سلامة العاملين من ناحية الصحة والسلامة... إلخ.

3- مجال الموارد الطبيعية والمساهمات البيئية: ويشمل تخفيف أو منع التدهور البيئي من خلال الموارد الطبيعية بالاقتصاد في استخدام المواد الخام، ومصادر الطاقة، واكتشاف مصادر أخرى متجددة، ومن خلال المساهمات البيئية عن طريق تجنب مسببات التلوث والضوضاء، تصميم منتجات وعمليات الإنتاج وفق طرق تقليل المخلفات والتخلص المناسب من النفايات.

4- مجال مساهمات المنتج (سلعة أو خدمة): من خلال تفعيل نظام الإدارة البيئية.

ثانيا: مستويات المسؤولية البيئية

تم تصنيف مستويات المسؤولية البيئية وفقاً لتصنيف "روبنز" سنة 2001، وهي أربعة مستويات تتمثل في: ²

1- المستوى الأول: الأخضر الداكن المستدام تهدف فيه المؤسسة لأن تكون رائدة بيئياً وتساهم في حل المشاكل البيئية الوطنية والإقليمية والعالمية.

2- المستوى الثاني: الأخضر الاستراتيجي تكون السياسة البيئية جزء من الاستراتيجية الشاملة للمؤسسة وتساعد على إيجاد إمكانيات جديدة.

3- المستوى الثالث: الضوء الأخضر الوقائي: تهدف السياسة البيئية في هذا المستوى لمنع المخاطر البيئية المحتملة وتمكين الموارد وتوفير الطاقة.

¹ سفيان ساسي، (2013، ديسمبر)، المسؤولية البيئية في المؤسسات الصناعية: حالة الجزائر، مداخلة ضمن المؤتمر الدولي الثاني: الحق في بيئة سليمة، مجلة جيل حقوق الإنسان، العدد 2، بيروت، لبنان، ص 13.

² حياة سعيد، عبد الحميد برحومة، مساهمة الالتزام بالمسؤولية البيئية في تحقيق المواطنة البيئية في المؤسسة الاقتصادية، حالة INCA Rouiba، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، المجلد 10، العدد 18، 2017، ص 273.

4- المستوى الرابع البيئي التقليدي (الامتثال): تركز السياسة البيئية على تلبية المتطلبات ومعالجة الانبعاثات في نهاية العملية الإنتاجية فقط؛

إن هذه المستويات تحددت حسب درجة التزام المؤسسة بالمسؤولية البيئية، ويعتبر المستوى الرابع أدنى مستوى تمثل فيه المؤسسة للقوانين الرامية لمنع التلوث وتلتزم بمعالجته في نهاية الأنبوب مما يعني أن مسؤولية المؤسسة تنتهي بنهاية عملياتها الإنتاجية، بعدها صعوداً نجد المستوى الثالث ينمو فيه الوعي البيئي للمؤسسة وتلتزم بأخذ التدابير اللازمة للوقاية من التلوث والعمل على المحافظة على الموارد والطاقة من الهدر أما المستوى الثاني فهو دلالة على زيادة نمو الوعي البيئي للمؤسسة ودمج البعد البيئي ضمن استراتيجيتها الشاملة، لتتضاعف جهودها في ابتكار طرق وأساليب جديدة تعمل على حماية البيئة والمحافظة عليها من التلوث والاستنزاف، أما المستوى الأول تساهم المؤسسة من خلاله في تحقيق التنمية المستدامة، بالعمل على التحسين الدائم والمستمر لسياستها البيئية، وتكون قد اكتسبت الكثير من الخبرة والمهارة والمعرفة في التقليل من الآثار السلبية للأنشطة التصنيعية والحفاظ على الموارد وترشيد استهلاك الطاقة، مما يجعلها رائدة في هذا المجال ويسمح لها بالمساهمة في حل المشاكل البيئية محلياً وإقليمياً ودولياً.

ثالثاً: استراتيجيات المؤسسات المسؤولة بيئياً

تعتمد المؤسسة التي تلتزم بالمسؤولية البيئية استراتيجية بيئية تحاول من خلالها المزاوجة بين حماية البيئة وتحقيق أهدافها الربحية، وتتطلب هذه الاستراتيجية الاستباقية في تغيير العمليات وتنسيق القدرات التقنية والبشرية والموارد من أجل الحد من الآثار السلبية للأنشطة على البيئة ولكي تحقق ذلك تعتمد المؤسسة على الاستراتيجيتين التاليتين:¹

1- استراتيجيات مقادة بالسوق: تلجأ فيها المؤسسة إلى القيام بما يلي:

- إعادة تصميم المنتجات بحيث تكون حساسة بيئياً، أو تطوير سلع جديدة حساسة بيئياً.
- الدخول إلى أسواق جديدة تحتم بالمنتجات الصديقة للبيئة.
- إعادة تصميم غلاف المنتجات بحث يكون صديقاً للبيئة.
- التكامل بين الجهود البيئية ونشاطات التسويق (تبني فلسفة التسويق الأخضر).

2- استراتيجيات مقادة بالعمليات: تطبق هذه الاستراتيجية لتدنية التكاليف عن طريق التحسين في العمليات الإنتاجية للمؤسسة الناتجة عن توفير الطاقة الاقتصاد في استعمال الموارد وتخفيض التلوث والنفايات، وهي تشمل على:

- تحسين الرقابة على التلوث وتنظيم وترتيب النفايات ومعالجة المياه.

¹ رعد حسن الصرف، نظم الإدارة البيئية والإيزو 14000، دار الرضا، دمشق، 2001، ص 74.

- استعمال الموارد التي يعاد إنتاجها من مصادر داخلية وخارجية (إعادة التدوير).
- إعادة تصميم عمليات الإنتاج حتى تكون أقل تلويثا وأكثر كفاءة في استعمال الموارد والطاقة.
- استعمال مصادر الطاقة القابلة للتجدد في عمليات الإنتاج.
- استخدام تكنولوجيا الإنتاج الأنظف والتوجه نحو الإنتاج الأنظف.

إن تطبيق هذه الاستراتيجيات يساعد المؤسسة على حماية البيئة والمحافظة عليها من الآثار السلبية الناتجة عن أنشطتها ويمكنها من تقديم منتجات جديدة صديقة للبيئة، وبهذا تتمكن المؤسسة المسؤولة بيئيا من مواجهة المنافسة وتوسيع حصتها السوقية بدخول أسواق جديدة وزيادة إنتاجيتها مما يساهم في زيادة أرباحها فضلا عن تمكنها من تدنية تكاليفها، فالالتزام بالمسؤولية البيئية يعود بالنفع على المؤسسة والبيئة معا.

المطلب الرابع: مداخل، أبعاد وعوامل نجاح وتحديات المسؤولية البيئية

سنقوم في هذا المطلب بعرض المداخل اللازمة لتطبيق المسؤولية البيئية في المؤسسة الصناعية، أبعادها، والاستراتيجية البيئية التي تتبعها المؤسسة لتكون مسؤولة بيئيا.

أولا: مداخل المسؤولية البيئية

تسعى المؤسسة إلى التغيير من الوضع التقليدي المعتاد الذي يتضمن الممارسات غير المسؤولة بيئيا إلى الوضع الجديد الذي يتضمن الالتزام بالمسؤولية البيئية من خلال مجموعة من المداخل تختصرها في:

- 1- **الطاقة وإدارة الموارد:** ويكون بالاستخدام الفعال والمنظم لاستهلاك الطاقة، من خلال استخدام الموارد والطاقة غير المضرة بالبيئة زيادة احتمالات استرجاعها من خلال إعادة التدوير، واعتماد وتطبيق أنظمة الانتاج الصحيحة.
 - 2- **متطلبات أصحاب المصلحة:** يكون من خلال تقديم التقارير الدورية حول التأثيرات الحقيقية لأنشطة المؤسسة على البيئة، الشفافية والالتزام بالإفصاح عن أدائها البيئي، وتوفير نظام معلومات محاسبي يعمل على تحقيقه.¹
- ثانيا: **الامتثال للقوانين واللوائح البيئية:** من خلال تطبيق مجمل القوانين التي تفرضها الدولة في مجال حماية البيئة وجعل قراراتها متناسقة مع المتطلبات البيئية التي تفرضها الحكومة في هذا المجال، كما تسعى إلى تشجيع الثقافة البيئية ونشر الوعي البيئي داخل المؤسسة.²

¹ محمد الناصر مشري، الشريف بقة، (2017)، قياس كفاءة تطبيق المسؤولية الاجتماعية في المؤسسة الصناعية الجزائرية في ظل متطلبات التنمية المستدامة، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، العدد الاقتصادي، المجلد 2، العدد 30، ص 356.

² منذر نائل الكرداشة، (2010)، واقع تبني منظمات الأعمال للمسؤولية البيئية، رسالة ماجستير، كلية إدارة الأعمال، قسم إدارة الأعمال، جامعة الشرق الأوسط للدراسات العليا، الأردن، ص 31.

4- إدارة النفايات: تكون من خلال وضع استراتيجيات تتضمن التشريعات والأساليب والطرق الإدارة النفايات في إطار مسؤوليتها البيئية من خلال الردم الصحي، الحرق (تفاعل أكسدة مواد عضوية في الحرارة العالية) التحليل الحراري تحويل المواد المحتوية على نسبة عالية من الفحم، وتسمى أيضا عملية تحويل النفايات إلى غاز)، تحويل المخلفات إلى أسمدة عضوية.

5- التقليل من الانبعاثات الغازية: يكون بالعمل على تقليل الانبعاثات الناتجة عن العمليات التصنيعية من خلال تحديد مصادرها والعمل على مراقبتها وتسجيلها بسجلات تفصيلية المحاولة التقليل منها في أقرب الآجال.¹

6- تحقيق الفعالية البيئية: وتكون من خلال الاستخدام الأمثل والأقل لمختلف الموارد والإمكانات المتاحة، وتقليل التلوث والآثار السلبية على البيئة.

7- تبني الحماية المستدامة للبيئة: من خلال القيام بتطوير آليات واستراتيجيات تدعم حماية البيئة وتحقيق الربحية في نفس الوقت، وذلك بإدماج البعد البيئي ضمن استراتيجية المؤسسة، استخدام تكنولوجيا جديدة تعمل على تقليل الطاقة ومحاولة منع أو التقليل من التلوث، إدارة المنتج النظيف التي تتعدى الحد من التلوث الناتج عن مراحل العملية الانتاجية إلى كل ما يسببه المنتج خلال دورة حياته، ومن مخلفات استعماله النهائية

8- تقييم الأثر البيئي: من خلال الفحص المنتظم للآثار التي تنجم عن العمليات الانتاجية والعمل على تقليص أو تقليل حدتها.²

تعتبر جميع هذه المداخل عن المتطلبات الرئيسية التي يجب أن تدمجها المؤسسة ضمن سياستها البيئية وتدرجها ضمن استراتيجيتها وتسعى في تطبيقها لتحقيق مسؤوليتها البيئية.

ثانيا: عوامل نجاح المسؤولية البيئية

لنجاح المسؤولية البيئية كبعد من أبعاد المسؤولية الاجتماعية خاصة، ونجاح المسؤولية الاجتماعية عامة تقوم المؤسسة بإعداد وتنظيم مجموعة من العوامل الرئيسية من أجل تطبيق المسؤولية البيئية والاجتماعية، حيث يرتبط نجاح المؤسسة بتبني هذه الأخيرة، وفي مقدمة هذه العوامل نذكر:

- ضرورة الإيمان بقضية المسؤولية الاجتماعية نحو المجتمع.
- تحديد رؤية واضحة نحو الدور الاجتماعي الذي تتبناه المؤسسة.
- قيام المؤسسة بتحديد مسؤول عن هذا النشاط وتحديد أهدافه وكل المخططات المطلوبة له.

¹ محمد الناصر مشري، الشريف بقة، مرجع سابق، ص 366.

² جمال درهم زيد، (2016)، أخلاقيات منظمات الأعمال ومسؤوليتها الاجتماعية في ضوء مبادئ الحوكمة، الطبعة الأولى، جامعة العلوم والتكنولوجيا، صنعاء، ص 135.

- حسن إدارة الجوانب الاجتماعية التي تبرز أثناء قيام المؤسسة بنشاطها الاقتصادي، وتتمثل هذه الجوانب في الالتزام البيئي واحترام قوانين العمل.¹

ثالثا: أبعاد المسؤولية البيئية

تسعى المؤسسة لتحسين أدائها البيئي وصورتها العامة، وهو ما يعكس التزامها بالمسؤولية البيئية التي يجب أن تلتزم فيها اتجاه حماية البيئة بالأبعاد التالية:

- الالتزام بالتشريعات البيئية وضمان سلامة المنتجات على البيئة والانسان.
- السيطرة على استهلاك الماء والطاقة والمواد الخام من خلال الاقتصاد في استخدام الموارد والطاقة.
- الحد من التلوث البيئي المتعلق بأنشطة المؤسسة من خلال تجنب مسبباته واستخدام آليات التخلص من النفايات والمخلفات الصناعية.
- تحديد إطار عمل يساعد في حماية البيئة من خلال تحسين الأداء البيئي، تدريب وتوعية العمال والتواصل والتعاون مع المجتمعات المحلية.
- المساهمة في اكتشاف أساليب جديدة للحد أو التقليل من الآثار السلبية للأنشطة على البيئة.
- مراقبة ومتابعة وتقييم الأثر السليبي خلال العمليات الانتاجية للمنتجات وبعد بيعها واستخدامها.
- الأخذ بعين الاعتبار الآثار البيئية (كالاحتباس الحراري والانبعاثات ... الخ) عند اتخاذ القرارات في المؤسسة.²

تعكس هذه الأبعاد المرتكزات الأساسية التي يجب على المؤسسة أن تأخذها بعين الاعتبار في نشاطاتها التصنيعية، من خلال تقليل الآثار السلبية المضرة بالبيئة وترشيد استخدام الطاقة والاستغلال العقلاني للموارد، والتي تعكس مدى فعالية السياسة البيئية للمؤسسة ودرجة التزامها بالمسؤولية البيئية.

رابعا: تحديات المسؤولية البيئية

تزامن ظهور مفهوم المسؤولية البيئية مع مجموعة من التحديات التي اصبحت تواجهها المؤسسة ومن أهمها:³

¹ وهيبة مقدم، (2014)، تقييم مدى استجابة منظمات الأعمال في الجزائر للمسؤولية الاجتماعية، دراسة تطبيقية على عينة من مؤسسات الغرب الجزائري، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة وهران، ص 02.

² شتاتحة عمر، زاوية رشيدة، (2016)، المسؤولية الاجتماعية لمنظمات الأعمال ودورها في تحقيق التنمية المستدامة، تم الاسترجاع في 28 أكتوبر 2021 من [ResearchGate: https://www.researchgate.net/publication/338969000](https://www.researchgate.net/publication/338969000)، ص 05.

³ وهيبة مقدم، مرجع سابق، ص 04.

1- مراعاة حماية البيئة و عدم الاضرار بها: تعتبر الصناعة المستخدم الرئيسي للموارد الطبيعية، لذلك فهي تساهم بشكل مباشر أو غير مباشر في انتشار ظاهرة التلوث، تتفاقم هذه الظاهرة كثيرا كلما أهملت المؤسسات وخاصة الصناعية تحمل تبعات نشاطاتها التي تؤدي إلى تلويث البيئة، وأيضا كلما غاب الوعي البيئي لدى هذه المؤسسات.

ومنه فالأكيد أن أجندة حماية البيئة و الحفاظ عليها، و تبني المسؤولية البيئية في المؤسسات ما كان لها أن تظهر لولا تزايد ضغوطات المنظمات غير الحكومية في هذا الإطار و فرض القوانين المالية والدولية التي تحفظ للبيئة سلامتها.

1- ظهور معايير الجودة التي تتعلق بالمنتجات الصناعية: يشهد القطاع الصناعي ثورة حقيقية في التطوير و التصميم والانتاج واستعمال التكنولوجيات الحديثة، هذه الثورة هي نتيجة حتمية لازدياد حدة المنافسة بين المؤسسات الصناعية والإنتاجية في سبيل الظفر بإرضاء المستهلكين، ذلك أن رضا المستهلك هو السبيل الوحيد لاستمرار هذه المؤسسات، لذلك فإن مراعاة جودة المنتجات في هذه الشركات أصبح أولوية لا خيارا، و أصبحت مطالبة بتبني التوجهات السليمة في سبيل تحقيق هذه الجودة، و يتم ذلك بوسائل مختلفة، منها : اتباع إدارة الجودة الشاملة، أو مواصفات الجودة الدولية مثل مواصفات الايزو أو تبني معايير و مواصفات محلية.

3- الاستجابة لمتطلبات التنمية المستدامة ودمج مفهوم الصناعة الخضراء في السياسات التصنيعية للدول: تحتاج التنمية المستدامة إدارة كفئة وأخلاقية للموارد والثروات الطبيعية واستخدام أساليب تقنية نظيفة بيئيا ومقبولة اقتصاديا واجتماعيا، مع ترشيد استهلاك الطاقة وتحسين كفاءة استخدامها، كل ذلك يعدل من مسار التنمية الصناعية ويعزز من استدامتها، وتعمل اليوم العديد من الدول على تضمين هذه المتطلبات في الاستراتيجيات والخطط الصناعية، ودمج قضايا الصناعات الخضراء والإنتاج الأنظف في صلب السياسات الصناعية.

المبحث الثاني: التأسيس النظري للأداء الاقتصادي للمؤسسات

المطلب الأول: مفاهيم نظرية حول الأداء

بداية ومن منطلق التدرج من العام إلى الخاص فالأخص، سنتطرق في هذا المطلب إلى ماهية الأداء، وأهدافه والمفاهيم المرتبطة به.

أولا: ماهية الأداء:

1- مفهوم الأداء: ينبع الاختلاف حول مفهوم الأداء من تعدد المعايير والمقاييس التي تعتمد في تقييم الأداء وقياسه التي يستخدمها المدراء والمؤسسات، وعلى الرغم من هذا التنوع فإن أغلب الباحثين يعبرون عن الأداء من خلال النجاح الذي تحققه المؤسسة في تحقيق الأهداف.¹

■ فتعددت تعاريف الأداء نظرا لتعدد الأبعاد التي يتكون منها، وسنعرض فيما يلي بعض التعاريف:

بالأداء لغة، إتمام، إجراء، إنجاز، تحقيق، تنفيذ، عمل، قيام، وفاء، إن جملة هذه المعاني تستند في الأصل إلى مسمى الأداء المستمد من الكلمة الإنجليزية (Performer) والذي اشتق بدوره من الكلمة الفرنسية القديمة (Performer) والذي يعني تنفيذ مهمة أو تأدية عمل.²

الأداء هو "قدرة المؤسسة على الاستمرارية والبقاء محققة التوازن بين رضا المساهمين والعمال."³

■ الأداء هو "النتائج المتحققة نتيجة تفاعل العوامل الداخلية على اختلاف أنواعها والتأثيرات الخارجية واستغلالها من قبل المنظمة لتحقيق أهدافها."⁴ ركزا الكاتبان من خلال هذا التعريف على البعد البيئي الداخلي والخارجي للمؤسسة، ومدى قدرتها على تكييف عناصر ذلك البعد لتعزيز أنشطتها باتجاه تحقيق أهدافها.

■ ومن جانب آخر فإن مفهوم الأداء اقتصر لدى الكثير من الباحثين على إسهامات المورد البشري دون غيره من الموارد في تحقيق أهداف المؤسسة من خلال درجة تحقيق وإتمام المهام الموكلة إليهم، حيث يعبر الأداء عند بعضهم عن "قيام الفرد بالأنشطة والمهام المختلفة التي يتكون منها عمله."⁵

■ الأداء هو سجل رسمي يسجل نتيجة تحققت في زمن معين، مع الإشارة دائما إلى سياق، هدف ونتيجة متوقعة، بغض النظر عن المجال، وهو مفهوم غام ومتعدد الأبعاد، لا يكون له معنى في الأخير إلا في السياق الذي يستخدم فيه.

¹ وائل محمد صبيح، طاهر محسن محمود الغالي، (2006)، أساسيات الأداء، وبطاقة الأداء المتوازن، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر، الأردن، ص 38.

² مجيد الكرخي، (2015)، مؤشرات الأداء الرئيسية، الطبعة الأولى، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ص 29.

³ علاء فرحان طالب، (2011)، حركة المؤسسة والأداء المالي الاستراتيجي، دار صفاء، عمان، ص 65.

⁴ وائل محمد صبيح إدريس، طاهر منصور الغالي، (2009)، سلسلة إدارة الأداء الاستراتيجي، أساسيات الأداء وبطاقة القيم المتوازن، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر، الأردن، ص 39.

⁵ السعيد بربش، نعيمة يحيى، (2012)، أهمية التكامل بين أدوات مراقبة التسيير في تقييم أداء المنظمات وزيادة فعاليتها، دراسة حالة: ملبنة الأوراس، مجلة أداء المؤسسات الجزائرية، العدد 01، ص 28.

- الأداء في محيط المؤسسة هو كنتيجة عمل أو إجراء؛ فقياس الأداء يفهم على أنه التقييم اللاحق للنتائج التي تم الحصول عليها، ومن خلال طرق الحصول على النتائج فالأداء هو العمل المنجز من العديد من المكونات، ويمكن تعريفه كنجاح عمل أو إجراء.¹
- من خلال التعاريف السابقة يتبين لنا أن مفهوم الأداء يرتبط أساسا بميدان ومستوى دراسته كما يرتبط بمدى توافق النتائج المحققة مع الأهداف المسطرة وهو ما يعبر عن الفعالية (Efficacité) من جهة، ويرتبط بالتسيير الجيد لمختلف الموارد والوسائل في سبيل تحقيق هذه النتائج وهو ما يعبر عن الفاعلية (Efficiency)، ومدى التوافق والتلاؤم بين الوسائل المستخدمة والأهداف المسطرة (pertinence) من جهة أخرى.

2- أهمية الأداء: للأداء أهمية بالغة للمؤسسات يتمثل أهمها في:²

- المنظمات بحاجة إلى وسائل وطرق التعرف على العقبات التي تواجهها حال ظهورها.
 - المنظمات بحاجة إلى وسيلة لجمع المعلومات حتى تتمكن من اتخاذ القرارات المهمة بخصوص الموارد البشرية.
 - المنظمة بحاجة إلى تطوير أعضائها بصفة مستمرة سواء المديرين أو الموظفين حتى يتمكنوا من المساعدة في تطوير أداء المنظمة.
 - المنظمة بحاجة إلى توفير المهارات اللازمة لصانع القرار سواء أكان فرداً أو جماعة.
 - يعد أداة توجيه بالنسبة للمنظمة من أجل تحقيق أهدافها.
 - يستعمل أداة لمعرفة الاختلال الواقع عند تحقيق الأهداف.
 - تحديد سبل لتطوير العاملين ودفعهم نحو تطوير أنفسهم.
- كما يمكن أن يستخدم الأداء من أجل:
- توجيه تخصصات الموارد.
 - تقييم الأداء الإداري
 - مساعدة المدراء في تشخيص الأداء الجيد

¹ جعفري أسماء، (2019)، التدقيق الداخلي المندمج كمدخل لتحسين الأداء في المؤسسة الصناعية الجزائرية - دراسة حالة مجموعة من المؤسسات الصناعية في الجزائر، أطروحة دكتوراه غير منشورة في علوم التسيير، جامعة سطيف 1، ص 05.

² جمال العسالي، (2019)، تطبيق حوكمة الشركات في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كآلية لتحسين الأداء الاقتصادي في الجزائر 2000-2014، أطروحة دكتوراه غير منشورة في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 3، ص 126.

- يوضح حقيقة المبادلات بين الربح والاستثمار.
 - ضمان أن إدارة المنظمة تعرف الوقت المناسب للتدخل في الأعمال المتدهورة.
 - التأكيد على مستوى التنسيق بين أجزاء الأعمال والسياسات
 - مناقشة انسجام تقسيمات الهيكل في التنفيذ.
 - الاطلاع على معرفة حال المشاركين في التنفيذ لملاحظة الدوافع والاتجاهات لدى الأفراد.
- ثانيا: أهداف الأداء:** إن عملية تقييم أداء المؤسسات ضرورية جدا لإدارتها على وجه الخصوص، حيث يمكن من خلالها تحقيق عدة أهداف من أهمها:
- تساعد في معرفة درجة تحقيق استغلال الموارد المتاحة للمنظمة مقارنة بالأهداف المطلوب تحقيقها.
 - تحديد الوضع الداخلي من حيث نقاط القوة والضعف، وكذلك معرفة الفرص والتهديدات التي تحيط بالمنظمة في بيئتها الخارجية.
 - وضع الخطط المستقبلية للمنظمة.
 - تساعد في ترشيد قرارات الإدارة فيما يتعلق بالمجالات المختلفة للمنظمة.¹
 - تمكين الإدارة العليا في المنظمة من الحصول على صورة واضحة لإجراء مراجعة تقييمية شاملة.
 - تقييم شامل للاقتصاد الوطني بالاعتماد على نتائج تقييم كل مشروع.
 - ولادة قاعدة معلوماتية كبيرة تستخدم في رسم السياسات والخطط العلمية المتوازنة والواقعية.
 - تحديد مواقع الخلل والضعف في نشاط المنظمة والعمل على التخلص منها من خلال وضع الحلول المناسبة لها بعد تحليلها ومعرفة مسبباتها.²
- ثالثا: المفاهيم المرتبطة بالأداء:** يرتبط مفهوم الأداء بعدة مصطلحات أهمها مفهوم الفعالية والكفاءة، فارتباط الأداء بمدى النجاح في تحقيق الأهداف المحددة التي يرتبط تحقيقها بكفاءة وفعالية المؤسسة وفيما يلي تعريف لهذين المصطلحين:

¹ المحياوي، قاسم نايف علوان، (2006)، إدارة الجودة في الخدمات، مفاهيم وعمليات وتطبيقات، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان، ص 359.

² باسل محمد حسن العزاوي، طيبة ماجد حميد، (2014)، دور إدارة المعرفة في الأداء المنظمي، دراسة تطبيقية في عينة من المنظمات الصناعية، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد 42، العراق، ص 56.

1- الكفاءة: هي العلاقة بين النتائج أو المنتجات المحصلة (الأداء) والوسائل المستعملة (تكاليف ذات الطبيعة

المختلفة)، وهذه العلاقة (تكلفة/أداء) ذات معنى خاصة في المقارنة بين المؤسسات.¹

فالكفاءة تتعلق بإنجاز المهمة بطريقة سليمة وتقاس بالنظر للعلاقة بين المدخلات والمخرجات، فتخفيض تكلفة الوحدة المنتجة مع المحافظة على النوعية يعتبر مؤشرا على زيادة الكفاءة، وكذا زيادة الإنتاج مع بقاء التكاليف على حالها، فالمؤسسة الهادفة للنمو والتطور لا بد أن تؤمن إمكانيات استمرار تدفق مواردها لكي تعمل بشكل فعال ومستمر، خاصة وأن واقع البيئة المعاصرة يتسم بمحدودية الموارد المتاحة مما يجعل المؤسسة تعاني باستمرار من شح الحصول على الموارد بالكميات والنوعيات اللازمة لأداء أنشطتها. لذلك لا بد أن تقوم المؤسسة باعتماد الأسلوب الرشيد في التوجه نحو الأمثلة في استخدام الموارد المتاحة، وكذلك محاولة التوفيق بين الأهداف المقصود الوصول إليها وما يتوافر لديها من موارد.²

2- الفعالية: هي درجة تحقق الأهداف المسطرة من طرف المؤسسة، فمن الممكن أن تكون المؤسسة كفؤة وتنفذ

الأعمال بكفاءة عالية، لكن ليس بالضرورة أن تتوافق هذه الأعمال مع أهدافها المطلوبة وبالتالي تكون بلا فعالية. فالفعالية تستخدم لقياس قدرة المؤسسة على تحقيق أهدافها المخططة، وعلى هذا الأساس يتم قياس فعالية المؤسسة بما تحقّقه من نتائج فعلية نسبة إلى ما كانت ترغب في تحقيقه طبقا للخطة. والفعالية بهذا المفهوم ترتبط بكمية المخرجات النهائية دون النظر إلى كمية الموارد المستنفذة في سبيل الحصول عليها.³

المطلب الثاني: ماهية الأداء الاقتصادي

من نفس المنطلق السابق، سنتناول في هذا المطلب ماهية الأداء الاقتصادي، مستوياته وأهدافه

أولا: مفهوم الأداء الاقتصادي: يعد الأداء الاقتصادي للمؤسسة من المفاهيم ذات الأهمية البالغة، ووردت

العديد من التعاريف باختلاف الدراسات والأبحاث، نذكر منها ما يلي:

■ يعرف الأداء الاقتصادي على أنه "تقديم حكم ذو قيمة حول إدارة الموارد الطبيعية، المادية والمالية متحدة،

ومدى قدرة إدارة المؤسسة على إشباع منافع ورغبات أطرافها المختلفة".⁴

¹ عادل عشي، (2002)، الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية، قياس وتقييم، دراسة حالة مؤسسة صناعات الكوابل ببسكرة (2002-2000)، رسالة ماجستير غير منشورة في علوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة - الجزائر، ص 20.

² صبيح، الغالي، 2009، مرجع سابق، ص 47.

³ سعيد الخضري، وآخرون، (1989)، مدخل إلى الاقتصاد، دار القلم للنشر والتوزيع، الإمارات العربية المتحدة، ص 56.

⁴ مراد كواشي، جمعة شرقي، (2017)، دور رأس المال الفكري في تحسين الأداء الاقتصادي للمؤسسة، دراسة حالة مؤسسة مناجم الفوسفات بتبسة، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 08، الجزء 02، ديسمبر، ص 416.

- الأداء الاقتصادي يعتبر من الأسس التي قامت من أجلها المؤسسة الاقتصادية، متجسدة في صورة تعظيمها للناتج (رقم الأعمال، الحصة السوقية، المردودية.....الخ)، وتقليلها للتكاليف لأدنى قيمة ممكنة (رأس المال، المواد الأولية...الخ، ويمكن تقسيم الأداء الاقتصادي إلى جزئين:
 - الأداء المالي: يعبر عنه بمؤشرات مالية قابلة للقياس.
 - الأداء غير المالي: يعبر عنه بمؤشرات ذات طابع غير مالي، غير قابلة للقياس.¹
- كما يتمثل الأداء الاقتصادي في قدرة المؤسسة على كسب ثقة المساهمين والزبائن ويتم قياس هذا الأداء من خلال الميزانية وحساب النتائج.²
- إن الأداء الاقتصادي للمنظمة يعد بعد من أبعاد الأداء الشامل لها والذي يعني تركيز المنظمة على تحسين مؤشراتها المالية بالدرجة الأولى من خلال استخدام أصولها الاقتصادية بأكبر كفاءة وأقل تكلفة ممكنة، كما يشير مفهوم الأداء إلى قدرة المنظمة على تحقيق الأهداف التنظيمية المحددة مهما اختلفت طبيعة وتنوع تلك الأهداف ولتحقيق ذلك يجب على المنظمة أن تقوم بتحديد دقيق للنتائج المراد التوصل إليها وكذا إجراءات التنفيذ المناسبة لتحقيق تلك النتائج.³
- يعتبر الأداء الاقتصادي المهمة الأساسية التي تسعى المؤسسة الاقتصادية إلى بلوغها ويتمثل في الفوائد الاقتصادية التي تجنيها المؤسسة من وراء تعظيم ناتجها، ويتم قياسه عادة باستخدام مقاييس الربحية بأنواعها المختلفة ويعتمد في ذلك على سجلات ودفاتر المنظمة أو المؤسسة محل التقييم، وكذلك ما تعدده من قوائم وتقارير، ومن ثم فإن أدوات تقييم الأداء الاقتصادي هي التحليل المالي، ومؤشرات مالية (رحالية وآخرون، 2022، ص211).

ثانيا: مستويات الأداء الاقتصادي: توجد مجموعة من المستويات للأداء يمكن للمؤسسة الاقتصادية من خلالها التعرف على مستوى أدائها وتمثل هذه المستويات في: ⁴

¹ أحمد نسيب، مرجع سابق، ص 13.

² عادل عشي، مرجع سابق، ص 22.

³ معاذ بوبريعة، خالد قاشي، (2022)، المواصفة القياسية العالمية لأنظمة إدارة الجودة ISO 9001 كمدخل لتحسين الأداء الاقتصادي للمؤسسات الصناعية، دراسة حالة الشركة الإفريقية للزجاج بجيجل، مجلة الاقتصاد والتنمية، المجلد 08، العدد 01، ص 38.

⁴ جعفر سعدي، رشيد مناصرية، (2019)، أهمية الشراكة الاستراتيجية في تحسين الأداء الاقتصادي في مجمع صيدال، مجلة أداء المؤسسات الجزائرية، المجلد 2، العدد 15، ص 58.

1- الأداء الاستثنائي: يبين التفوق في الأداء ضمن الصناعة على المدى البعيد والعقود المربحة، وكذا الالتزام الواضح من قبل الأفراد ووفرة السيولة وازدهار الوضع المالي للمؤسسة.

2- الأداء البارز: يكون فيه الحصول على عدة عقود عمل كبيرة، امتلاك اطرارت ذات كفاءة، امتلاك مركز ووضوح مالي متميز.

3- الأداء الجيد جدا: يبين مدى صلابة الأداء، واتساح الرؤية المستقبلية إلى جانب التمتع بالوضع المالي الجيد.

4- الأداء الجيد: يكون فيه تميز للأداء وفق المعدلات السائدة مع توازن نقاط القوة والضعف في المنتجات أو الخدمات وقاعدة العملاء، مع امتلاك وضع مالي مستقر.

5- الأداء المعتدل: يمثل سيورة أداء دون المعدل وتغلب نقاط الضعف على نقاط القوة في المنتجات أو الخدمات وقاعدة العملاء، مع صعوبة في الحصول على الأموال اللازمة للبقاء والنمو.

6- الأداء الضعيف: والذي يمثل الأداء دون المعدل بكثير، مع وضوح لنقاط الضعف في جميع المحاور تقريبا فضلا عن وجود صعوبات خطيرة في استقطاب الإطارات المؤهلة، مع مواجهة مشاكل خطيرة في الجوانب المالية.

ثالثا: أهداف تقييم الأداء الاقتصادي: عملية تقييم المؤسسة لأدائها الاقتصادي له أهداف واضحة نختصرها فيما يلي:

1- السيولة (Liquidity): تعبر السيولة على مدى قدرة المؤسسة على مواجهة وتغطية احتياجاتها المالية بتحويل أصولها المتداولة (المخزونات، القيم القابلة للتحقيق) إلى أموال قابلة للاستعمال. فعدم كفاية السيولة يؤدي بالمؤسسة إلى عدم قدرتها بالوفاء بالتزاماتها نحو الآخرين.

عدم قدرة المؤسسة على توفير القدر الكافي من السيولة يعرض عدة جهات للأضرار وهي:

- **أصحاب المصالح:** نقص السيولة يعرض المؤسسة لمشاكل عدة مع الأطراف المتعامل معها ولها حقوق مالية عليها كتأخر دفع الضرائب ودفع حقوق الموردين. مما يؤثر سلبا على علاقة المؤسسة بمحيطها.
- **المؤسسة:** نقص السيولة يرهن حظوظ المؤسسة في التقدم وتحقيق النمو، عن طريق استغلال الفرص المتاحة من حين لآخر، ك شراء مواد أولية بأسعار متدنية.¹

¹ صالح بلاسكة، (2017)، فعالية مجالس الإدارة في تقييم الأداء الشامل لشركات المساهمة الجزائرية - دراسة ميدانية، أطروحة دكتوراه، جامعة سطيف، ص 165.

2- التوازن المالي (Financial balance): يعتبر تحقيق التوازن المالي هدف كل مؤسسة، تسعى

لتحقيقه عن طريق الوظيفة المالية التابعة لها. التوازن المالي يعبر عن التوازن بين المقبوضات والمدفوعات المالية مما يساهم في توفير السيولة للمؤسسة وتحقيق الكفاية وعدم الحاجة للديون. هدف تحقيق التوازن المالي له أهمية بالغة نذكرها في النقاط التالية:

- الحفاظ على قدرة المؤسسة على تأمين وتوفير السيولة لسد احتياجاتها الاستثمارية.
- تحقيق المؤسسة للاستقلال المالي.
- التقليل من حجم الخطر المالي التي قد تواجهه المؤسسة.¹

3- المردودية (Cost-effectiveness): عموماً المردودية تدل على قدرة الوسائل التي تحوز عليها

المؤسسة على تحقيق النتيجة المراد الوصول اليها، فاستعمال وسائل ممثلة في رأس المال الاقتصادي، الذي بدوره يعكس المردودية الاقتصادية، واستعمال رأس المال الذي يعكس المردودية المالية.² ويمكن أجمالاً ذكر أهداف تقييم الأداء الاقتصادي للمؤسسات في النقاط التالية:³ الوقوف على مستوى إنجاز الوحدة الاقتصادية للوظائف المكلفة بأدائها مقارنة بأهداف الخطة الإنتاجية للمنظمة.

- تحديد مسؤولية كل قسم في الوحدة الاقتصادية عن مواطن الضعف والخلل وذلك من خلال قياس إنتاجية كل قسم من أقسام العملية الإنتاجية وتصحيح الانحرافات في مستويات الأداء كمدخل لترسيخ مبدأ التحسين المستمر.
- مساعدة مختلف المستويات الإدارية والإنتاجية في معرفة مدى الانحرافات وبيان أسبابها واتخاذ مختلف الإجراءات التصحيحية.
- تحقيق الاستخدام الكفء للموارد المتاحة بالشكل الذي يحقق أكبر عائد وأقل تكلفة وتقديم منتجات بنوعية مقارنة بباقي المنافسين.

المطلب الثالث: أنواع الأداء الأخرى

سنتناول في هذا المطلب أهم أبعاد ومرتكزات الأداء الاقتصادي والتي اعتمدنا عليها كمؤشرات في دراستنا الميدانية.

¹ أحمد توفيق جميل، (1986)، الإدارة المالية، دار النهضة العربي، بيروت، ص 22.

² صالح مهدي محسن العامري، (2007)، الإدارة والأعمال، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، ص 605.

³ بويرجة، قاشي، مرجع سابق، ص 38.

أولاً: الأداء المالي للمؤسسات: للأداء المالي أهمية بالغة في تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة وذلك من أجل معرفة مدى قدرتها على تحقيق أهدافها، ويتم من خلال استخدام المؤشرات والنسب المالية بالإضافة إلى لوحة القيادة والتي تعتبر أداة فعالة في عملية تقييم الأداء المالي ويعتبر من أهم مركبات الأداء الاقتصادي للمؤسسة.

1- تعريف الأداء المالي: تعددت المفاهيم المقدمة للأداء المالي، كون أن كل باحث ينظر إلى مفهوم الأداء المالي حسب زاوية التي ينظر إليها، ونتيجة لذلك قدمت العديد من التعاريف نذكر منها يلي:

■ هو انعكاس لكيفية استخدام المنظمة للموارد المالية والبشرية بكفاءة وفعالية بصورة قادرة على تحقيق أهدافها.¹

■ الأداة التي تعبر عن أداء الأعمال باستخدام مؤشرات مالية كالربحية مثال، ويمثل الركيزة الأساسية لما تقوم به المنظمات من أنشطة مختلفة.

■ الأداء المالي على أنه المفهوم الضيق لأداء المنظمات حيث يركز على استخدام مؤشرات مالية لقياس مدى انجاز الأهداف، كما أنه يساهم في إتاحة الموارد وتزويد المنظمة بفرص استثمارية في ميادين الأداء المختلفة والتي تساعد على تلبية احتياجات أصحاب المصالح وتحقيق أهدافهم²

■ بصيغة أخرى يعرف الأداء المالي أنه تشخيص الصحة المالية للمنظمة لمعرفة مدى قدرتها على إنشاء القيمة المضافة ومواجهة المستقبل من خلال الاعتماد على الميزانية المالية وجدول حسابات النتائج وكذلك باقي القوائم المالية، ولكن ال جدوى من ذلك إذا لم يؤخذ الظرف الاقتصادي والقطاع الصناعي الذي تنتمي إليه المنظمة النشطة في الدراسة، وعلى هذا الأساس فإن تشخيص الأداء يتم بمعاينة المردودية الاقتصادية للمنظمة ومعدل نمو الأرباح.³

■ فهناك من يعرف الأداء المالي على أنه استغلال الموارد المالية المتاحة للمنظمة بطريقة تمكنها من تحقيق أهداف الوظيفة المالية وهذا ما يتوقف على السياسة المالية التي تنتهجها المنظمة والتي تظهر جليا من خلال:

● تركيبة ميزانيتها المالية من أصول وخصوم ومدى قدرتها على تمويل استثماراتها، إذ أن عدم قدرتها على تمويل هذه الأخيرة سيؤثر دون شك على أدائها المالي.

¹ محمد إبراهيم، (2007)، الإدارة المالية، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ص 218.

² الخطيب، محمد محمود، (2010)، الأداء المالي وأثره على عوائد أسهم الشركات المساهمة، دار الحامد، عمان، ص 45.

³ دادان عبد الغني، وكماسي محمد الأمين، (2005)، الأداء المالي من منظور المحاكاة المالية، المؤتمر العلمي الدولي حول الأداء المتميز للمنظمات والحكومات، جامعة ورقلة، الجزائر، 304.

- درجة اعتمادها على الديون قصيرة الأجل ومعدل دوران دورة الاستغلال، ومدى قدرتها على الوفاء بالتزاماتها تجاه مورديها بنسبة كبيرة على الديون قصيرة الأجل في ظل معدل دوران بطيء لدورة الاستغلال سيؤدي في النهاية إلى خلق مشاكل ينتج عنها انخفاض مستوى الأداء المالي.
 - حجم السيولة المتوفرة لديها، فإذا كانت تعاني عجزاً فهذا يؤدي إلى زيادة ديونها مما ينتج عنه انخفاض في الأداء، أما في حالة توفرها على فائض مع قدرتها على استغلاله أحسن استغلال من خلال توظيفه لتحقيق فرص ربح إضافية تسمح برفع مستوى الأداء المالي.¹
- من خلال ما سبق يمكن أن نعرف الأداء المالي على أنه يعبر على قدرة المؤسسة على تحقيق أهدافها المسطرة وذلك من خلال الاستغلال الأمثل لمواردها المالية المتاحة بكفاءة وفعالية، ويعتبر أداة للحكم على مدى كفاءة المؤسسة وفعاليتها من الناحية المالية، ويتم ذلك من خلال استخدام مجموعة من المؤشرات المالية للتعرف على الوضع المالي خاصة والاقتصادي عامة للمؤسسة.

2- أهمية الأداء المالي: تتمثل أهمية الأداء المالي ه يهدف لتقييم أداء المؤسسات من عدة بشكل عام في أن زوايا وبطريقة تخدم مستخدمي البيانات، ممن لهم مصالح مالية في المؤسسة لتحديد جوانب القوة والضعف في المؤسسة والاستفادة من البيانات التي يوفرها الأداء المالي لترشيد القرارات المالية للمستخدمين . كما يعتبر الأداء المالي ذو أهمية في عملية متابعة أعمال المؤسسات وتفحص سلوكها ومراقبة أوضاعها وتقييم مستويات أدائها وفعاليتها وتوجيه الأداء نحو الاتجاه الصحيح والمطلوب من خلال تحديد المعوقات وتحديد أسبابها واقتراح إجراءاتها التصحيحية وترشيد الاستخدامات العامة للمؤسسات واستثماراتها وفقاً للأهداف العامة للمؤسسات والمساهمة في اتخاذ القرارات السليمة للحفاظ على الاستمرارية والبقاء والمنافسة، وبشكل عام يمكن حصر أهمية الأداء المالي في أنه يهتم بالجوانب التالية:²

- تقييم ربحية المؤسسة.
- تقييم سيولة المؤسسة.
- تقييم تطور نشاط المؤسسة الاقتصادي.
- تقييم مديونية المؤسسة.

¹ بن نذير نصر الدين، وشمائل أيوب، (2017، أبريل 25)، لوحة القيادة كأداة لتقييم الأداء المالي للمنظمة الاقتصادية: دراسة حالة الشركة الجزائرية لإنتاج الكهرباء SPE، مداخلة في المؤتمر الوطني الأول حول مراقبة التسيير كآلية لحوكمة المؤسسات وتفعيل الإبداع، جامعة البليدة 2، الجزائر، ص 05.

² الخطيب، 2010، مرجع سابق، ص 48.

- تقييم تطور توزيعات المؤسسة.
 - تقييم تطور حجم المؤسسة.
- وكذلك تظهر أهمية الأداء المالي في:

- تساهم عملية تقييم الأداء في الإفصاح عن درجة الملاءة والانسجام بين الأهداف والاستراتيجيات المعتمدة وعلاقتها بالبيئة المحيطة.
- قدرة المؤسسة على استخدام المصادر التمويلية المتاحة أمامها بوتيرة تكافئ دوران أصلها الاقتصادي بما يضمن تشكيل الثروة، والرفع من معدل النمو، ورفع مستوى الأداء الاقتصادي وبالتالي رفع قيمة المؤسسة بشكل عام.¹

3- تقييم الأداء المالي وأهدافه:

3-1- تعريف تقييم الأداء المالي:

يقصد به مدى تحقيق القدرة الإرادية والكسبية في المؤسسة، حيث أن الأولى تعني قدرة المؤسسة على توليد إيرادات سواء من أنشطتها الجارية أو الرأسمالية أو الاستثنائية، بينما تعني الثانية قدرة المؤسسة على تحقيق فائض من أنشطتها من أجل مكافحة عوامل الإنتاج وفقا للنظرية الحديثة، والبعض يعرفه بمدى تمتع وتحقيق المؤسسة لهامش أمان يزيل عنها العسر المالي.²

إن عملية تقييم الأداء المالي هي عملية قياس أداء النشاط المالي للوحدة الاقتصادية استنادا إلى النتائج المحققة خلال الدورة المالية، ثم تحليل تلك النتائج ومعرفة الانحرافات التي وقعت ليتم بعد ذلك اقتراح حلول لتلك الانحرافات من أجل تحقيق أداء مالي أفضل مستقبلا.³

3-2- أهداف تقييم الأداء المالي: تهدف عملية تقييم الأداء الى تحقيق عدة أهداف تتمثل فيما يلي:⁴

- معرفة مستوى إنجاز المؤسسة للوظائف المكلفة بأدائها ومقارنتها بتلك الوظائف المدرجة في خطتها.
- الكشف على نقاط الخلل في المؤسسة من أجل وضع الحلول المناسبة لها.

¹ محمد إبراهيم، مرجع سابق، ص 150.

² عبد الغني دادان، (2007)، قياس وتقييم الأداء المالي في المؤسسات الاقتصادية نحو إرساء نموذج للإنذار المبكر باستعمال المحاكاة المالية، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر، ص 34.

³ عبد الغني دادان، (2007)، قياس وتقييم الأداء المالي في المؤسسات الاقتصادية نحو إرساء نموذج للإنذار المبكر باستعمال المحاكاة المالية، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر، ص 42.

⁴ سحنون، أمال، (2021)، دور نظام الحوافز في تحسين الأداء المالي، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، الجزائر، ص 97.

- الوقوف على مدى كفاءة استخدام الموارد المتاحة بطريقة رشيدة تحقق عائداً أكبر وتكاليف أقل.
- تصحيح الموازنات التخطيطية ووضع مؤشرات في المسار الذي يسمح بتوازن ما بين طموح المؤسسة وإمكانياتها المتاحة.

ثانياً: الأداء التسويقي للمؤسسات

1- مفهوم الأداء التسويقي: للأداء التسويقي عديد التعارف نذكر منها:

- يمثل الأداء التسويقي مدى قدرة المؤسسة على إشباع وإرضاء زبائنهم من خلال تقديمها منتجات تتلاءم وحاجاتهم وتتطابق مع ما كانوا ينتظرونه، في حدود المراقبة المستمرة للمنافسين والأخذ في الاعتبار الإستراتيجيات وردود أفعالهم مع تحقيق النتائج التسويقية المطلوبة من الأرباح، المبيعات والحصة السوقية. يركز هذا التعريف على المنافسة لما لها من تأثير قوي على الأداء التسويقي للمؤسسات من ناحية وعلى حاجات ومتطلبات الزبائن من ناحية أخرى الأمر الذي جعل Jacques castelnau يشير إلى الأداء التسويقي على أنه:

- "تحسين المؤسسة لقدرتها التنافسية ومن ثم لنتائجها التسويقية" الأمر الذي يقودنا إلى القول بأن الأداء التسويقي هو كون المؤسسة ذات تنافسية في أسواقها بما يتلاءم وأهدافها الإستراتيجية، مما يستوجب عليها إيجاد أساليب تمكنها من الحفاظ وتنمية حصصها السوقية وتحقيق نجاحه التسويقي من خلال الملائمة المستديمة لما تقدمه من منتجات ومطابقتها لما ينتظره الزبائن ومواءمة إستراتيجيتها مع إستراتيجيات أهم المنافسين.¹

- يعرف بأنه أداء المؤسسة للاحتفاظ بالسوق والزبائن مع تقديم الأعمال لزبائن جدد.²
 - كما هناك من يعرفه بأنه: "مستوى تحقيق المؤسسة لأهدافها الموضوعة في الخطة التسويقية".³
- انطلاقاً من التعريفات السابقة، يمكن تعريف الأداء التسويقي بأنه قدرة المؤسسة على تحقيق الأهداف التسويقية من خلال أنشطتها التي تنعكس على أداء المؤسسة الاقتصادي وكذلك بقاءه واستمراريتها.

¹ Raéd Masadeh, & Ala Aldin Alrowwad. (2018). The impact of corporate social responsibility (CSR) knowledge on corporate financial performance: Evidence from the European banking industry. Journal of Business & Management (COES&RJ-JBM), 7(2)p 77.

² رعد عدنان رؤوف، (2010)، دور أبعاد استراتيجية المحيط الأزرق في الأداء التسويقي، بالتطبيق على الشركة العامة لصناعة الأدوية والمستلزمات الطبية بنينوى، مجلة تنمية الرافدين، جامعة الموصل، المجلد 32، العدد 98، ص 319

³ ندى عبد الباسط كشمولة، (2014)، تأثير عناصر التسويق الابتكاري في تعزيز الأداء التسويقي، دراسة استطلاعية لآراء عدد من مدراء مجموعة المنظمات الصناعية، بغداد، مجلة تنمية الرافدين، جامعة الموصل، المجلد 36، العدد 115، ص، 181.

2- أهمية الأداء التسويقي: إن لتقييم الأداء التسويقي أهمية كبيرة في المؤسسة تتمثل فيما يلي:

- التأكد من تطبيق العاملين للمعايير غير القابلة للتفاوض، مثل التشريعات والمعايير التي تفرضها وزارة الصناعة.
- مراقبة المؤسسة ككل (المؤشرات المفاجئة)، وتزويد العاملين بإنذار مبكر تلافيًا لحصول مشكلات معينة، خاصة في حالة وجود مؤشرات لخلل معين، مثل ارتفاع عدد الشكاوى المقدمة من الزبائن.
- توفير بيانات تستخدم كمدخلات في عملية اتخاذ القرار. المساعدة في تطبيق إستراتيجية المؤسسة، من خلال التحقق من تنفيذ أهداف الإستراتيجية التسويقية. تعريف المديرين والموظفين بأولويات التسويق بالمؤسسة والنتائج المرجو تحقيقها.
- يساهم تقييم الأداء في تقييم كل من طرق العمل وأداء العمال إذ تعكس المعلومات ما إذا كان مكان القيام بتنفيذ المطلوب يتم بشكل أفضل أم لا؟ هل تم وضع الخطط بشكل جيد؟ هل نظمت الأشياء بشكل جيد؟ هل كان التنسيق والاتصالات كافيين؟ هل توافرت المواد الضرورية؟ لا شك أن الإجابة الصحيحة على مثل هذه الحالات لها أهمية كبيرة في إمداد سياسة مديرية الموارد البشرية، والنظام الكلي للمؤسسة بمعلومات قيمة لاتخاذ قرارات مستقبلية.
- يعتمد تقييم الأداء كمدخل لاتخاذ القرارات المتعلقة بالأفراد، وتوفير الوسائل التي تساعد المديرين في توجيه وتطوير أداء الأفراد والتخطيط المستقبلي للعمل وتنمية المهارات والقدرات والعلاقات بين مختلف مستويات اتخاذ القرار من ناحية، والعاملين من ناحية أخرى.¹

ثالثا: الأداء الانتاجي للمؤسسات

1- تعريف الأداء (النشاط) الإنتاجي:

- يعرف النشاط الإنتاجي بأنه: "النشاط المنظم والموجه عمدا لاستخدام الموارد المتاحة وتوجيهها لإيجاد أشياء نافعة تشبع حاجات الإنسان المعاصر".
- كما تم تعريف النشاط الإنتاجي على أنه: "يعتبر الدعامة الرئيسية التي تقوم عليها التنمية الاقتصادية والاجتماعية للأمم في العصر الحديث، لأنه وسيلة استغلال الثروة القومية النادرة والطريق إلى تحقيق أمل

¹ نعيمة فضيل، (2007)، أهمية تقييم أداء العاملين في تدعيم أداء المؤسسة الجزائرية، رسالة ماجستير، تخصص إدارة أعمال، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، ص26.

الشعوب في الرفاهية المادية والمعياري الذي يستخدم لقياس التقدم والرفي، والمصدر الرئيسي لفرص العمل، والدعامة التي تعتمد عليها قطاعات المجتمع الأخرى¹

ويحمل التعريف أعلاه مفاهيم مختلفة وهي اقتصادية واجتماعية وتشغيلية:

1-1 - المفهوم الاقتصادي: يقوم بتوظيف عناصر الإنتاج في مكان وزمان ما بهدف الحصول على الإنتاج.

1-2 - المفهوم الاجتماعي: أساس من أسس التنمية الاجتماعية والاقتصادية والسياسية.

1-3 - المفهوم التشغيلي: أساس عملية فنية يهدف إلى تحويل المواد الأولية إلى سلع وخدمات من خلال

إخضاعها لعمليات مختلفة وطرائق وأساليب عملية.

2- أهمية النشاط الإنتاجي: تكمن أهمية النشاط الإنتاجي في تحقيق عدد من المنافع الاقتصادية، والمتمثلة في الآتي:²

1-2- المنفعة الشكلية (التحويلية): تتمثل هذه المنفعة في تحويل شكل المادة من شكل إلى آخر.

2-2- المنفعة المكانية: تتمثل هذه العملية في نقل مختلف المنتجات من أماكن التصنيع إلى أماكن استهلاكها.

المنفعة الزمانية ذلك عن طريق الادخار والتخزين واختيار الوقت المناسب الذي تزداد فيه الحاجة إليها.

2-3- المنفعة الملكية: ذلك عن طريق نقل ملكية السلع أو الخدمة أحياناً من شخص إلى آخر، أو من المنتج إلى المستهلك.

2-4- المنفعة المتبادلة: تتمثل هذه العملية بإمكانية تدخل الوسطاء لمحاولة إيصال فائض الإنتاج من مراكز

الإنتاج إلى مراكز الحاجة إليها وهي الأسواق يتواجد فيها مختلف أنواع¹ المستهلكين والذين يعملون على اختيار السلع التي يحتاجونها.³

2-5- المنفعة الاجتماعية: هي محصلة المنافع السابقة ويمكن تحقيقها بتكامل النشاط الاقتصادي وذلك عن طريق تحقيق الأهداف والفعالية الإيجابية.

3- أهداف النشاط الإنتاجي: تتمثل أهداف النشاط الإنتاجي في الآتي:⁴

■ تنمية الثروة في المجتمع.

■ تحقيق أقصى ربح ممكن للمؤسسات الاقتصادية.

¹ القرشي، مدحت، (2005)، الاقتصاد الصناعي (الجزء الثاني)، دار وائل، عمان، ص 12.

² محمود الوادي، وآخرون، (2013)، مبادئ علم الاقتصاد، دار البازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، ص 37.

³ سعيد الخضري، وآخرون، (1989)، مدخل إلى الاقتصاد، دار القلم للنشر والتوزيع، الإمارات العربية المتحدة، ص 238.

⁴ سونيا محمد البكري، (2001)، إدارة الإنتاج والعمليات، مدخل النظم، الدار الجامعية للنشر، الإسكندرية، ص 57.

- ضمان الجودة المناسبة وإتمام إنتاج السلع في الوقت المحدد بأحسن وأرخص الطرق.
 - إنتاج الكميات المطلوبة من السلع في حدود الطاقة الإنتاجية والطلب المتوقع على السلع.
 - الزيادة في كمية السلع والخدمات المتوفرة في السوق.
 - تقديم المنتجات بشكل يحقق للمؤسسة ربح كافي ويحقق سعر بيع مناسب.
 - رفع الروح المعنوية للأفراد وإعطاء حوافز للعاملين الممتازين الذين يحققون معدل معين من الإنتاج.
- 4- مجالات النشاط الإنتاجي:** تتعدد مجالات النشاط الإنتاجي وتنقسم إلى الأنشطة التالية:¹ الأنشطة التي لها علاقة بتصميم المنتج ووضع الرسومات الخاصة بالمنتج وتوضيح شكله وأبعاده ومكوناته الداخلية.
- الأنشطة التي لها علاقة بتصنيع المنتج مثل: تنفيذ التصميمات الخاصة لمنتج معين.
 - الأنشطة التي لها علاقة بالإمدادات والتسهيلات الإنتاجية مثل توفير المواد المطلوبة للإنتاج.

المطلب الرابع: قياس الأداء الاقتصادي للمؤسسات

يعد قياس الأداء من الأهداف ذات الأولوية في عملية التحول الاستراتيجي، كونه ينبثق عن رسالة المؤسسة وعمليات التخطيط فيها، كما يساهم في توفير البيانات التي تساعد في اتخاذ قرارات بشكل سليم، وعلى العموم فإن قياس الأداء يوجه أعمال وأنشطة مختلف الوحدات التنظيمية والوظيفية في المؤسسة من خلال التوزيع الأمثل للموارد، وتوفير التقييم الذاتي للمناخ التنظيمي الحالي، وتوجيه عمليات التحسين في المؤسسة، كما تعتبر عملية تقييم الأداء من أهم العمليات التي تعتمد على ها المؤسسة لتحقيق أهدافها، حيث يساعد تقييم الأداء على الكشف عن سلامة أداء مختلف الأنشطة والوظائف في المؤسسة، وبالتالي الكشف عن الأداء المنخفض ومحاولة تحسينه للوصول إلى تطوير الأداء الكلي للمؤسسة، ومن هنا تكمن أهمية تقييم الأداء في الكشف عن الجوانب التي تحتاج إلى تطوير بهدف التحسين المستمر في أداء المؤسسة.

أولاً: مفهوم وأهمية قياس الأداء الاقتصادي:

- يعرف قياس الأداء على أنه المراقبة المستمرة لإنجازات برامج المؤسسة وتسجيلها، ولا سيما مراقبة وتسجيل جوانب سير التقدم نحو تحقيق غايات موضوعة مسبقاً. وتتم عملية القياس من قبل الإدارة المسؤولة عن مفردات البرنامج المقصود، كما تجدر الإشارة إلى أن مقاييس الأداء قد تتناول نوع أو مستوى أنشطة البرنامج المنفذة، والمنتجات والخدمات التي تنشأ عن البرنامج، ونتائج تلك المنتجات والخدمات المقدمة،

¹ لامية دالي علي، (2015)، مساهمة لتصميم نظام معلومات فعال لتسيير الإنتاج في ظل اقتصاد المعرفة، أطروحة دكتوراه، جامعة بسكرة، ص 107.

ويقصد بالبرنامج كل نشاط أو مشروع أو وظيفة أو سياسة يكون لها غاية محددة أو مجموعة من الأهداف.¹

- كما عرف بأنه عملية قياس للأداء الفعلي ومقارنة النتائج المحققة بالنتائج المطلوب تحقيقها حتى تتكون صورة حية لما حدث ولما يحدث فعلا، ومدى النجاح في تحقيق الأهداف وتنفيذ الخطط الموضوعية بما يكفل اتخاذ القرارات الملائمة لتحسين الأداء²
- يمكن تعريف قياس الأداء في المؤسسة بأنه المراقبة المستمرة لإنجازات برامج المؤسسة وتسجيله، ولاسيما مراقبة وتسجيل جوانب سير التقدم نحو غايات موضوعية مسبقا، كما يمكن تعريفه بأنه طريقة منظمة لتقييم المدخلات والعمليات الإنتاجية في المؤسسة كافة أشكال المؤسسات. كما يمكن تعريف القياس بأنه تعيين أرقام لخصائص معينة عند الأشخاص وفقا لقواعد معينة وذلك بهدف تحديد الفروق بين الأفراد في الخاصية المقاسة، كما أن عملية القياس لا تتضمن إجراء أحكام قيمية حول الأرقام التي تم الحصول عليها من العملية.
- من التعاريف السابقة يمكن القول أن عملية تقييم الأداء هي: مجموعة العمليات التي تقوم بها المؤسسة لمقارنة نتائجها الفعلية مت أهدافها المرسومة بالاستناد على معايير ومقاييس معينة من أجل الكشف عن الانحرافات لتصحيحها ومعرفة المسؤول عنها ومن أجل تفاديها في المستقبل.
- ومن هنا نستنتج أن تقييم الأداء يشمل على:³ (Mike K and Andy, 2003, 217)
- الحصول على أفضل عائد ودفع حركة التنمية الاقتصادية نحو الأمام.
- تنفيذ الأهداف المسطرة بأعلى درجة من الكفاءة.
- التأكد من الاستخدام الأفضل والعقلاني للموارد المتاحة.
- المساهمة في اتخاذ القرارات التصحيحية.
- وتتجلى أهمية قياس الأداء في النقاط التالية:⁴

¹ صبيحي، الغالي، 2009، مرجع سابق، ص 486.

² محمد الطعامة، (2008)، معايير قياس الأداء الحكومي وطرق استنباطها: دراسة تطبيقية على وحدات الحكم المحلي، ورقة عمل مقدمة ضمن الندوة حول الأساليب الحديثة في قياس الأداء الحكومي، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة، ص 401

³ Mike K., & Andy N. (2003). Measuring performance in a changing business environment. International Journal of Operations and Production Management, 23(23p 217.

⁴ صبيحي، الغالي، 2009، مرجع سابق، ص 488.

- يوفر مدخل واضح للتركيز على الخطة الاستراتيجية للبرنامج، كما يوفر آلية معينة لرفع التقارير حول أداء برنامج العمل للإدارة العليا.
- يركز القياس الاهتمام على ما تم إنجازه، ويساعد المؤسسة على توفير الوقت والموارد والطاقات اللازمة لتحقيق الأهداف. كما يوفر التغذية الراجعة حول مجريات سير التقدم نحو الأهداف، ومن ثم إمكانية القيام بالإجراءات التصحيحية في حال وجود انحرافات.
- يساعد على تحسين إدارة المنتجات والخدمات وإيصالها للزبائن.
- يساعد على تحسين واقع الاتصالات الداخلية ما بين العاملين، فضلا عن الاتصالات الخارجية ما بين المؤسسة ومتعاملاتها.
- يساعد على توضيح إجراءات تنفيذ البرنامج والتكاليف المرتبطة به.
- يشجع على التوجه بشكل بناء نحو حل المشاكل، من خلال توفير بيانات ملموسة يستند إليها في اتخاذ قرارات سليمة.
- لا يتحقق التحسين إلا من خلال القياس، فإذا لم يتحدد مستواك الحالي لن تتمكن من توقع مستواك المستقبلي.

ثانيا: مقاييس ومراحل تقييم الأداء الاقتصادي

- 1- أنواع مقاييس الأداء الاقتصادي: تستخدم المؤسسات المقاييس التالية كأساس لقياس الأداء:¹
 - الكفاءة: ويشير هذا المعيار إلى حسن استخدام الموارد المتاحة (موظفين، مال وقت أفضل استخدام، وتتضمن قياس التكلفة لكل وحدة من المخرجات، النسبة بين المخرجات والمدخلات، أو النسبة بين المخرجات والوقت.
 - الفاعلية: ويقاس هذا المعيار مدى تحقيق الأهداف العامة أو الأهداف التشغيلية (الفرعية)، للوحدات التنظيمية.
 - الإنتاجية: ويشير هذا المعيار قياس العلاقة النسبية بين المخرجات والمدخلات.
 - الجودة: وتتضمن مقاييس الجودة توقعات العميل (المستفيد)، مثل الدقة، السرعة، الاستجابة، المسؤولية.
- بالإضافة لمقياس العام لقياس الأداء المذكورة أعلاه يوجد بعض المقاييس الأخرى لقياس الأداء نذكر منها:

¹ محمد قدرى حسن، (2015)، إدارة الأداء المتميز، قياس الأداء، تقييم الأداء، تحسين الأداء مؤسسيا وفرديا، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، ص 41.

- **مقاييس المدخلات:** وتستخدم هذه المقاييس لفهم الموارد البشرية والمالية التي تستخدم لغرض الوصول الى المخرجات والنتائج المطلوبة.
 - **مقاييس العمليات:** تستخدم لفهم الخطوات المباشرة في إنتاج المنتج أو الخدمة، ففي مجال التدريب مثلاً، يمكن أن تكون مقياس العملية هو عدد الدورات التدريبية المنجزة حسب الجدول الموضوع لها.
 - **مقاييس المحصلات:** تستخدم لتقييم النتائج المتوقعة أو المرغوبة أو الفعلية، فعلى سبيل المثال أن نتيجة التدريب حول السلامة يمكن أن تكون بمثابة التحسين في الأداء وذلك بتقليل عدد الإصابات والأمراض بين العاملين.
 - **مقاييس التأثير:** وتستخدم لقياس الآثار المباشرة أو غير المباشرة التي تنشأ عن تحقيق غايات البرنامج، وعلى سبيل المثال مقارنة نتائج البرامج الفعلية مع تقديرات النتائج التي تحصل في حال عدم تطبيق البرنامج.
 - **مقاييس النتائج:** وهذه المقاييس تقيس الأداء بعد ظهور الحقيقة، مثل مقاييس الإصابات والأمراض الواقعة.
 - **مقاييس الأسباب:** وهذه المقاييس تتنبأ بالأداء المستقبلي، مثل مقاييس التكلفة التقديرية على أساس جملة من العوامل ذات العلاقة.
 - **المقاييس السلوكية:** وهذه المقاييس تقيس الثقافة الأساسية للأفراد والمنظمة التي يجري قياسها، مثل تنفيذ برنامج السلامة أو استبانات رضا الزبون.¹
- 2- مراحل قياس الأداء الاقتصادي:** إن عملية تقييم الأداء بالمؤسسات الاقتصادية لم تحظى بالاتفاق التام حول مراحلها، وفي عموماً تمر عملية تقييم الأداء بالمرحلة التالية:
- 1. تحديد الأهداف:** حتى تتم عملية تقييم الأداء بصورة جيدة، يتطلب ذلك التعرف على الأهداف التي تريد تحقيقها، والتي يتعين تحديدها بشكل واضح ودقيق مستعنيين بالأرقام والنسب والتوصيف الملائم كالربحية والقيمة المضافة المطلوب تحقيقها، وحجم ونوع السلع والخدمات التي تنتجها، فالمؤسسة عندما ترسم السياسات على الهدف العام لنشاطها يجب أن تتوسع لتشمل جميع الأهداف التفصيلية لها.

¹ باسل محمد حسن العزاوي، طيبة ماجد حميد، (2014)، دور إدارة المعرفة في الأداء المنظمي، دراسة تطبيقية في عينة من المنظمات الصناعية، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد 42، العراق، ص 490.

2. وضع برنامج لإنجاز الأعمال: في ضوء الأهداف السابقة الذكر، يتم وضع خطة متكاملة لإنجاز الأعمال بشكل تفصيلي لكل مجال من مجالات النشاط في المؤسسة، توضح فيها الموارد المالية والبشرية المتاحة لها، وتحديد مصادرها وكيفية الحصول عليها، والأساليب الفنية والإدارية والتنظيمية، التي تتبعها في إدارة واستخدام هذه الموارد وطبيعة الإنتاج وكيفية التسويق ونوع التقنية المستخدمة، وأساليب إعداد القوى العاملة وتدريبهم.

3. جمع المعلومات الضرورية: تعد المعلومات نقطة البداية التي تبدأ منها عملية تقييم الأداء، ولكن توفر المعلومات ليس بالشيء الكافي، بل يجب على المؤسسة أن تحصل على ها بالجودة العالية، وفي الأوقات المناسبة فالمعلومات فضلاً عن أهميتها في تقييم الأداء، فهي تعد بمختلف أنواعها من الوسائل التي تلجأ إليها المؤسسة لتحسين أدائها. إن عملية التقييم تتطلب مجموعة من المعلومات يمكن إرجاعها إلى ثلاث مصادر هي: الملاحظة الشخصية، التقرير الشفوي التقارير الكتابية.

4. مرحلة تحديد معايير التقييم: تتطلب عملية تقييم الأداء وضع معايير لهذا الغرض، وهي مجموعة من المقاييس والنسب والأسس التي تقاس بها الانجازات التي حققتها المؤسسة، وعند اختيار المؤسسة لهذه المعايير يجب مراعاة النقاط التالية:

- اختيار المعايير الأكثر تناسبا مع طبيعة النشاط والأكثر انسجاما مع الأهداف المطلوبة.
- اختيار المعايير الأكثر وضوحا وفهما للعاملين، بحيث يكون في مقدورهم تطبيق هذه المعايير ببساطة والخروج بنتائج واقعية ومعبرة عن طبيعة الانحرافات وسبل معالجتها.
- ترتيب النسب المختارة وفق أهميتها وهذا تابع من كون أهداف كل مؤسسة تختلف عن الأخرى تبعا لطبيعة نشاطها والظروف الاقتصادية والاجتماعية المحيطة بها.

5. مرحلة الكشف عن الانحرافات: ويعتبر الهدف الأساسي من هذه المرحلة هو مقارنة النتائج التي يتم التوصل إليها مع معايير التقييم التي اختارتها المؤسسة بما يتناسب مع نشاطها، من أجل تقييم الأداء الحقيقي، ويجب أن تبلغ هذه النتائج في الوقت المناسب لأصحاب العلاقة، وفي العموم عند إجراء عملية المقارنة قد تواجه المقيم عدة احتمالات:

- أن يكون الأداء الفعلي أفضل من الأداء المعياري حيث يظهر الانحراف موجبا أي الزيادة عما هو مقرر.
- أن يكون الأداء المعياري أفضل من الأداء الفعلي حيث يظهر الاعراف سالبا أي النقص عما هو مقرر.

■ أن يتساوى الأداء الفعلي مع الأداء المعياري حيث لا تظهر أية انحرافات أي الانحراف يكون مساوياً للصفر.

يبدو للوهلة الأولى أن الانحراف الصفري أو الموجب يكون في مصلحة المؤسسة، لكن هذا يكون صحيحاً في حالتين فقط:

- أن تكون المعايير المستهدفة قد وضعت بطريقة موضوعية، ولم تكن أدنى مما يجب.
- أن يكون الأداء الفعلي قد ارتفع مستواه أثناء التنفيذ، ولم يكن ذلك مأخوذاً في الاعتبار عند وضع المعايير.

بينما الانحراف السالب هو الانحراف الوحيد الذي يكون في غير مصلحة المؤسسة، لأنه يدل على أن الأداء الفعلي كان عند مستوى أدنى من المعياري، من الضروري تمتع المديرين بالموضوعية وسعة الاطلاع ليتمكنوا من التمييز بين الانحراف الفعلي والانحراف الذي يمكن التغاضي عنه، وهذا يرتبط بطبيعة العمل ومستوى الأداء المطلوب.

6. مرحلة تصحيح الانحرافات: تبدأ هذه المرحلة بمجرد الانتهاء من تقييم الأداء ومقارنته بالمعايير، وتحديد

الانحرافات، فلا بد هنا من البدء فوراً باتخاذ الإجراءات التصحيحية المطلوبة، والإجراءات التصحيحية تهدف إلى الوصول بالأداء الفعلي إلى مستويات ومعايير الأداء المطلوبة أو المخططة. تعد هذه المرحلة من أهم المراحل الضرورية لتحقيق الكفاءة في عملية التقييم، فبدونها لا يمكن اقتراح الخطوات التصحيحية وبرامج تنفيذها، والتي يجب أن تستهدف الحد من أسباب الانحرافات أو الوقاية منها، وليس فقط معالجة أعراضها. وقد أشار الاتجاه الحديث في عملية التقييم والرقابة إلى نقطة هامة، وهي أن دور عملية التقييم يمتد إلى أبعد من مجرد اكتشاف الانحرافات وعلاجها، من خلال اكتشاف الأسباب المؤدية لهذه الانحرافات وعلاجها أولاً، وعليه فإن مهمة العمل التصحيحي تتطلب القيام بثلاثة أمور هي:

- تحديد أسباب الانحرافات.
- اختيار أنسب الطرق العلاجية.
- التأكد من نجاح تطبيق الإجراءات التصحيحية.¹

¹ منصف شرفي، (2019)، محاولة لتقييم الأداء الاقتصادي للمؤسسات الاقتصادية في الجزائر، دراسة حالة مؤسسة الأشغال العمومية بقسنطينة، Revue des Réformes Economiques et Intégration En Economie Mondiale، المجلد 13، العدد 02، ص 6.

ثالثاً: مؤشرات تقييم الأداء الاقتصادي: يمكن تقييم الأداء الاقتصادي من خلال مجموعة من المؤشرات المتعلقة بالأداء المالي، الإنتاج، الإنتاجية الحصة السوقية ورضا الزبائن.

1- مؤشرات الأداء المالي للمؤسسة: توجد العديد من المؤشرات لتقييم الأداء المالي منها:

1-1 مؤشرات الربحية: تعرف الربحية على أنها النسب التي تقيس كفاءة إدارة المؤسسة في استغلال الموارد استغلالاً أمثل لتحقيق الأرباح، فهي تعبر عن العلاقة بين قيمة الأموال المستثمرة بالمؤسسة والأرباح التي حققتها، وهو مؤشر لتحسين أداء المؤسسة المالي، ويؤكد مدى قدرة المؤسسة على مواكبة النمو والتطور العالمي.¹ هامش الربح = صافي العمليات (الربح - الضريبة) / قيمة المبيعات.

يعبر هذا المؤشر عن الربح الذي حققه كل دينار مستثمر في المبيعات²

■ تطور إجمالي الأرباح = إجمالي الأرباح المتحققة للسنة الحالية / إجمالي الأرباح المتحققة للسنة السابقة.

يقيس هذا المؤشر نسبة الزيادة الحاصلة في حجم الأرباح في سنة معينة بالمقارنة مع السنة السابقة.³ (القريشي، 2005، ص 262).

1-2 مؤشرات النمو: تمكن من مقارنة نشاط المؤسسة الحالي بمستوى سابق مثل السنة الماضية أو عدة سنوات

سابقة وبالتالي التعرف على مستوى النمو أو التراجع في نشاطها، أو مقارنة مستوى نموها بمستويات نمو المؤسسات الرائدة في القطاع الاقتصادي الذي تنتمي إليه

معدل نمو الدخل = صافي دخل السنة الحالية / صافي دخل السنة الماضية.

■ معدل نمو المبيعات = مبيعات السنة الحالية / مبيعات السنة الماضية.

يقيس نمو المبيعات الذي يعتبر دليلاً على نجاح أو فشل المؤسسة في غالب الأحيان، وعليه كلما ارتفع هذا المعدل كلما كان أفضل للمؤسسة.⁴

ثانياً: مؤشرات الإنتاج: تختص هذه المؤشرات بالجوانب المتعلقة بالإنتاج، حيث تركز على مدى النجاح المحرز في تحقيق الخطط الإنتاجية ومستوى التطور الحاصل في الإنتاج عبر السنوات المختلفة، وكذلك مستوى استغلال الطاقات

¹ الخطيب، محمد محمود، (2010)، الأداء المالي وأثره على عوائد أسهم الشركات المساهمة، دار الحامد، عمان، ص 99.

² سراج وهيب، مرجع سابق، ص 102.

³ القريشي، مدحت، (2005)، الاقتصاد الصناعي (الجزء الثاني)، دار وائل، عمان، ص 262.

⁴ سراج، مرجع سابق، ص 103.

الإنتاجية القائمة ثم القيمة المضافة المتحققة من قبل المؤسسة. ومن بين هذه المؤشرات مؤشر نسبة تطور الإنتاج والذي يقاس من خلال العلاقة التالية:

■ **نسبة تطور الإنتاج = قيمة الإنتاج المتحقق للسنة الحالية / قيمة الإنتاج المتحقق للسنة السابقة.**

يستخدم هذا المؤشر للدلالة على درجة تطور الإنتاج في السنة المعنية بالمقارنة مع السنة السابقة، وكلما ارتفعت هذه النسبة كلما دل ذلك على حدوث تطور وزيادة في قيمة الإنتاج.

3- مؤشرات الإنتاجية: تستعمل مؤشرات الإنتاجية لتقييم الأداء الاقتصادي لمختلف عوامل الإنتاج مدخلات العملية الإنتاجية). فهي تعكس مدى كفاءة المؤسسة في استغلال الموارد الاقتصادية لأنه يمثل العلاقة بين الإنتاج وبين كمية الموارد المستخدمة في العملية الإنتاجية.

■ **إنتاجية العمل = القيمة المضافة / عدد العاملين في المؤسسة.**

يمثل هذا المقياس متوسط إنتاجية العمل أو مقدار القيمة المضافة للشخص الواحد في المؤسسة خلال سنة معينة، وكلما ارتفع هذا المعدل كلما دل ذلك على ارتفاع مستوى إنتاجية العمل.

■ **إنتاجية رأس المال الثابت (المكائن والمعدات) = قيمة الإنتاج أو (القيمة المضافة) / قيمة المكائن والمعدات.**

يستخدم هذا المؤشر للدلالة على قيمة الإنتاج لكل دينار مصروف على المكائن والمعدات، ويمكن استخدام القيمة المضافة بدلا من قيمة الإنتاج وعندها يعبر المؤشر عن مقدار الدخل المتولد من كل دينار مصروف على المكائن والمعدات.¹ (القريشي، 2005، ص 258).

4- مؤشر الحصة السوقية:

■ **الحصة السوقية = مبيعات المؤسسة السنوية / المبيعات الإجمالية للسوق.**

يعبر هذا المؤشر عن نصيب المؤسسة في السوق بالمقارنة مع المنافسين (سراج، 2012، ص 105).

خامسا- مؤشرات الأداء غير المالية: في ظل التطورات الحاصلة نتيجة المنافسة الشديدة وظهور اتجاه يركز على تقديم المنتجات وفق تفكير الزبون، إضافة إلى نمو الربح وعقلنة تفكير المساهمين حول أساسيات النظرية المالية التي تركز على القيمة طويلة الأجل لتعظيم ثروتهم مقارنة بالأرباح المحاسبية القصيرة الأجل، جاءت مؤشرات الأداء غير المالية كضرورة فرضتها الحاجة إلى التكيف مع الظروف الجديدة والتي عجزت المؤشرات المالية لوحدها عن تفسيرها

¹ القريشي، مرجع سابق، ص 258.

وتقييمها، كما أن العلاقات الجديدة بين المؤسسة ومختلف الأطراف المتعاملة معها جعلت من المؤشرات المالية غير كافية لتقييم الأداء، ويظهر المؤشر غير المالي بوجهين:

4-1- وجه داخلي: يتجه نحو العمليات الأساسية كإرضاء الزبائن والجودة حيث أن الزبون هو غاية العملية الإنتاجية ووجهة منتجات المؤسسة، لذا كان لزاما على هذه الأخيرة السعي لإرضائه، ومن بين المؤشرات التي يعتمد عليها لمعرفة أداء المؤسسة فيما يتعلق بزبائنها:¹

- تكاليف الفشل الخارجي كالتعويضات للزبائن.
- انخفاض الأسعار والأرباح.
- عدد الوحدات التي أرجعت من قبل الزبون.
- فترة الاستجابة لطلبات الزبائن ووقت التسليم.
- خدمات ما بعد البيع.

4-2- وجه خارجي: يرتبط بالحيط وتطورات الطلب والمنافسة. ونتيجة لذلك فإن إعداد المؤشرات غير المالية يتطلب ما يلي:

- توضيح الأهداف الاستراتيجية.
- التركيز على العمليات الأساسية في خلق القيمة.
- التركيز على المتغيرات والعوامل الأساسية للنجاح.
- ربط المؤشرات بقاعدة نظام المكافآت.
- إظهار مستويات الأداء المحققة.²

المبحث الثالث: الدراسات السابقة

حظي موضوع المسؤولية البيئية والأداء الاقتصادي للمؤسسات باهتمام العديد من الباحثين والمفكرين، حيث ظهرت الكثير من دراساتهم من خلال رسائل الماجستير وأطروحات الدكتوراه، والمقالات أو البحوث العلمية التي نشرت في المجلات المحكمة وفي بعض الكتب، وفيما يلي سوف نقوم بعرض مجموعة من الدراسات السابقة مرتبة حسب تسلسلها الزمني من الأقدم إلى الأحدث.

المطلب الأول: الدراسات السابقة باللغة العربية

¹ سراج، مرجع سابق، ص 106.

² نعيمة يحيوي، زكية مقري، (2016)، تقييم التوجه التسويقي والريادي لدى مدراء المؤسسات الصغيرة، دراسة ميدانية على عينة من مدراء المؤسسات الصغيرة بمدينة باتنة، مجلة الريادة لاقتصاديات الأعمال، المجلد 2، العدد 1، ص 128.

أولاً: الدراسات السابقة للمسؤولية البيئية

1- دراسة (بوريش صورية، 2016) بعنوان: (المسؤولية البيئية والمؤسسة الصناعية)، مقال منشور في المجلة المغاربية للاقتصاد والمناجمت، المجلد 03، العدد 01.

هدفت هذه الدراسة إلى إبراز مدى تجسيد المسؤولية البيئية في المؤسسة الصناعية الجزائرية، وكيف يتم تجسيدها ليكون لها دورا في دعم نظم الإدارة البيئية، اعتمدت فيها الباحثة على المنهج الاستقرائي بأداتيه الوصف والتحليل، حيث تناولت في الجانب النظري عرض المفاهيم المرتبطة بالمسؤولية البيئية والإشارة إلى العلاقة التي تربطها بالمؤسسة الصناعية، كما قامت بتوضيح التطبيق الناجح لنظم الإدارة البيئية في المؤسسة الصناعية في ظل تبي المسؤولية البيئية، أما الجانب التطبيقي فقد تضمن قراءة تحليلية لتطور مسارات السياسات التشريعية البيئية في الجزائر منذ سنة 1962 إلى غاية 2015، وقد توصلت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها:

- إن عدم اهتمام الحكومة الجزائرية بسياسة البيئة أدى إلى فشل خطط التنمية التي أغفلت إدخال الاعتبارات البيئية في مشاريعها التنموية والاقتصادية.
- وأن التكفل بحماية البيئة لم يستقر إلا بإنشاء وزارة مكلفة بحماية البيئة أسندت سنة 2015 إلى وزارة الموارد المائية والبيئة، والتي قامت بتسطير برامج تم من خلالها توفير الإطار القانوني والتنظيمي اللازم لذلك، تمثلت في المديريات الولائية للبيئة، الوكالات الوطنية للنفايات... الخ.
- ساهم كل ما سبق في تشجيع المؤسسات الصناعية الجزائرية على تفعيل المسؤولية البيئية.

2- دراسة (بطاهر بختة، محمد بوطلاعة، 2018)، بعنوان: (المسؤولية البيئية ومدى فعاليتها في تحسين سلوك المؤسسة اتجاه التحديات البيئية التي تواجهها، دراسة حالة وحدة سونلغاز ووحدة الجزائرية للمياه بمستغانم)، مقال منشور في مجلة الباحث الاقتصادي، المجلد 05، العدد 01.

هدفت هذه الدراسة إلى محاولة إظهار فعالية المسؤولية البيئية في تحسين سلوك المؤسسة اتجاه التحديات البيئية التي تواجهها، استخدم الباحثان المنهج الاستقرائي بأداتيه الوصف والتحليل، حيث تطرق في الجانب النظري إلى عرض مفهوم المسؤولية البيئية ودوافع تبنيها من طرف المؤسسات، ومحددات وتحديات سلوكها البيئي، أما الجانب التطبيقي فقد تضمن دراسة ميدانية في مؤسسة سونلغاز وحدة مستغانم، ومؤسسة الجزائرية للمياه وحدة مستغانم، حاول فيها الباحثان تحليل العلاقة بين الالتزام بالمسؤولية البيئية وبين مساهمة هذا الالتزام في تحسين سلوك المؤسسات اتجاه التحديات البيئية، من خلال توزيع 30 استمارة على موظفي الوحدة الأولى، استرجعت منها 24 استمارة، و 30

استمارة على موظفي الوحدة الثانية استرجعت منها 15 استمارة قابلة للتحليل، وباعتماد على التحليل الاحصائي لبرنامج SPSS، توصلت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها:

- الالتزام بالمسؤولية البيئية من شأنه تحسين السلوك البيئي للمؤسسات.

3- دراسة (سعيد حياة، 2022) بعنوان: (أثر الالتزام بالمسؤولية البيئية على استدامة الميزة التنافسية للمؤسسات الصناعية الجزائرية)، أطروحة دكتوراه في علوم التسيير، تخصص إدارة أعمال المؤسسات، جامعة المسيلة، الجزائر.

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على أثر الالتزام بالمسؤولية البيئية على استدامة الميزة التنافسية للمؤسسات الصناعية الجزائرية، استخدمت الباحثة المنهج الاستقرائي بأداتيه الوصف والتحليل، حيث تطرقت في الجانب النظري إلى الالتزام بالمسؤولية البيئية في المؤسسات، والنظريات والمقاربات المفسرة لها وكذلك التحول المؤسساتي نحو استدامة الميزة التنافسية، أما الجانب التطبيقي فقد تضمن دراسة ميدانية في ثلاث مؤسسات صناعية جزائرية حاصلة على شهادة الايزو 14001، حاولت فيها الباحثة تحليل العلاقة بين الالتزام بالمسؤولية البيئية وبين مساهمة هذا الالتزام في استدامة الميزة التنافسية، من خلال توزيع 300 استمارة على المبحوثين، استرجعت منها 264 استمارة، واستبعدت منها 46 استمارة، لتبقى 218 استمارة قابلة للتحليل، وباعتماد على التحليل الاحصائي لبرنامج SPSS، توصلت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها:

- مستوى إدراك أهمية المسؤولية البيئية في المؤسسات المدروسة جاء مرتفعاً على العموم، حسب ما أظهرته النتائج رغم أن أنشطتها موزعة في اتجاهات مختلفة أهمها تحسين العلاقة مع الحكومة المجتمع / المستثمرين صورة المؤسسة وسمعتها داخليا وخارجيا.

- مستوى تبني المسؤولية البيئية في المؤسسات الصناعية الجزائرية الحاصلة على شهادة الايزو 14000 محل الدراسة يتجه في مقام أول نحو تركيز الاهتمام على الالتزام البيئي ثم إدارة الطاقة والموارد ثم إدارة العلاقة مع الأطراف أصحاب المصلحة.

- وجود علاقة ترابط وتأثير للالتزام بالمسؤولية البيئية على الميزة التنافسية المستدامة في المؤسسات الصناعية الجزائرية الحاصلة على شهادة الايزو 14000، في بعض جوانب الميزة التنافسية البيئية، إدارة الموارد البشرية، الاتصال.

ثانيا: الدراسات السابقة للأداء الاقتصادي للمؤسسات

1- دراسة (عثمان بودحوش، 2016-2017) بعنوان: (قياس أثر تكاليف تحقيق متطلبات التنمية المستدامة على الأداء الاقتصادي للمؤسسات الصناعية - دراسة حالة شركة اسمنت عين الكبيرة)، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة سطيف، الجزائر.

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف مدى تأثير تكاليف تحقيق متطلبات التنمية المستدامة على الأداء الاقتصادي للمؤسسات الصناعية الجزائرية، استخدم الباحث المنهج الاستقرائي بأداتيه الوصف والتحليل، حيث تطرق في الجانب النظري إلى التنمية المستدامة وتكاليف تحقيقها وكذلك التأصيل النظري للأداء الاقتصادي، أما الجانب التطبيقي فقد تضمن دراسة ميدانية في شركة الاسمنت بعين الكبيرة، حاول فيها الباحث تحليل العلاقة بين التنمية المستدامة وتكاليف تحقيقها وبين الأداء الاقتصادي للشركة المدروسة، من خلال اجراء مقارنة لنشاطها خلال الفترتين (2005-2000) و (2006-2016)، واستخدم الباحث أسلوب تحليل تغلف البيانات (Data Envelopment Analysis).

توصلت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها:

- المؤسسة الاقتصادية يمكنها المساهمة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة بأبعادها الثلاثة.
- تحسن الأداء الاقتصادي للشركة، فقد تمكنت من زيادة انتاجها وتجاوز مستوى طاقتها النظرية (1 مليون طن/سنوي)، حيث تساهم في تزويد الاقتصاد الوطني بكميات معتبرة من مادة الاسمنت، كما تدعم الخزينة العمومية (ضرائب ورسوم) بمبلغ مالية تراوحت ما بين 8% و 11% من رقم أعمالها خلال الفترة 2006-2016.

2- دراسة (منصف شرفي، 2019) بعنوان: (محاولة لتقييم الأداء الاقتصادي للمؤسسات الاقتصادية في

الجزائر - دراسة حالة مؤسسة الأشغال العمومية بقسنطينة)، مقال منشور بمجلة Revue des

Réformes Economiques et Intégration En Economie Mondiale، المجلد 13، العدد 02.

هدفت هذه الدراسة إلى اقتراح نموذج لتقييم أداء المؤسسات الاقتصادية في الجزائر، فضلا عن المشاكل التي تتعرض لها هذه المؤسسات عند عملية التقييم، وفي سبيل تحقيق هذا الهدف اعتمد الباحث على المنهج الوصفي التحليلي، وتم في الجانب النظري استعراض مفاهيم عامة حول تقييم الأداء في ظل المتغيرات البيئية الحديثة وأهم المعايير التي يمكن الاعتماد عليها في عملية التقييم، والجانب التطبيقي تطرق الباحث إلى بعض المؤشرات التي تم اختيارها والمتمثلة في الإنتاجية، الربحية، والقيمة المضافة، م باعتماد سنة 2012 كسنة مرجعية للقيام بعملية المقارنة.

توصلت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها:

- تحسن أداء المؤسسة العمومية للأشغال العمومية لولاية قسنطينة من سنة إلى أخرى.
- إن الأداء الجيد للمؤسسة ناتج عن إتباع الإدارة سياسات مالية وإنتاجية وتسويقية رشيدة وهذا ما ينعكس على القيمة المؤسسة في السوق.
- لا يمكن الاستغناء عن عملية تقييم الأداء كونها تعتبر كمرآة عاكسة لنشاط المؤسسة الفعلي، وعلى كل مؤسسة أن تقيم أدائها من أجل معرفة نقاط قوتها ونقاط ضعفها خصوصا في الوقت الراهن الذي يمتاز بشدة المنافسة.

3- دراسة (معاذ بوبرجة وخالد قاشي، 2022)، بعنوان (المواصفة القياسية العالمية لأنظمة إدارة الجودة ايزو 9001 كمدخل لتحسين الأداء الاقتصادي للمؤسسات الصناعية- دراسة حالة الشركة الإفريقية للزجاج بجيجل)، مقال منشور بمجلة الاقتصاد والمالية، المجلد 08، العدد 01.

هدفت هذه الدراسة إلى تحليل آليات تحسين الأداء الاقتصادي للمؤسسة الصناعية في ظل تطبيق المواصفات القياسية ISO 9001 الصادرة عن المنظمة العالمية للمواصفات ISO، وفي سبيل تحقيق هذا الهدف تم استعراض مفاهيم عامة حول المواصفات القياسية العالمية ISO 9001، إضافة لأهم المعايير المعتمدة في تقييم الأداء الاقتصادي واختبار ذلك ميدانيا من خلال مراجعة التقارير السنوية للنشاط على مستوى الشركة الإفريقية للزجاج - africaver والتي تعمل على تحسين أدائها الاقتصادي باستخدام المواصفة القياسية العالمية لإدارة الجودة 9001 ISO، هاته الأخيرة كان لها تأثير إيجابي على بعض مؤشرات الأداء الاقتصادي للمؤسسة رغم بعض التذبذب خلال سنوات معينة.

وقد توصلت هذه الدراسة إلى عدة نتائج أهمها:

- تحقيق انخفاض نسبي في تكاليف الإنتاج وتحسن الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج بعد حصول المؤسسة على شهادة ISO 9001 باستثناء مؤشر الربحية الذي سجل عجزا خلال فترة الدراسة.
- من خلال تحليل وتقييم مؤشرات الأداء الاقتصادي للشركة الإفريقية تبين أنها حققت تحسن نسبي في بعض المؤشرات دون الأخرى، إذ حققت تحسن نسبي في مؤشرات الإنتاجية الكلية، التكلفة ورقم الأعمال خاصة خلال الفترة (2006-2011) فقط وبعدها تراجعت هاته النتائج المحققة بشكل كبير، كما أنها سجلت نتيجة صافية سالبة خلال فترة الدراسة رغم انخفاض قيمة العجز لذلك توصلنا لوجود العديد من مؤشرات الأداء الاقتصادي سالبة على غرار الربحية ربحية رقم الأعمال، ربحية التكاليف)، عائد رأس المال المستثمر،

عائد حقوق الملكية وهذا بسبب تسجيل الشركة الخسائر متتالية نتيجة عدم قدرة الشركة على منافسة المنتجات المستوردة وحتى المنافسين من القطاع الخاص.

المطلب الثاني: الدراسات السابقة باللغة الأجنبية

أولاً: الدراسات السابقة للمسؤولية البيئية

1- دراسة (Mohamed hamdoun، 2008) بعنوان: (Le comportement

écologique des entreprises chimiques tunisiennes: un passage

obligé ou un choix délibéré) (السلوك البيئي للشركات الكيميائية التونسية: مرور إجباري

أم اختيار مقصود)، ورقة بحثية المؤتمر الدولي السابع للإدارة الاستراتيجية، نيس، فرنسا.

هدفت الدراسة إلى التعرف على العوامل المحددة لمستوى الالتزام بالمسؤولية البيئية للشركات، وذلك من خلال دراسة نظرية وتجريبية لهذه العوامل، حيث اعتمد الباحث على المنهج الاستقرائي بأداتيه الوصف والتحليل، وشملت الدراسة عينة من المؤسسات التونسية التي تنشط في القطاع الكيميائي للتحقق من النتائج النظرية. وقد توصلت إلى عديد النتائج أهمها:

- الشركات تلتزم بالسلوك البيئي نتيجة للضغوط الحكومية، والعوامل الطارئة والضغط من وكالات الموظفين.
- أصحاب المصالح أقل وعياً بالمسؤولية البيئية للشركات ويرون أن تبنيها من قبل المؤسسة يضر بمصالحهم.

2- دراسة (Cristina GĂNESCU، 2014) بعنوان: (Corporate

responsibility – a key déterminants of corporate environmental

reputation) (المسؤولية البيئية للشركات – أحد المحددات الرئيسية لسمعة الشركة)، مقال منشور في

مجلة 1 Computational methods in social sciences, vol II, issue 1.

هدفت هذه الدراسة لإبراز العلاقة بين المسؤولية البيئية للمؤسسة ومدى تأثيرها على سمعتها، واعتماداً على المنهج الاستقرائي بأداتيه الوصف والتحليل، تطرقت الباحثة في الجانب النظري إلى عرض المفاهيم الخاصة بالمسؤولية البيئية وتطورها، وتوضيح ماهية سمعة المؤسسة ومدى أهميتها، أما في الجانب التطبيقي فقد قامت فيه بتقييم المسؤولية البيئية للمؤسسات العاملة في قطاع السيارات في أوروبا، من خلال تحليل محتوى التقارير البيئية التي نشرتها 13 مؤسسة عضوة في الجمعية الأوروبية لصناعة السيارات خلال السنوات 2010/2011/2012، بغرض تقييم التزامها بالمسؤولية البيئية، بالاعتماد على أربعة متغيرات وهي: انبعاثات غاز CO₂ لكل سيارة، استهلاك المياه لكل سيارة، استهلاك الطاقة لكل سيارة، والنفايات الناتجة عن كل سيارة.

توصلت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها:

- هناك علاقة بين المسؤولية البيئية للمؤسسات وبين سمعتها، فكلما كانت المؤسسة مسؤولة بيئيا كلما كانت سمعتها جيدة والعكس صحيح.

3- دراسة (Wided Boubaker, 2015) بعنوان: (Eco-innovation,) environnementale et impact économique sur les performance étude de cas des groupes papetiers présents en entreprises:

(France) (الابتكار البيئي والأداء البيئي والأثر الاقتصادي على الشركات: دراسة حالة للمجموعات الورقية الموجودة في فرنسا)، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، بمعهد الاقتصاد والإدارة بفرنسا، تهدف هذه الدراسة لتوضيح مفهوم الابتكار البيئي، وإبراز دوره في حماية البيئة، حيث اعتمدت فيها الباحثة على المنهج الاستقرائي بأداتيه الوصف والتحليل، وقد تناولت في الإطار النظري مفاهيم عن الابتكار البيئي، ثم تطرقت إلى عرض تطور مسؤولية المؤسسات نحو حماية البيئة ودورها في تحقيق التنمية المستدامة، كما تناولت أهمية الابتكار البيئي في تحقيق أداء بيئي جيد للمؤسسات مع إبراز دوافع التوجه له ودوره في حماية البيئة، ومساهمته في تعزيز المسؤولية البيئية للمؤسسات، أما الجانب التطبيقي فقد قامت فيه بإجراء دراسة تحليلية على 12 مطحنة

للورق في فرنسا، من خلال جمع البيانات البيئية بناء على التقارير التي نشرها الدليل التجاري في فرنسا ومجموعة الاتحاد الفرنسي لصناعة الورق والكرتون، خلال السنوات 2010/2011/2012، لتقييمها ومعرفة مستوى الضرر البيئي الذي سببته.

وقد توصلت الدراسة إلى عديد النتائج أهمها:

- يجب على المؤسسات الصناعية مضاعفة جهودها للحد من التأثيرات السلبية على البيئة من خلال تحسين عملياتها الإنتاجية واعتماد ابتكارات بيئية لتحسين أدائها البيئي.
- الالتزام بالمسؤولية البيئية يمكن أن يحسن من الأداء البيئي والمالي للمؤسسات من خلال ترشيد استهلاك الطاقة والموارد.

ثانيا: الدراسات السابقة للأداء الاقتصادي للمؤسسات

1- دراسة (Iftekhar Hasan, Nada K, linling lui, houzli Wong, 2016)

بعنوان: (Corporate Social Responsibility and Firm Financial

(Role of Productivity Performance: The Mediating
الشركات والأداء المالي الثابت: الإنتاجية كوسيط)، مقال علمي بمجلة (Journals Software
components)، العدد 7.

هدفت هذه الدراسة لتوضيح واقع الالتزام بالمسؤولية الاجتماعية للشركات والأداء المالي الثابت "الإنتاجية كوسيط"،
تفترض هذه الدراسة إنتاجية الشركة باعتبارها تراكما للموجودات غير الملموسة، وتفترض كذلك أن مشاركة أصحاب
المصلحة المرتبطة بالأداء الاجتماعي للشركات بشكل أفضل تساعد في تطوير مثل هذه الأشياء غير الملموسة،
ولكون المساهمين يعملون على تحسين الكفاءة الإنتاجية وسعر أسهم الشركات، فإن الإنتاجية تتوسط العلاقة بين
الأداء الاجتماعي والمالي للشركات، اعتمد الباحثان على المنهج الوصفي التحليلي واستندا إلى مجموعة بيانات شاملة
لشركات التصنيع الأمريكية من (1992-2009)، معتمدين على سلسلة القيمة للشركات كأداة لتحليل البيانات
المتحصل عليها، واختبار فرضيات الدراسة.
وقد توصلت الدراسة إلى عديد النتائج أهمها:

- أن مشاركة المسؤولية الاجتماعية للشركات تخلق قيمة أكبر في ظل ظروف معينة، فقط عندما تتماشى
الاعتبارات الاجتماعية لفوائد أصحاب المصلحة مع سلسلة قيمة الشركة، فإن مشاركة المسؤولية الاجتماعية
للشركات ستخلق قيمة تتجاوز تكلفتها.
- يمكن للشركة الملتزمة بالمشاركة في أنشطة المسؤولية الاجتماعية للشركات بطريقة تستجيب لها بحيث يمكنها
ضبط اجراءاتها المرغوبة اجتماعيا لمعالجة المخاوف المتنامية لأصحاب المصلحة الخارجيين.

2- دراسة (Raéd Masadeh, Ala aldin Alrowwad, 2018) بعنوان: (The
impact of corporate social responsibility (CSR) knowledge on
European performance: evidence from the corporate financial
banking industry) (دور المسؤولية الاجتماعية للشركات في تعزيز الأداء من منظور موظفي

تكنولوجيا المعلومات في القطاع المصرفي الأردني: القيادة التحويلية كمؤثر وسيط)، مقال علمي بمجلة
Journal of Business & Management (COES&RJ-JBM)، المجلد 07، العدد 02.
هدفت هذه الدراسة لتوضيح دور المسؤولية الاجتماعية للشركات في تعزيز مكانة الأداء من منظور موظفي تكنولوجيا
المعلومات في القطاع المصرفي الأردني للبنوك المسؤولة اجتماعيا.

تأخذ هذه الدراسة في اعتباراتها Transformational Leadership (TFL) (القيادة التحويلية) كوسيط محتمل في الدور الذي تلعبه المسؤولية الاجتماعية للشركات في تعزيز أداء موظفي تكنولوجيا المعلومات في القطاع المصرفي، استخدم الباحثان المنهج الوصفي التحليلي وتم جمع البيانات من الموظفين في أقسام تكنولوجيا المعلومات من (25) بنكاً ناشطاً في الأردن، من خلال توزيع استمارات استبانة، حيث تم إرجاع (354) استمارة صالحة للتحليل باستخدام البرنامج الإحصائي (SPSS).

وقد توصلت الدراسة إلى عديد النتائج أهمها:

- أن للمسؤولية الاجتماعية للشركات تأثيراً كبيراً على أداء الشركة وفق ثلاثة من أبعادها وهي المسؤولية الاقتصادية والمسؤولية الأخلاقية والمسؤولية التقديرية.
- أن المسؤولية القانونية ليس لها تأثير ملحوظ. كما يجد أن المسؤولية الاجتماعية للشركات لها تأثير إيجابي على القيادة التحويلية (TFL).

3- دراسة (The Francesco Gangi and Mario Mustilli, 2019) بعنوان: **impact of corporate social responsibility (CSR) knowledge on corporate financial performance:**

(evidence from the European banking industry) (تأثير معرفة المسؤولية

الاجتماعية للشركات (CSR) على الأداء المالي للشركات: دراسة حالة بعض المصارف الصناعية

الأوروبي)، مقال علمي منشور بمجلة State, Journal of Knowledge Management، University، المجلد 23، العدد 01.

هدفت هذه الدراسة لاستكشاف ما إذا كانت معرفة المسؤولية الاجتماعية للشركات تؤثر على الأداء المالي بالمصارف الصناعية الأوروبية، ولتحقيق الأهداف المرجوة اعتمدت الباحثان على التحليل التجريبي لبيانات (259) بنكاً أوروبياً، مستخرجة من مجموعة بيانات رويترز للمؤشرات المالية للفترة الممتدة (2013-2017). وقد توصلت الدراسة إلى عديد النتائج أهمها:

- فإن المسؤولية الاجتماعية للشركات الداخلية للبنوك تؤثر إيجابياً على أداء المواطنين.
- تمشياً مع التأثير السلمي للمسؤولية الاجتماعية للشركات، يعتبر أداء المواطن مؤشراً إيجابياً للأداء المالي للبنك أي كلما استثمر البنك في المسؤولية الاجتماعية للشركات، زاد قدرته على الاستفادة من علاقات الثقة الداخلية والخارجية التي قد تدعم تبادل المعرفة.

- يزيد الارتباط بين المسؤولية الاجتماعية للشركات وإدارة المعرفة من فرص انشاء المعرفة مما يحسن من القدرة التنافسية للبنوك.

المطلب الثالث: الدراسات السابقة المشابهة

أولاً: الدراسات باللغة العربية

- 1- دراسة (حريد رامي، سلامة سارة، 2017) بعنوان: (انعكاسات الالتزام البيئي على الأداء الاقتصادي للمؤسسات الصناعية -مؤسسة فريال نموذجاً-)، مقال علمي بمجلة اقتصاديات المال والأعمال، جوان 2017. هدفت هذه الدراسة إلى توضيح دور المواصفة الدولية ISO 14001 في تحسين الأداء الاقتصادي للمؤسسات الصناعية الجزائرية، تقديم لمحة عامة عن وضع المؤسسة فريال قبل وبعد حصولها على شهادة الجودة البيئية، ISO 14001 وأثر هذا الالتزام البيئي على أدائها الاقتصادي بمختلف أبعاده، واختبار صحة الفرضيات الخمس، تم الاعتماد على مقارنة المعطيات الخاصة بكل جانب لفترة تقدر بستة سنوات، حيث تعتبر سنة 2010 السنة المرجعية باعتبارها سنة حصول المؤسسة محل الدراسة على شهادة الجودة البيئية ISO 1400. وقد توصلت الدراسة إلى عديد النتائج أهمها:

- المواصفة الدولية ISO 14001 المتحصل عليها في إطار إستراتيجية التنمية المتبناة من طرف المؤسسة محل الدراسة، هي التزام بالتحسين المستمر للأداء البيئي، والذي يؤثر بدوره على الأداء الاقتصادي.
- إن تبني المؤسسة المدروسة لنظام إدارة بيئة وفقاً للمواصفة الدولية ISO 14001-2004 سمح لها بتحسين أدائها في عدة مجالات، فقد تعرضت فريال - ولمدة طويلة من الزمن - لانتقاد بسبب انبعاثاتها الضارة، إلا أنها اليوم تتمتع بسمعة جيدة في مجال حماية البيئة والحفاظ عليها، وذلك بفضل حصولها على شهادة الجودة البيئية ISO 14001 (تحكم أحسن في مخرجاتها الملوثة).
- ساهمت المواصفة ISO 14001 في تغيير ثقافة المؤسسة، فالعديد من الممارسات التي تحمي البيئة تم الترويج لها عن طريق التحسيس البيئي (مثل العمل التطوعي الهادف للحفاظ على البيئة داخل المؤسسة وخارجها).

- رافق تحسين الأداء البيئي للمؤسسة توحيد للممارسات، تحسين العمليات الداخلية كالإنتاج، مع تحسين المركز التنافسي بزيادة الحصة السوقية الوطنية والدولية، مع تسجيل نمو ملحوظ لرقم أعمالها.

- 2- دراسة (علي عبد الله ميله، 2021)، بعنوان: (أثر الإفصاح البيئي على الأداء الاقتصادي للشركات الصناعية الليبية)، مقال علمي بمجلة الاستراتيجية والتنمية، المجلد 11، العدد 01.

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على أثر الإفصاح البيئي على الأداء الاقتصادي للشركات الصناعية الليبية، ولتحقيق أهداف الدراسة، اتبعت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، فقد قام الباحث بتطوير استبانة معتمداً على بعض الدراسات السابقة، وقد تمثل مجتمع الدراسة على مجموعة من المحاسبين لتقديم وجهات نظرهم حول الإفصاح البيئي للشركات، حيث أجريت الدراسة على ثماني شركات صناعية كبرى تعمل في ليبيا، حيث تم توزيع 28 استمارة استبيان، استرجع منها 26 استمارة قابلة للتحليل.

وقد توصلت الدراسة إلى عديد النتائج أهمها:

- هناك تأثيراً كبير للإفصاح البيئي للشركات على الأداء الاقتصادي، مما يظهر بأنه كلما كان الأداء الاقتصادي للشركة أفضل كلما زادت مسؤوليتها الاجتماعية.
- وجود تأثير للإفصاح البيئي للشركات على القدرة التنافسية للشركة، وتعزيز قرارات الاستثمار والتمويل، وإمكانية التعرض للالتزامات والدعاوى القضائية والمخاطر المالية ومدى الإدراك البيئي لأصحاب المصلحة.
- موظفي الإدارات المحاسبية في الشركات المشمولة بالدراسة بشكل عام كانوا مجهزين بشكل جيد في التعامل مع الإفصاح البيئي للشركات، ومما يشير إلى أن الشركات الصناعية قد أظهرت اهتماماً متزايداً في مجال المحاسبة البيئية والإفصاح عن المعلومات في السنوات الأخيرة على الرغم من أن مستوى الإفصاح البيئي للشركات في ليبيا لا يزال منخفضاً، وقد يكون هذا بسبب غياب المعايير المهنية والإرشادات وبيانات السياسة الحكومية ؛ ونقص البحوث في هذا المجال؛ والإفصاح البيئي للشركات قد يكون غير مطلوب بموجب القانون ومتطلبات عامة محدودة للتقارير البيئية.

3- دراسة (بلال رحالية، مهدي جابر وشعبان فرج، 2022)، بعنوان: (المسؤولية الاجتماعية ودورها في رفع فعالية الأداء الاقتصادي للشركات -دراسة ميدانية لعدد من الشركات الاقتصادية)، مقال علمي منشور بمجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، المجلد 14، العدد 01.

هدفت الدراسة إلى معرفة دور المسؤولية الاجتماعية في رفع الأداء الاقتصادي للشركات، من خلال دراسة عينة من المؤسسات، ومن أجل تحقيق أهداف الدراسة استخدم المنهج الوصفي التحليلي ومنهج دراسة الحالة للإجابة على تساؤلات الدراسة واختبار فروضها، وتم الاعتماد على الاستبيان كأداة رئيسية لجمع البيانات ومعالجتها بواسطة برنامج SPSS حيث تم توزيع 43 استمارة استبيان، استرجع منها 40 استمارة قابلة للتحليل.

وقد توصلت الدراسة إلى عديد النتائج أهمها:

- للمسؤولية الاجتماعية أهمية بالغة للشركات، خاصة في ظل التطور الاقتصادي الكبير وتوسع مهام ومسؤولياتها.
- للمسؤولية الاجتماعية تأثير مباشر الأداء الاقتصادي للشركات خاصة في شقها الإنتاجي والرضا الوظيفي
- المسؤولية الاجتماعية سيرورة متكاملة تمس مختلف جوانب المؤسسة أظهرت الدراسة وجود ارتباط معنوي طردي متوسط القوة بين متغير المسؤولية الاجتماعية وفعالية الأداء الاقتصادي.
- بينت نتائج تحليل الانحدار وجود تأثير معنوي لمسؤولية الاجتماعية (مجتمعة)، فضلا عن وجود تأثير معنوي لكل

متغير من متغيرات تطبيق المسؤولية الاجتماعية (بما فيها المسؤولية البيئية) على فعالية الأداء الاقتصادي.

ثانيا: الدراسات باللغة الأجنبية

1- دراسة (Stefan Ambec & Paul Lanoie، 2009) بعنوان: (Performance

(environnementale et économique de l'entreprise) (الأداء البيئي

والاقتصادي للشركة)، مقال منشور بالمجلة الفرنسية (Economie & prévision)، العدد 4 رقم

190-191.

هدفت الدراسة إلى التعرف على مدى تزامن تحسين الأداء البيئي والأداء الاقتصادي على حد سواء، وذلك انطلاقا من فرضية بورتر الذي يرى أن التلوث ما هو الا هدر للموارد، حيث اعتمد فيها الباحثان على المنهج الاستقرائي بأداتيه الوصف والتحليل، وقد قاما باستعراض أبرز الدراسات السابقة النظرية والتجريبية التي تناولت الموضوع، وركزا في دراستهما في ظل التحسين المترافق على كل من الطلب على المنتجات، استخدام التكنولوجيا الحديثة وتمويل أنشطة المؤسسة.

وقد توصلت إلى عديد النتائج أهمها:

- إن التكاليف الحالية ستدر أرباحا طويلة الأجل للمؤسسات التي تبادر للابتكار في عملياتها الإنتاجية، وتسعى لتحسين صورتها من خلال طرح منتجات صديقة للبيئة مما يساعدها على توسيع حصتها السوقية واستقطاب رؤوس الأموال.

2- دراسة (Elisabeth Albertini، 2011) بعنوان: (L'engagement

environnemental des entreprises: une revue de littérature,

(comptabilités, économie et société) (الالتزام البيئي للشركات: مراجعة للأدبيات

والحاسبة والاقتصاد والمجتمع)، ورقة بحثية للملتقى دولي بجامعة مونيخ الفرنسية للجمعية الفرنكوفونية للمحاسبة.

تهدف هذه الدراسة لتحليل نظري للالتزام بالمسؤولية البيئية للمؤسسات، تطرقت الباحثة إلى محورين أولهما قيام المؤسسات بالالتزام البيئي لتلبية الضغوطات عند المسائلة القانونية، رغم أن بعض الشركات تستخدم الالتزام البيئي لزيادة شرعيتها، والثاني القيام بدراسة بحثية عن كيفية سماح الاستراتيجيات البيئية والالتزام بالمسؤولية البيئية بتحسين الأداء المالي للشركات وكيفية حصولها على ميزة تنافسية قوية، وقامت الباحثة في ذلك بالاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي، وذلك من خلال ما سبق وكذلك طرح المحددات الاقتصادية للالتزام البيئي وكذا بينت العلاقة بين الأداء البيئي والمالي.

وقد توصلت هذه الدراسة إلى عدة نتائج أهمها:

- الإفصاح الطوعي أو الاجباري للمعلومات البيئية يستعمل من طرف المؤسسة كأداة لدعم مشروعيتها.
- المبادرات البيئية تؤثر على ربحية المؤسسات وادائها المالي، وتكسبها ميزة تنافسية.

3- دراسة (Isabel Martinez-Conesa, Pedro Soto-Acosta, 2017)، بعنوان:

(Corporate social responsibility and its effect on innovation and)

(firm performance: An empirical research in SMEs) (المسؤولية الاجتماعية

للشركات وتأثيرها على الابتكار وأداء الشركة - بحث تجريبي في الشركات الصغيرة والمتوسطة)، مقال علمي

بمجلة (cleaner production)، 038/11.

هدفت هذه الدراسة إلى تطوير فهم أفضل للكيفية التي يمكن أن تؤدي بها مبادرات المسؤولية الاجتماعية للشركات إلى ابتكار ناجح في الشركات الصغيرة والمتوسطة، إضافة لتطوير قدرات الأداء للشركات الصغيرة والمتوسطة من خلال مبادرات مسؤولة ومستدامة يمكن أن يساهم في القدرة التنافسية للشركات الصغيرة والمتوسطة.

اعتمد الباحثان على المنهج الوصفي التحليلي من أجل فهم الروابط التي قد تكون موجودة في سياق الشركات الصغيرة والمتوسطة، وتبسيط الضوء على القيمة المضافة التي يمكن أن تستفيد الأعمال منها، وجاء تركيز هذه الدراسة على قياس خمسة أبعاد رئيسية للمسؤولية الاجتماعية للشركات الموردين والعملاء والموظفين والمجتمع المحلي والمسؤولية البيئية، ثم تقوم بتقييم علاقتها بأداء الابتكار وأداء الشركة في نموذج تكاملي واحد باستخدام نمذجة المعادلة البنائية على مجموعة بيانات (550) شركة إسبانية.

وقد توصلت الدراسة إلى عديد النتائج أهمها:

■ الشركات التي كانت أكثر نشاطا في أنشطة المسؤولية الاجتماعية للشركات قد تكون أيضا أفضل الشركات أداء.

■ يتحسن تأثير المسؤولية الاجتماعية للشركات على أداء الشركة من خلال زيادة أداء الابتكار.

■ المسؤولية الاجتماعية للشركات هي آلية تشغيل مهمة للشركات لتكون أكثر ابتكارا وفعالية وكفاءة.

ثالثا: موقع الدراسة الحالية من الدراسات السابقة

1- أوجه التشابه: من خلال تفحص الدراسات السابقة التي تم التطرق إليها يتضح جليا أنها:

■ لا تتطابق مع هذه الدراسة ولكن ما يمكن التسليم به هو أن هناك نقاط التماس بين كل واحدة منها حيث يمكن القول أن متغير المسؤولية البيئية على اختلاف أبعاده المستعملة شكل نقطة التقاء بين أغلب هذه الدراسات؛

■ ضف إلى ذلك أن جل الدراسات السابقة تناولت موضوع المسؤولية البيئية في القطاعات والمؤسسات الصناعية بمختلف أبعاده، وهو ما ينطبق على دراستنا الحالية.

■ أما الجانب المنهجي فقد كان استخدام المنهج الوصفي وأداة الاستبيان نقطة تقاطع بين هذه الدراسات وهذا لتشابه صفات مجتمع وعينة الدراسة.

2- أوجه الاختلاف: يكمن الاختلاف الجوهرى بين الدراسات السابقة والدراسة الحالية في كون:

■ الدراسات التي تطرقت الأبعاد المسؤولية البيئية تم معالجته من زوايا مختلفة، وهو ما يختلف عن هذه الدراسة من حيث أن دراستنا تتناول أبعاد أشمل لها؛

■ مجتمع وعينة الدراسة يختلف اختلافا كليا عن باقي الدراسات؛

■ الحدود الزمانية والمكانية لدراستنا أيضا تختلف مع باقي الدراسات السابقة.

رابعا: مناقشة الدراسات السابقة وأوجه الاستفادة منها

تكمن أهمية عرض الدراسات السابقة في البحث في تمكين الباحث من تكوين خلفية نظرية وتصورية عن موضوع بحثه من خلال الاستفادة من مجهودات الباحثين الآخرين وكذا تجنبه الوقوع في الأخطاء. كما تشكل الدراسات السابقة كذلك خلفية منهجية من خلال المساعدة على تحديد مجتمع البحث وكيفية صياغة وبناء واستخدام أدوات جمع المعلومات إلى جانب تحديد نوع وحجم العينة المناسبة للدراسة.

بعد عرض أهم الدراسات والأبحاث ذات العلاقة بموضوع المسؤولية البيئية والأداء الاقتصادي، وبناء على ما تم استخدامه من عينات وفروض وأدوات وما توصلت إليه من نتائج معينة من التماثل مع واقع دراستنا الحالية وبعد تحديد أهم مجالات الاستفادة فقد تم استخلاص جملة من النقاط التالية:

- إثراء الموضوع المدروس من الناحية النظرية وتكوين تصور شامل للموضوع الدراسة إضافة إلى توجيهنا إلى بعض المراجع العلمية من خلال قوائم مراجعها؛
- من خلال مراجعتنا للدراسات السابقة تمكنا من تحديد النقاط المهمة التي يمكن تناولها والتركيز عليها وفي كيفية صياغة تساؤلات الدراسة وبناء استمارة البحث واختيار أدوات جمع البيانات وكيفية تطبيقها في الميدان وهذا ما مكن من تحديد الخطوات المنهجية العلمية المناسبة لموضوع الدراسة؛
- التعرف على بعض المؤشرات ذات العلاقة بالمسؤولية البيئية والتي كان لها أثر على الأداء الاقتصادي؛
- أكدت جميع الدراسات التي تناولت موضوع المسؤولية البيئية على أهمية هذه الأخيرة.
- بينت الدراسات السابقة اختلاف فيما بينها من حيث الأبعاد والعناصر والمتغيرات التي تم اعتمادها من جانب كل دراسة.
- إن هذه الدراسات أجريت في بيئات مختلفة بعضها محلي والآخر عربي وواحدة أجنبية.
- لوحظ من الدراسات السابقة أنها دراسات تحليلية مما يؤكد أهمية الجانب الميداني وهو ما ستتطرق إليه هذه الدراسة من أجل تدعيم ما جاءت به الحقائق النظرية.
- لوحظ من خلال متابعة استخدام الدراسات السابقة تنوع في استخدام المنهج كما تنوعت طريقة تحديد مجتمع الدراسة حيث اعتمدت معظم الدراسات طريقة العينة في جمع البيانات من المجتمع الأصلي كما يوجد من تلك الدراسات من أعتمد أسلوب المسح الشامل كأداة في جمع البيانات.

خلاصة الفصل:

يمكن القول المسؤولية البيئية هي قيام المؤسسات بإدماج البعد البيئي في ممارساتها سعياً منها لتحسين علاقتها بالبيئة من خلال حماية الموارد من الهدر والاستنزاف والتقليل من الآثار السلبية المضرّة بها، والمساهمة في تطويرها وتحسينها بالبحث عن طرق وأساليب وتقنيات جديدة للمحافظة عليها، وتتجاوز هذه المسؤولية الامتثال التنظيمي لتشمل مبادرات طوعية تسهم في تحقيق التنمية المستدامة، مثل استخدام الطاقة المتجددة وتعد المسؤولية البيئية ركيزة أساسية في إطار المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات، حيث تؤثر بشكل مباشر على الأداء الاقتصادي والسمعة المؤسسية، كما تسهم في تعزيز العلاقة مع أصحاب المصلحة

أما الأداء عامة هو وسيلة لتقييم عمل المؤسسة من جهة التكاليف والتي تعبر عن الكفاءة عن طريق النسبة بين الوسائل المستخدمة والنتائج المحققة، حيث يقدم لنا الأداء نظام متكامل مدخلاته تتمثل في الفعالية والكفاءة ومخرجاته تتمثل في تحقيق الأهداف تقييم أداء المؤسسة يتمثل في تقييم أنشطتها على ضوء ما توصلت إليه من نتائج في نهاية فترة من الزمن، كما تعرفنا من خلال هذا الفصل بأن الأداء الاقتصادي يعتبر المهمة الأساسية التي تسعى المؤسسة الاقتصادية إلى بلوغها ويتمثل في الفوائد الاقتصادية التي تجنيها المؤسسة من وراء تعظيم نواتجها، ويتم قياسه عادة باستخدام مقاييس الربحية بأنواعها المختلفة ويعتمد في ذلك على سجلات ودفاتر المنظمة أو المؤسسة محل التقييم، وكذلك ما تعدّه من قوائم وتقارير، ومن ثم فإن أدوات تقييم الأداء الاقتصادي هي التحليل المالي، ومؤشرات مالية، وسنحاول في الفصل الموالي ومن خلال دراستنا الميدانية بمؤسسة نفطال بولاية الوادي معرفة مساهمة التزامها بالمسؤولية البيئية في تعزيز أدائها الاقتصادي.

A decorative border featuring stylized flowers and leaves, framing the central text.

الفصل الثاني

الدراسة الميدانية بمؤسسة
نفطال وحدة الوادي

المبحث الأول: منهجية الدراسة الميدانية: في هذا المبحث سوف نتطرق إلى عرض مجتمع وعينة الدراسة، ونتطرق إلى عرض أداة الدراسة والمتمثلة في الاستبيان، وإلى صدق الاتساق الداخلي لعبارات محاور الدراسة ومنه نختبر مدى ثباتها وكذلك اختبارات التوزيع الطبيعي للبيانات ثم نقوم بعرض مختلف الأساليب الإحصائية المستخدمة في الدراسة الميدانية. **المطلب الأول: مجتمع وعينة الدراسة:** سيتم في هذا المطلب تطرق إلى مجتمع وعينة الدراسة، ولكن قبل ذلك نستعرض لمحة عن مؤسسة نفطال وحدة الوادي، من خلال نشأتها، مهامها ووظائفها والهيكل التنظيمي لها.

الفرع الأول: البطاقة الفنية لمؤسسة نفطال:

المؤسسة عبارة عن خلية حيث يكون نشاط جمع المجموعة معينة من الوسائل العملية عن طريق توفير هذه الوسائل والتجهيزات والعلاقة الوجودية بينهما أمراً أساسياً يسمح لنا بالتعرف على الهيكلية التنظيمية للمؤسسة. هذه الهيكلية تنمو وتتطور حسب البيئة التي تتواجد فيها المؤسسة وطبيعة نشاطها.

أولاً: تقديم المؤسسة، تاريخها وتطورها:

1 - نشأة وتطور مؤسسة نفطال:

صادرة من SONATRACH، نشأت المؤسسة ERDP أو NAFTAL بفضل المرسوم الرئيسي رقم 80/101 في 06/04/1981 بدأت تنشط في 01/01/1982 وهي تهتم بصناعة وتصفية البترول وتوزيع المواد البترولية تحت علامة NAFTAL. في 1987 عدلت وقسمت بفعل المرسوم رقم 87/187 إلى مؤسستين:¹ NAFTEC مؤسسة مختصة في تصفية البترول.

NAFTAL مؤسسة مختصة في تسويق وتوزيع المواد البترولية ومشتقاتها.

بدايتها من 18/04/1998 غير مؤسسة NAFTAL نظامها لتصبح شركة مساهمة " SPA بر اسمال 6650000000 دج مقسمة إلى 665 سهم بقيمة 10 ملايين دج لكل سهم تابعة 100% للمؤسسة SONATRACH ودورها الأساسي هو توزيع وتسويق المواد البترولية على التراب الوطني. تتدخل في المجالات التالية:

• ملء GPL.

• صياغة الزيت.

- توزيع تخزين وتسويق الوقود الغاز والبتروال المميع GPL، زيوت التشحيم الزيت
- العجلات والمواد الخاصة.
- نقل المواد البترولية.
- كلمة نفطال تنقسم إلى جزأين:
- NAFT مصطلح عالمي يقصد به البترول.
- AL الحرفين الأولين من كلمة ALGERIE.

2- الأهداف والمهام الاستراتيجية لشركة نفطال: مهمة شركة نفطال تتركز على تسويق المواد والمنتجات البترولية من خلال المنظمة وتسيير شبكة التوزيع على معظم التراب الوطني وتتركز الأهداف الأساسية لشركة نفطال على ما يلي:

- تنظيم وتطوير النشاط التسويقي والتوزيعي للمواد البترولية وتحويلها.
- تخزين ونقل جميع المواد والمنتجات البترولية وتسويقها على معظم التراب الوطني.
- السهر على تطبيق واحترام جميع المعايير الاستراتيجية لحماية المنشآت الصناعية.
- تعريف وتطوير السياسة المنتهجة على أساس مراقبة وتخزين ووضع الكفاءات العامة للأنظمة المنتهجة للمعلومات.
- تطوير ووضع كفاءات عملية للعمليات الموجهة للاستعمال والاختيار الأحسن للموارد البشرية والوسائل والخدمات.

ثانيا: الهيكل التنظيمي لمؤسسة نفطال: تعنى مؤسسة نفطال الوادي بتنظيم خاص بنشاط الشركة وطبيعتها حيث أن التنظيم يقوم بتحديد المصالح وأهداف وتنصيب مدراء الأقسام والمديريات بما يتماشى ونشاط المؤسسة حيث نجد فيها التنظيم التالي: ¹

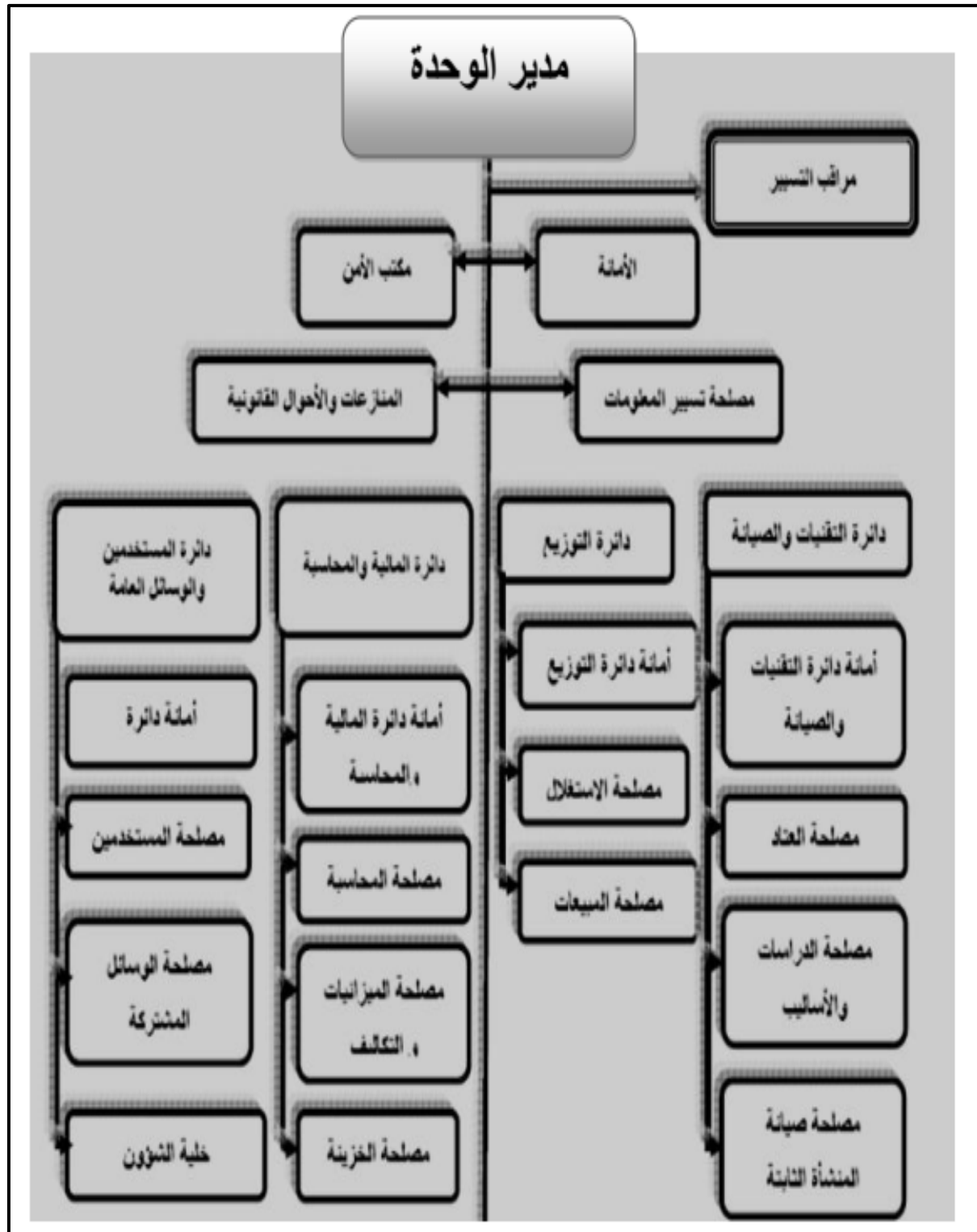
- المديرية: وتضم:
- الأمانة.
- مساعد الأمن الداخلي.
- مساعد امن الصناعة.

الذين بدورهم يضمنوا:

- محافظة الوسائل العامة.
- محافظة المستخدمين.
- محافظة التقنية.
- محافظة المالية والمحاسبة.
- محافظة التجارة.
- شبكة مواقف الخدمات منها موقفان من شبكة GD.
- البنية العملية: مركزان للوقود من مهامها:
 - ضمان التموين والتسويق للوقود في المنطقة.
 - إعداد وإتباع خطط التموين.
 - تحديد المستوى الأمثل للمخزون مع تأمينه والحفاظ عليه.
 - تأسيس خطط التوزيع وضمان التنفيذ.
 - تحضير مراحل الاستغلال وخطط الصيانة للمستودعات والتأكد من تنفيذها.
 - تطوير مراحل الاستغلال بما يتماشى مع الحماية الصناعية والسهر على تطبيقها.
- مركز عجالات من مهامه:
 - تحديد سياسة التسويق للعجلات.
 - ضمان تموين وتسويق العجلات على مستوى التراب الوطني.
 - تحديد المستوى الأمثل للمخزون مع تأمينه والحفاظ عليه.
 - تأسيس خطط التسويق مع تأمين تنفيذها.
 - إعداد ووضع تحت التصرف نظام محاسبي للمواد الإنتاجية.
 - تنسيق وتنمية نشاطات استرجاع العجلات المستعملة وضمان تسويقها.
 - وضع بنك للمعلومات الإحصائية حول المبيعات حسب نوع المواد.
- مركز زيوت التشحيم من مهامها:

- ضمان التموين والتسويق للزيوت والمواد الخاصة على التراب الوطني.
 - تحديد المستوى الامثل للمخزون مع تأمينه والحفاظ عليه.
 - تأسيس خطط التسويق مع تأمين تنفيذها.
 - إعداد ووضع تحت التصرف نظام محاسبي للمواد الإنتاجية.
 - تنسيق وتنمية نشاطات استرجاع الزيوت المستعملة وضمان تسويقها.
 - وضع بنك للمعلومات الإحصائية حول المبيعات حسب نوع المواد.
- مركزان متعددة المواد.

الشكل (2-1): الهيكل التنظيمي لنفضال الوادي.



المصدر: من اعداد الطلبة بالاعتماد على وثائق مقدمة من المؤسسة.

الفرع الثاني: مجتمع الدراسة: يعرف مجتمع الدراسة على أنه مجموع وحدات البحث التي نريد الحصول على بيانات منها وعنهما، وبعبارة أخرى هي عبارة عن جميع المفردات لها صفة أو صفات مشتركة وجميع هذه المفردات خاضعة للدراسة أو البحث من قبل الباحث.¹

ومجتمع الدراسة الحالية يتمثل في كل موظفي مؤسسة نفطال وحدة ولاية الوادي.

الفرع الثالث: عينة الدراسة: العينة هي مجموعة جزئية من المجتمع الكلي التي تحوي بعض العناصر يتم اختيارها منه أو هي جزء أو شريحة من المجتمع تتضمن خصائص المجتمع الأصلي، وقد تم اختيار العينة المستهدفة بأسلوب العينة العشوائية البسيطة .

وبالنسبة لحجم العينة فقد تم الاعتماد على ما أورده الباحثين " Uma Sekaran and Roger Bougie " حيث يمكن الاعتماد على القواعد التالية في تحديد حجم العينة:²

- حجم العينة الذي يزيد عن 30 ويقل عن 500 مفردة يكون ملائم لأغلب البحوث.
 - في حالة البحوث متعددة المتغيرات مثلاً استخدام تحليل الانحدار المتعدد فإن عدد مفردات العينة يجب أن يكون أضعاف عدد متغيرات الدراسة ومن الأفضل أن يكون 10 أضعاف أو أكثر.
 - في البحوث التجريبية البسيطة، فإنه يمكن إجراء البحث بنجاح بعينة يتراوح حجمها بين 10 إلى 20 مفردة.
- لذلك تم توزيع (52) استبانة على الموظفين بمؤسسة نفطال وحدة الوادي، تم استرداد (48) استبانة فقط. وبعد فحصها استبعد منها (3) لعدم صلاحيتها بسبب النقص في الإجابات بالتالي فقد بلغ حجم العينة الذي يمثل الاستبانات الصالحة للتحليل (45) استبانة.

المطلب الثاني: تصميم واختبار أداة الدراسة:

الفرع الأول: تصميم أداة الدراسة: اعتمدنا على الاستبيان في دراستنا هذه كأداة أساسية لجمع البيانات، وهو يعد من أكثر الوسائل العلمية المستعملة في الحصول على البيانات والمعلومات، فهو وسيلة بحث للكشف عن آراء ومواقف

¹ دلال القاضي، محمود البياتي، منهجية وأساليب البحث العلمي وتحليل البيانات باستخدام البرنامج الإحصائي (spss) ، ط1، دار الحامد للنشر والتوزيع، الأردن، 2008، ص 66.

² مهدي محمد القصاص، الإحصاء والقياس الاجتماعي، جامعة المنصورة، مصر، 2007، ص 78.

الموظفين حول موضوع الدراسة، وهذا عن طريق مجموعة من الأسئلة المكتوبة والمغلقة الموجهة إليهم والمبنية على أساس إشكالية وفرضيات البحث محل الدراسة.¹

تم إعداد الاستبيان وفقا لنموذج الدراسة التالي:

تتناول الدراسة البحث في مساهمة القيادة الأخلاقية في تعزيز الأداء المتميز للعاملين بمديرية توزيع الكهرباء والغاز بالوادي، فهي تشتمل على المتغيرات التالية:

■ المتغير المستقل: المسؤولية البيئية.

■ المتغير التابع: الأداء الاقتصادي.

تم اعتماد جملة من الأدوات الإحصائية بناء على برنامج الحزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية **SPSS: STASTICAL PACKAGE FOR SOCIAL STUDIES** ، وقد تحدد نموذج الدراسة وفقا للعلاقة بين متغيرات الدراسة التابعة والمستقلة مع إدراج البيانات الشخصية والوظيفية لمعرفة مدى تأثيرها على العلاقة السابقة. **ثالثا: مكونات استمارة الاستبيان:** تعتبر استمارة الاستبيان من الأدوات الأساسية لجمع البيانات فهي مجموعة من الأسئلة المصاغة بطريقة خاصة تهدف بالدرجة الأولى للحصول على معلومات يراها الباحث ضرورية لتحقيق أغراض دراسته، وقد اشتملت على جزئين أساسيين، وفيما يلي وصف لهما:

■ **الجزء الأول:** ويشتمل على متغيرات الدراسة الشخصية والوظيفية والمتمثلة في كل من: الجنس، العمر، المؤهل العلمي، سنوات الخبرة العملية.

■ **الجزء الثاني:** ويتضمن أسئلة الدراسة التي يقدر عددها 42 سؤالا، تم تقسيمها على محورين أساسيين يعكسان المتغيرات التي تناولتها الدراسة ويوضح الجدول التالي متغيرات الدراسة والفقرات التي تقيس كل متغير:

الجدول (1-2): توزيع أسئلة استمارة الاستبيان على محاور الدراسة.

عدد الفقرات	الأبعاد	المحاور
07	الإدارة المستدامة للموارد	المحور الأول: المسؤولية البيئية
07	المسؤولية البيئية	
07	الامتثال البيئي والتشريعات	

¹ محمد سليمان المثنوي، تقنيات ومناهج البحث العلمي، منشأة المعارف، الإسكندرية، 2002، ص 177.

21	المجموع	
21	المجموع	الخور الثاني: الأداء الاقتصادي للمؤسسة
42	المجموع الكلي لفقرات الاستبيان	

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على استمارة الاستبيان.

الفرع الثاني: اعتماد الاستبيان وتوزيعه: من أجل اعتماد الاستبيان وتوزيعه وجب تحديد العينة محل الدراسة ومن ثم اختبار مدى الصدق والثبات للأداة المرغوب اعتمادها وصولاً إلى تداوله.

أولاً- اختبار صدق وثبات أداة الدراسة: من أجل اعتماد استمارة الاستبيان كأداة للدراسة الميدانية وجب اختبار صدقها وثباتها وذلك عن طريق ما يلي:

1- الصدق الظاهري: تم عرض الاستبيان على لجنة تحكيم مختصة في الموضوع وتم عرض استمارة الاستبيان على مجموعة من المحكمين والمختصين وهم أساتذة بكلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير بجامعة الوادي، وذلك من أجل إبداء الرأي في العبارات ومدى وضوحها من حيث مستوى الفهم وخلوها من الغموض وإن العبارات الموضوعة لكل محور في الاستبيان مناسبة لما تصبو إليه الدراسة، وعليه قد تم تعديل العبارات التي يتم الحكم عليها بأنها غير مناسبة وقد تم الاحتفاظ بالعبارات التي نالت درجة اتفاق بين المحكمين.

2- ثبات أداة الدراسة (معامل الفا كرونباخ): يتم التأكد من ثبات أداة الدراسة، من خلال حساب معامل الفا كرونباخ لكل الأبعاد، المحاور وكذلك الاستبيان ككل، والجدول الموالي يوضح ذلك:

الجدول (2-2): معاملات الثبات ألفا كرونباخ لمحاور الدراسة.

المحاور والأبعاد	عدد الفقرات	معامل الثبات	معامل الصدق	مستوى الدلالة
الإدارة المستدامة للموارد	07	0.882	0.939	≤ 0.001
المسؤولية البيئية	07	0.831	0.911	≤ 0.001
الامتثال البيئي والتشريعات	07	0.803	0.896	≤ 0.001
محور المسؤولية البيئية	21	0.936	0.967	≤ 0.001
محور الأداء الاقتصادي	21	0.931	0.965	≤ 0.001
الاستبيان	42	0.958	0.979	≤ 0.001

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSSV27.

من الجدول أعلاه نلاحظ:

- جميع القيم لمعمل الثبات الفاكرونيباخ تفوق 0.8، مما يشير إلى أن أداة الاستبيان تتمتع بثبات عالي جداً.
- القيمة الاجمالية للاستبيان 0.958، تعني أن الأسئلة مترابطة بشكل جيد وتُقيس المتغيرات المستهدفة بفعالية
- تم حساب معامل الصدق بطريقة رياضية باستخدام الجذر التربيعي لمعامل الثبات، وجميع القيم فوق 0.89، وهي مرتفعة جداً، هذا يشير إلى أن الأداة تُقيس ما يفترض بها قياسه (أي أن أسئلة "الأداء الاقتصادي" بالفعل تقيس الأداء الاقتصادي، وهكذا...).
- مستوى الدلالة: ($\text{Sig} \leq 0.001$) يشير إلى أن معاملات الثبات والصدق ذات دلالة إحصائية مرتفعة (احتمال الخطأ أقل من 0.1%)، ما يدعم مصداقية هذه النتائج.

النتائج التي سُتستخلص من هذا الاستبيان يمكن الوثوق بها علمياً لأنها مستندة إلى أداة قياس قوية من حيث الثبات والصدق.

3- صدق الاتساق الداخلي: يقصد بالاتساق الداخلي مدى اتساق كل فقرة من فقرات الاستبانة مع المحور أو المجال الذي تنتمي إليه هذه الفقرة، ويتم التحقق من وجود صدق الاتساق الداخلي من خلال حساب معاملات الارتباط بين درجة كل فقرة والدرجة الكلية للبعد أو المجال الذي تنتمي إليه، وذلك بهدف التحقق من مدى صدق الاستبانة ككل، وفيما يلي عرض لنتائج التحقق من صدق الاتساق الداخلي لفقرات الاستبانة حسب المحاور والمجالات التي تتكون منها:

3-1 صدق الاتساق الداخلي لفقرات المحور الأول (المسؤولية البيئية):

الجدول (2-3): معاملات صدق الاتساق الداخلي لفقرات المحور الأول (المسؤولية البيئية).

الرقم	الفقرة	معامل الارتباط	مستوى الدلالة
01	تعتمد المؤسسة سياسات صارمة لتقليل استهلاك المياه والطاقة.	0.672	≤ 0.001
02	تسعى المؤسسة إلى تقليل استخدام المواد الكيميائية الضارة في الإنتاج.	0.722	≤ 0.001
03	تحرص المؤسسة على استخدام مصادر طاقة متجددة كلما أمكن ذلك وصيانة الآلات والمعدات لتقليل الهدر الطاقوي.	0.689	≤ 0.001
04	تعتمد المؤسسة على تقنيات الإنتاج النظيف لتقليل التأثير البيئي.	0.744	≤ 0.001
05	تشجع المؤسسة البحث عن بدائل مستدامة للمواد الخام المستخدمة في الإنتاج.	0.770	≤ 0.001

06	تتبنى المؤسسة معايير تصنيع تقلل من إنتاج النفايات الصلبة وتسعى إلى تعويض استهلاكها البيئي من خلال برامج استدامة بيئية.	0.690	≤ 0.001
07	تعتمد المؤسسة على تقنيات ذكية لتحسين كفاءة استهلاك الموارد.	0.718	≤ 0.001
08	تشارك المؤسسة في حملات توعوية حول حماية البيئة وتدعم المبادرات البيئية في المجتمع المحلي.	0.778	≤ 0.001
09	توفر المؤسسة برامج تدريبية لموظفيها حول كيفية تقليل التأثير البيئي لأنشطتهم وتشجعهم على المشاركة في الفعاليات البيئية المجتمعية.	0.784	≤ 0.001
10	تحرص المؤسسة على إنتاج سلع صديقة للبيئة تلبي احتياجات المستهلكين.	0.771	≤ 0.001
11	تشارك المؤسسة في مبادرات التشجير والحفاظ على التنوع البيئي.	0.691	≤ 0.001
12	تقدم المؤسسة دعمًا ماليًا ومعنويًا للمشاريع البيئية المجتمعية.	0.557	≤ 0.001
13	تعتمد المؤسسة سياسات شفافة حول تأثيرها البيئي وجهودها في الحد منه.	0.614	≤ 0.001
14	تسعى المؤسسة إلى تحسين وعي العملاء حول أهمية الاستهلاك المستدام ودوره في الحد من التأثير البيئي.	0.522	≤ 0.001
15	تلتزم المؤسسة بتطبيق جميع القوانين البيئية المعمول بها دون استثناء وتمتلك وثائق رسمية تثبت توافقها مع التشريعات البيئية.	0.512	≤ 0.001
16	تخضع المؤسسة لتدقيق بيئي دوري لضمان الامتثال للمعايير البيئية وتتعاون مع الجهات الرقابية والسلطات البيئية لضمان الامتثال الدائم.	0.741	≤ 0.001
17	توفر المؤسسة دورات تدريبية دورية للموظفين حول القوانين البيئية وتفرض عقوبات صارمة على أي مخالفة بيئية داخل بيئة العمل.	0.589	≤ 0.001
18	تطبق المؤسسة برامج لمراقبة وتقليل الانبعاثات الصناعية.	0.668	≤ 0.001
19	تلتزم المؤسسة باستخدام مواد ومعدات تتوافق مع المعايير البيئية المطلوبة.	0.448	≤ 0.001
20	يتم تحديث سياسات المؤسسة البيئية باستمرار لتتماشى مع المستجدات القانونية.	0.726	≤ 0.001
21	تُعد المؤسسة تقارير بيئية سنوية توضح مدى التزامها بالمعايير البيئية.	0.619	≤ 0.001

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSSV27.

يتضح من خلال الجدول:

- بأن معاملات صدق الاتساق الداخلي لفقرات المحور الأول، وهو محور المتغير المستقل، كانت جميعها ذات دلالة إحصائية عند مستوى 0.01، حيث تراوحت قيم معاملات صدق الاتساق الداخلي لفقرات المحور بين (0.448) للفقرة رقم (20) التي تنص على " يتم تحديث سياسات المؤسسة البيئية باستمرار لتتماشى مع المستجدات القانونية."، و(0.784) للفقرة (09) والتي تنص على " توفر المؤسسة برامج تدريبية لموظفيها حول كيفية تقليل التأثير البيئي لأنشطتهم وتشجعهم على المشاركة في الفعاليات البيئية المجتمعية"، وهو ما يفسر بتناسق وانسجام فقرات المحور الأول بنسب مقبولة للعمل على الاستبيان وبأن معظم الفقرات تؤدي دورا جيدا في قياس أبعادها؛

3-2- صدق الاتساق الداخلي لفقرات المحور الثاني (الأداء الاقتصادي):

الجدول (2-4): معاملات صدق الاتساق الداخلي لفقرات المحور الثاني (الأداء الاقتصادي).

الرقم	الفقرة	معامل الارتباط	مستوى الدلالة
22	يساهم الالتزام البيئي في تقليل التكاليف التشغيلية للمؤسسة وتحسن الممارسات البيئية كفاءة استخدام الموارد، مما ينعكس إيجاباً على الأرباح.	0.592	≤ 0.001
23	تؤدي سياسات الاستدامة والممارسات البيئية إلى زيادة فرص الحصول على تمويل واستثمارات تحسّن تصنيف المؤسسة الائتماني لدى البنوك والمستثمرين.	0.477	≤ 0.001
24	يساعد الامتثال البيئي في تجنب الغرامات والمخالفات القانونية التي تؤثر على الأرباح.	0.573	≤ 0.001
25	يساهم الالتزام البيئي في تحسين سمعة المؤسسة، مما يزيد من فرص تحقيق مبيعات أعلى.	0.775	≤ 0.001
26	تستفيد المؤسسة ماليًا من إعادة تدوير المخلفات وتقليل الهدر الإنتاجي.	0.705	≤ 0.001
27	يساهم التوجه نحو التكنولوجيا البيئية في فتح أسواق جديدة وزيادة العائدات.	0.732	≤ 0.001
28	يؤثر تحسين الأداء البيئي إيجابيًا على القيمة السوقية للمؤسسة وتحقيق وفورات مالية على المدى الطويل.	0.734	≤ 0.001
29	يساعد الالتزام البيئي على تحسين صورة المؤسسة لدى العملاء.	0.784	≤ 0.001

30	يفضل العملاء التعامل مع الشركات التي تلتزم بالمعايير البيئية.	0.859	≤ 0.001
31	يؤدي الإنتاج المستدام إلى تعزيز تنافسية المؤسسة في السوق.	0.773	≤ 0.001
32	يساهم تسويق المنتجات البيئية في جذب المزيد من المستهلكين الواعين بيئياً وتعزيز للعلامة التجارية. للمؤسسة	0.797	≤ 0.001
33	تؤدي الممارسات البيئية إلى خلق فرص تسويقية جديدة للمؤسسة.	0.598	≤ 0.001
34	يعزز الالتزام البيئي فرص المؤسسة في الحصول على شراكات استراتيجية.	0.409	≤ 0.001
35	يساعد الاهتمام بالمسؤولية البيئية في زيادة رضا العملاء وتعزيز مكانة المؤسسة في السوق المحلية والدولية.	0.490	≤ 0.001
36	يؤدي الالتزام بالمعايير البيئية إلى تحسين كفاءة العمليات الإنتاجية.	0.439	≤ 0.001
37	تقلل المؤسسة من استهلاك المواد الخام عبر تبني تقنيات إنتاج نظيفة.	0.686	≤ 0.001
38	يؤدي تبني معايير الاستدامة إلى تقليل الأعطال في خطوط الإنتاج.	0.673	≤ 0.001
39	يساعد التحول إلى الإنتاج المستدام على تحسين جودة المنتجات النهائية.	0.725	≤ 0.001
40	تعتمد المؤسسة على تقنيات متقدمة لزيادة كفاءة الإنتاج وتقليل النفقات.	0.757	≤ 0.001
41	تؤدي السياسات البيئية إلى خلق بيئة عمل أكثر أماناً وإنتاجية وزيادة تحفيز الموظفين ورفع أدائهم.	0.834	≤ 0.001
42	يساعد استخدام معدات صديقة للبيئة لتقليل التلوث الصناعي في تحسين استدامة الإنتاج وكفاءة التشغيل في المؤسسة.	0.773	≤ 0.001

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSSV27.

يتضح من خلال الجدول:

- بأن معاملات صدق الاتساق الداخلي لفقرات المحور الثاني، وهو محور المتغير التابع، كانت جميعها ذات دلالة إحصائية عند مستوى 0.01، حيث تراوحت قيم معاملات صدق الاتساق الداخلي لفقرات المحور بين (0.409) للفقرة رقم (34) التي تنص على " يعزز الالتزام البيئي فرص المؤسسة في الحصول على شراكات استراتيجية."، و(0.859) للفقرة (30) والتي تنص على " يفضل العملاء التعامل مع الشركات التي تلتزم

بالمعايير البيئية"، وهو ما يفسر بتناسق وانسجام فقرات المحور الثاني بنسب مقبولة للعمل على الاستبيان وبأن معظم الفقرات تؤدي دورا جيدا في قياس أبعادها؛

4 - توزيع استمارة الاستبيان: بعد تحديد عينة الدراسة واختيار التوزيع العشوائي، تم توزيع استمارة الاستبيان على العينة، والجدول الموالي يوضح تداول هذا الاستبيان:

الجدول (2- 5): توزيع الاستبيان.

الاستبيان	العدد	النسبة
الاستمارات الموزعة	52	% 100
الاستمارات التي لم يتم استرجاعها	4	% 7.7
الاستمارات غير صالحة للتحليل	3	% 5.7
الاستمارات الصالحة للتحليل	45	% 86.6

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على استمارة الاستبيان.

من الجدول أعلاه يتبين أن عدد الاستمارات الموزعة للاستبانة كان 52، لم نسترجع 4 منها لغياب الموظفين في يوم جمع الاستبيان، وكانت هناك 3 استمارات غير قابلة للتحليل، لعدم إكمال الإجابات وتعدد بعض الإجابات في فقرة واحدة، باقي استمارات الاستبيان والتي عددها 45 استمارة كانت صالحة للتحليل وتم اعتمادها.

المطلب الثالث: المعالجة الإحصائية: لتحقيق أهداف الدراسة وتحليل البيانات سيتم الاعتماد على طرق إحصائية يتم من خلالها وصف المتغيرات وتحديد نوعية العلاقة الموجودة بينها.

بداية بجمع البيانات الموزعة وترميزها باستخدام برنامج Excel، ثم إدخال البيانات بالحاسوب باستعمال برنامج الحزمة الإحصائية الاجتماعية "SPSS.V27" حيث تضمنت المعالجة الأساليب الإحصائية الموالية:

الفرع الأول: اختبار التوزيع الطبيعي: من أجل معرفة نوعية الاختبارات التي سيتم استخدامها إن كانت معلمية أو غير معلمية، تم إخضاع بيانات الدراسة لاختبار التوزيع الطبيعي من خلال معامل كالماغروف سميرونوف لمعرفة مدى إتباعها للتوزيع الطبيعي، وقد أتت نتائج الاختبارات كما يلي:

أولاً: اختبار التوزيع الطبيعي للمحور الأول (المسؤولية البيئية):

الجدول (2-6): نتائج اختبار التوزيع الطبيعي للمحور الأول.

Tests de normalité						
	Kolmogorov-Smirnov ^a			Shapiro-Wilk		
	Statistiques	Ddl	Sig.	Statistiques	Ddl	Sig.
المسؤولية البيئية	,066	45	,200*	,983	45	,733

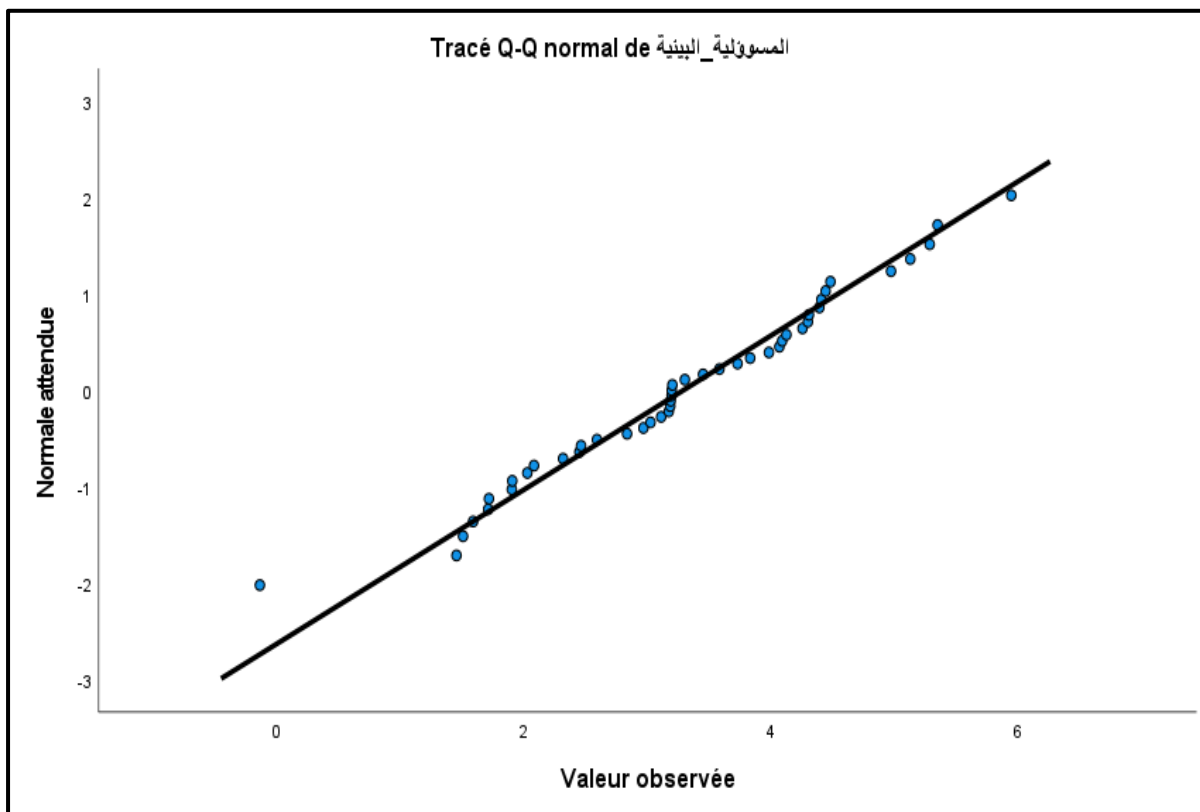
*. Il s'agit de la borne inférieure de la vraie signification.

a. Correction de signification de Lilliefors

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSSV27.

يتضح من خلال الجدول أعلاه أن مستوى المعنوية لمحور المسؤولية البيئية بلغت (0.200) و(0.733)، وهي أكبر من مستوى الدلالة (0.005)، وهو ما يعني أن بيانات المحور تتبع التوزيع الطبيعي، وهو المطلوب لغرض إجراء الدراسة وفيما يلي التمثيل البياني لاختبارات التوزيع الطبيعي للمحور الأول:

الشكل (2-2): التمثيل البياني لاختبار التوزيع الطبيعي للمحور الأول.



المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSSV27.

ثانياً: اختبار التوزيع الطبيعي للمحور الثاني (الأداء الاقتصادي):

الجدول (2-7): نتائج اختبار التوزيع الطبيعي للمحور الثاني.

	Tests de normalité					
	Kolmogorov-Smirnov ^a			Shapiro-Wilk		
	Statistiques	Ddl	Sig.	Statistiques	Ddl	Sig.
الأداء الاقتصادي	,092	45	,200*	,974	45	,401

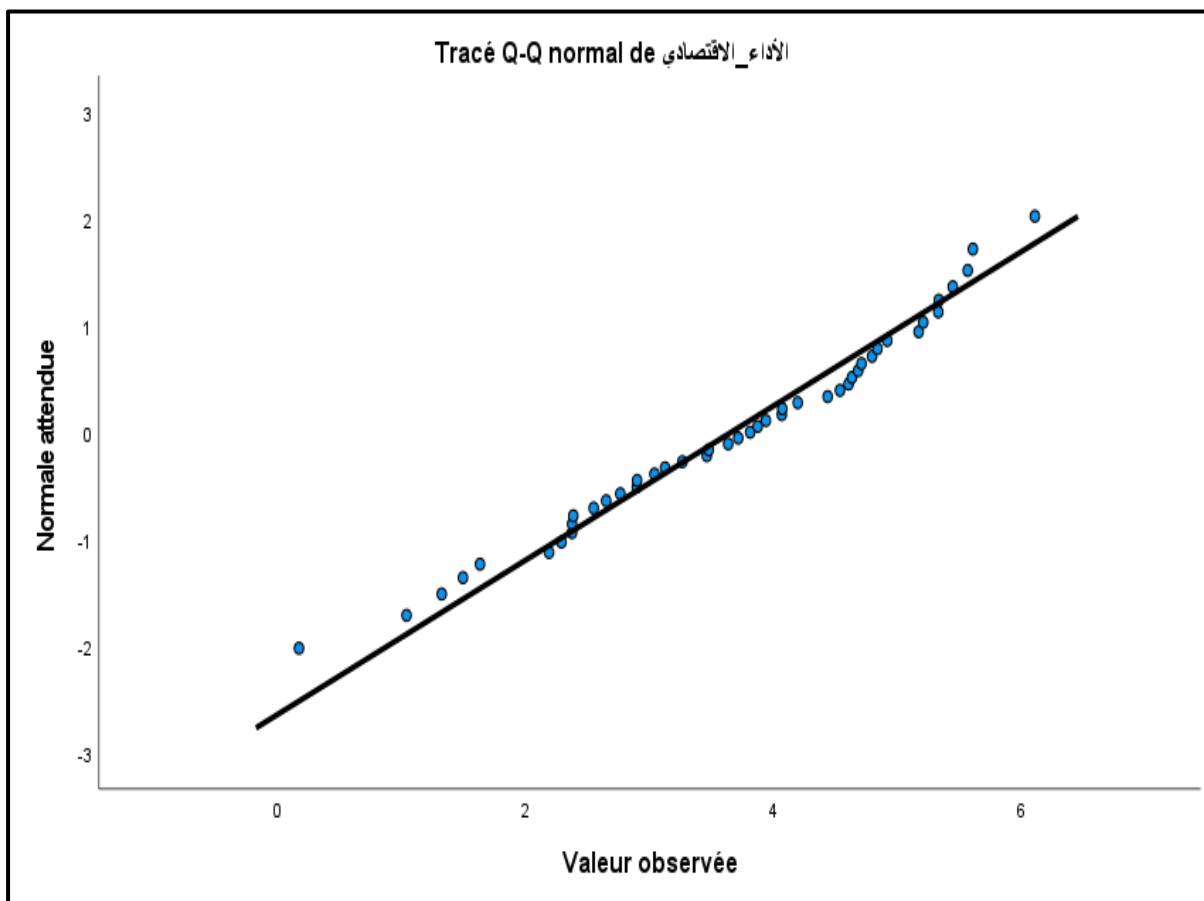
*. Il s'agit de la borne inférieure de la vraie signification.

a. Correction de signification de Lilliefors

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSSV27.

يتضح من خلال الجدول أعلاه أن مستوى المعنوية لمحور الأداء الاقتصادي بلغت (0.200) و(0.401)، وهي أكبر من مستوى الدلالة (0.005)، وهو ما يعني أن بيانات المحور تتبع التوزيع الطبيعي، وهو المطلوب لغرض إجراء الدراسة وفيما يلي التمثيل البياني لاختبارات التوزيع الطبيعي للمحور الثاني:

الشكل (2-3): التمثيل البياني لاختبار التوزيع الطبيعي للمحور الثاني.



المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSSV27.

ثانياً: أدوات التحليل الإحصائي: من أجل القيام بالتحليل الإحصائي لبيانات الاستبيان تم الاستعانة بالأدوات الإحصائية المناسبة لهذه الدراسة، والتي يتم الحصول على نتائجها مباشرة بعد تفريغ الاستبيان من خلال برمجية SPSS.V27، حيث تم استخدام نوعين من الأساليب الإحصائية:

1- الأساليب الإحصائية الوصفية: حيث تطرقنا إلى:

1-1- حساب التكرارات والنسب المئوية: من خلالها إجابات الأفراد يمكن الحصول على مختلف

الأشكال البيانية (الدوائر النسبية، المضلعات التكرارية ... الخ)؛

1-2- المتوسط الحسابي: مجموع القيم المدروسة مقسومة على عددها، وذلك لمعرفة مدى تركز أو توافق الإجابات؛

1-3- الانحراف المعياري: هو الجذر التربيعي لمربع انحرافات قيم المفردات عن وسطها الحسابي.

ويتم قياسه من أجل معرفة مدى تشتت الإجابات لدى الأفراد العينة؛

2- الأساليب الإحصائية الاستدلالية: والتي من بينها:

1-2- حساب معامل الارتباط بيرسون: لمعرفة الدلالة الإحصائية لقياس صدق الاتساق الداخلي لفقرات

الاستبيان.

2-2- مقياس ألفا كرونباخ: لقياس درجة ثبات البيانات.

2-3- تحليل التباين Anova: لمعرفة الفروق في آراء عينة الدراسة.

2-4- الانحدار البسيط: من أجل تحديد علاقة المتغير المستقل بالمتغير التابع وما مدى تأثيره فيه.

وتم الاعتماد على مقياس ليكارت للتعرف على وجهة نظر مفردات المجتمع حول موضوع الدراسة ويمكن توضيح

ذلك من خلال الجدول التالي:

الجدول (2-8): سلم ليكارت الخماسي.

الإجابات	غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة
الدرجة	1	2	3	4	5

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على مقياس ليكارت.

كما تم تحديد طول خلايا مقياس ليكارت للتدرج الخماسي (الحدود الدنيا والعليا) حيث تم حساب المدى ومن ثم تقسيمه على أكبر قيمة في المقياس للحصول على طول الخلية أي ($0.8 = 5/4$) وبعد ذلك تم إضافة هذه القيمة إلى بداية المقياس وهي واحد وذلك لتحديد الحد الأعلى لهذه الخلية ويمكن توضيح طول الخلايا في الجدول الموالي:

الجدول (2-9): طول خلايا مقياس ليكارت الخماسي.

الفئة الأولى	من 1 إلى أقل من 1.80	غير موافق بشدة	منخفض جدا
الفئة الثانية	من 1.80 إلى أقل من 2.60	غير موافق	منخفض
الفئة الثالثة	من 2.60 إلى أقل من 3.40	محايد	متوسط
الفئة الرابعة	من 3.40 إلى أقل من 4.20	موافق	مرتفع
الفئة الخامسة	من 4.20 إلى أقل من 5	موافق بشدة	مرتفع جدا

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على مقياس ليكارت.

من الجدول أعلاه الذي يمثل طول خلايا مقياس ليكارت الخماسي نجد 5 فئات ولكل فئة قيم داخل مجال محدد بالمتوسط الحسابي، ويتم تصنيف هذه الفئات لاستخدامها في تحليل النتائج وإسقاط كل قيمة متحصل عليها في المجال الذي تنتمي إليه وربطه بالدرجة الموافقة له.

المبحث الثاني: عرض وتحليل نتائج الدراسة واختبار الفرضيات:

المطلب الأول: عرض وتحليل البيانات الشخصية والوظيفية: يتناول هذا العنصر وصفا إحصائيا لمجتمع الدراسة وفقا للخصائص الشخصية والوظيفية المحددة في أداة الدراسة.

تمثلت متغيرات الدراسة الشخصية في: الجنس؛ العمر؛ المؤهل العلمي؛ والخبرة المهنية، ويمكن توضيح هذه المتغيرات من خلال ما يلي:

الفرع الأول: توزيع مجتمع الدراسة وفق متغير الجنس:

الجدول (2-10): توزيع أفراد عينة الدراسة وفقا لمتغير الجنس.

الجنس

	Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide ذكر	32	71,1	71,1	71,1
أنثى	13	28,9	28,9	100,0
Total	45	100,0	100,0	

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSSV27.

نلاحظ من خلال الجدول:

- الذكور يمثلون غالبية أفراد عينة الدراسة، بنسبة تبلغ (71.1%) وهو ما يمثل (32) فردا من إجمالي العينة، بينما تشكل الإناث نسبة (28.9%) أي (13) موظفة فقط.

هذا التوزيع يعكس هيمنة الذكور على التوظيف في مؤسسة نطفال وحدة ولاية الوادي، وهو أمر معتاد في المؤسسات المرتبطة بالقطاعات التقنية أو الميدانية التي تتطلب جهدا بدنيا أو تواجدا ميدانيا أكبر.

الفرع الثاني: توزيع مجتمع الدراسة وفق متغير العمر:

الجدول (2- 11): توزيع أفراد عينة الدراسة وفقا لمتغير العمر.

العمر					
		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	أقل من 30 سنة	4	8,9	8,9	8,9
	من 30 إلى 39 سنة	17	37,8	37,8	46,7
	من 40 إلى 49 سنة	17	37,8	37,8	84,4
	سنة فما فوق 50	7	15,6	15,6	100,0
	Total	45	100,0	100,0	

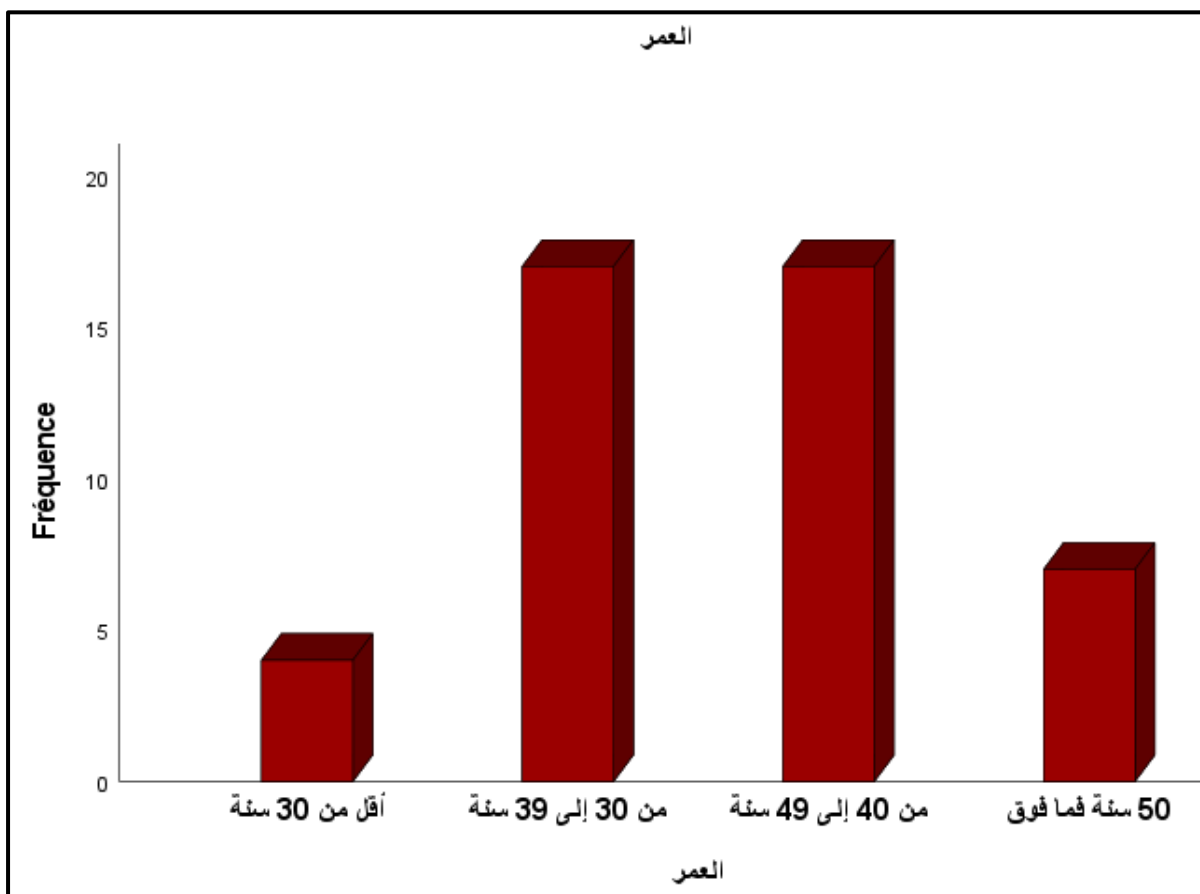
المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSSV27.

نلاحظ من خلال الجدول:

- الفئتان الأكثر تمثيلا هما "من 30 إلى 39 سنة" و "من 40 إلى 49 سنة"، بنسبة (37.8%) أي (17) موظفا وموظفة لكل منهما، وهما يمثلان أكثر من ثلاثة أرباع أفراد العينة (75.6%) تتراوح أعمارهم بين 30 و 49 سنة، مما يشير إلى أن غالبية موظفي المديرية هم من فئة الموظفين ذوي الخبرة المتوسطة إلى العالية، وفي مراحل متقدمة نسبيا من المسار المهني.
- الفئة العمرية "أقل من 30 سنة" تمثل (8.9%) أي (04) موظفين فقط من إجمالي أفراد العينة، ما يدل على وجود تمثيل محدود للشباب الجدد في القطاع.
- الفئة "50 سنة فما فوق" تمثل (15.6%) أي (07) موظفين من أفراد العينة، وهي تمثل شريحة الموظفين المخضرمين أو القريبين من التقاعد.

هذا التوزيع العمري يعكس توازنا معقولا بين الفئات، لكنه يوضح ميلا نحو الموظفين في منتصف حياتهم المهنية، ما قد يؤثر على طبيعة تبني التغيير، أو الابتكار داخل المؤسسة، أو حتى الاستعداد للتكوين المستمر، والشكل الموالي يوضح التمثيل البياني لتوزيع أفراد العينة حسب متغير العمر:

الشكل (2-4): التمثيل البياني لتوزيع أفراد العينة حسب متغير العمر.



المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSSV27.

الفرع الثالث: توزيع مجتمع الدراسة وفق متغير المؤهل العلمي:

الجدول (2-12): توزيع أفراد عينة الدراسة وفقاً لمتغير المؤهل العلمي.

المؤهل العلمي

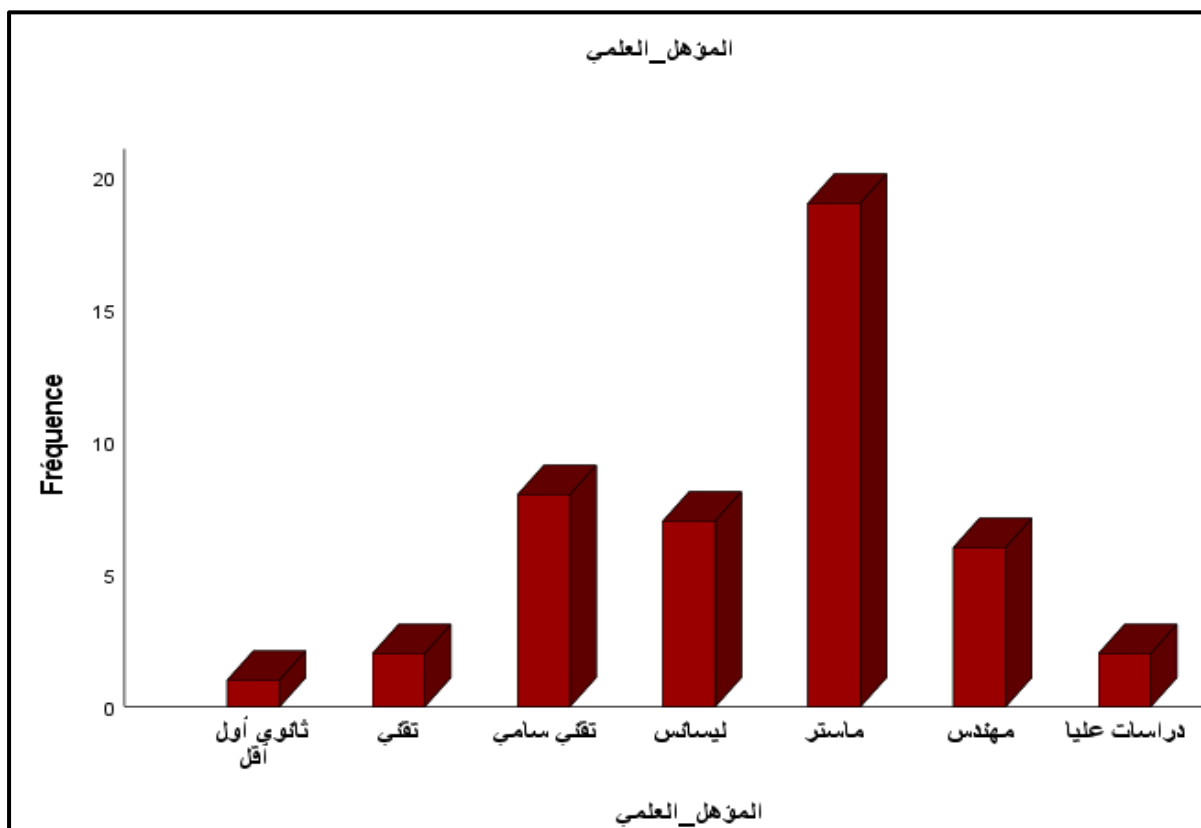
	Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide ثانوي أول أقل	1	2,2	2,2	2,2
تقني	2	4,4	4,4	6,7
تقني سامي	8	17,8	17,8	24,4
ليسانس	7	15,6	15,6	40,0
ماستر	19	42,2	42,2	82,2
مهندس	6	13,3	13,3	95,6
دراسات عليا	2	4,4	4,4	100,0
Total	45	100,0	100,0	

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSSV27.

نلاحظ من خلال الجدول:

- أغلب أفراد عينة الدراسة يحملون شهادة الماستر بنسبة (42.2%) أي (19) موظف وموظفة، مما يدل على مستوى علمي مرتفع لدى الموظفين.
 - تليها فئة التقني السامي (17.8%) أي (08) موظفين، والليسانس (15.6%) أي (07) موظفين، ثم المهندسين (13.3%) أي (06) مهندسين، مما يعزز الفكرة بأن المؤسسة تعتمد على موارد بشرية ذات تكوين تقني وأكاديمي متوسط إلى عال.
 - الفئات الأقل تمثيلا هي، الثانوي أول أقل (2.2%) والدراسات العليا (4.4%)، ما يشير إلى قلة الموظفين ذوي التأهيل المتدني أو العالي جدا (دكتوراه أو ما يعادلها).
- هذا التوزيع يعكس وجود قاعدة قوية من الموظفين المؤهلين أكاديميًا، مما قد يساهم في رفع كفاءة الأداء، خصوصا في المهام التقنية أو التحليلية التي تتطلب تأهيلا علميا عاليا والشكل الموالي يبين توزيع أفراد العينة حسب متغير المؤهل العلمي:

الشكل (2-5): التمثيل البياني لتوزيع أفراد العينة حسب متغير المؤهل العلمي.



المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSSV27.

الفرع الرابع: توزيع مجتمع الدراسة وفق متغير سنوات الخبرة المهنية:

الجدول (2- 13): توزيع أفراد عينة الدراسة وفقا لمتغير سنوات الخبرة المهنية.

الخبرة العملية

	Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide من 1 إلى أقل من 5 سنوات	4	8,9	8,9	8,9
من 5 إلى أقل من 10 سنوات	13	28,9	28,9	37,8
من 10 إلى 15 سنة	17	37,8	37,8	75,6
أكثر من 15 سنة	11	24,4	24,4	100,0
Total	45	100,0	100,0	

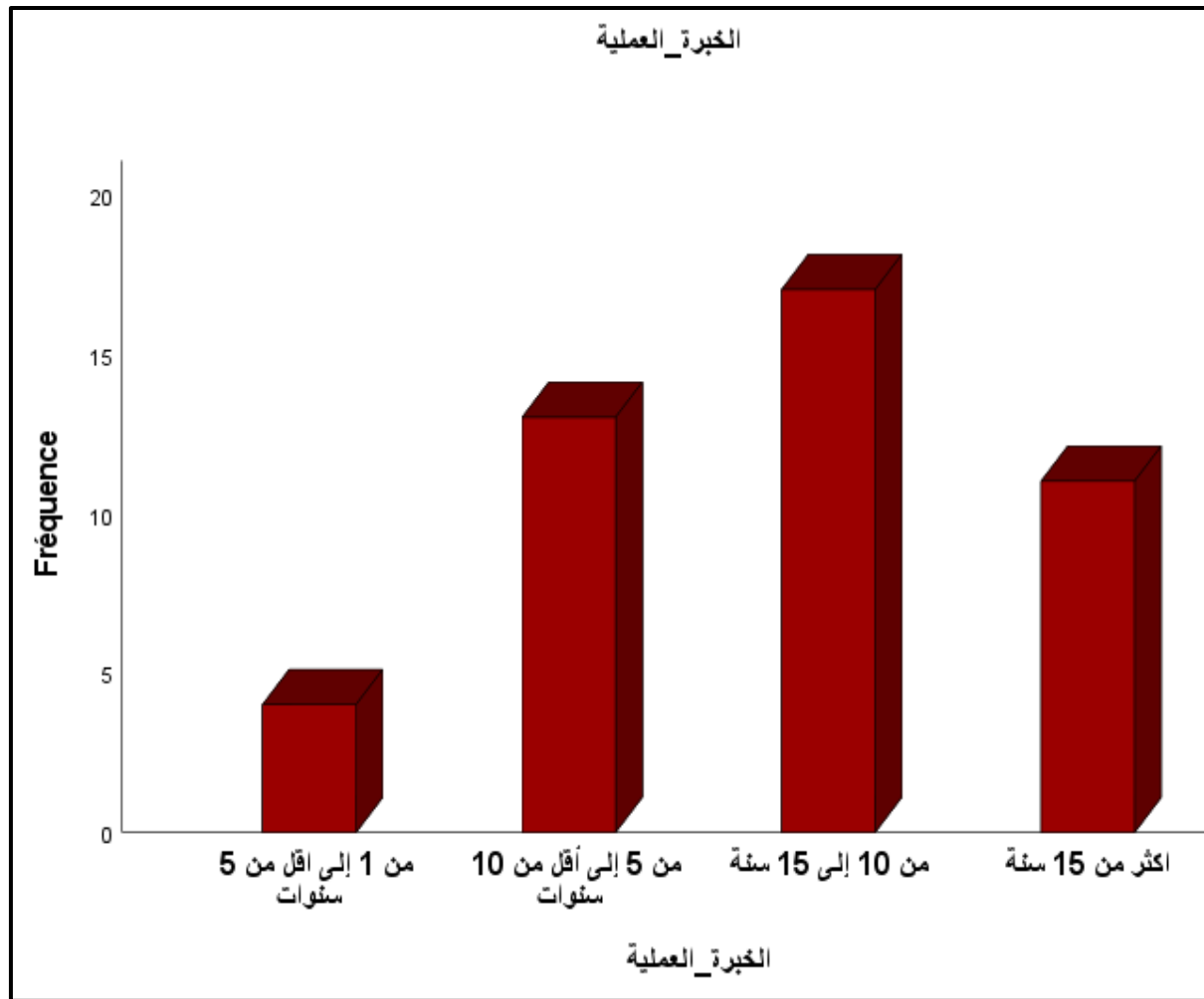
المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSSV27.

نلاحظ من خلال الجدول:

- النسبة الأكبر من أفراد العينة لديهم خبرة بين 10 و 15 سنة بنسبة (37.8%)، مما يشير إلى أن أغلب أفراد العينة يتمتعون بخبرة مهنية معتبرة.
- تليها فئة من 5 إلى أقل من 10 سنوات بنسبة بلغت (28.9%)، ثم فئة أكثر من 15 سنة (24.4%) ، مما يعكس وجود تنوع كبير في مستويات الخبرة، يغلب عليه الطابع المتوسط إلى العالي.
- الفئة الأقل تمثيلا هي من 1 إلى أقل من 5 سنوات (8.9%) ، ما يدل على أن نسبة المبتدئين في المجال قليلة.

بشكل عام، يبين هذا التوزيع أن العينة تضم كوادرات ذات خبرة مهنية قوية، وهو ما يعزز مصداقية إجاباتهم خاصة في تقييماتهم المتعلقة بالأداء أو السياسات الداخلية، والشكل التالي يوضح التمثيل البياني لأفراد العينة حسب متغير السنوات الخبرة المهنية:

الشكل (2-6): التمثيل البياني لأفراد العينة حسب متغير السنوات الخبرة المهنية.



المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSSV27.

- ناء على ما سبق عرضه من نتائج تحليل البيانات الشخصية والوظيفية لأفراد العينة يمكننا استنتاج ما يلي:
- تشير البيانات الإحصائية الخاصة بخصائص العينة إلى أن المبحوثين يتمتعون بمستوى عالٍ من التأهيل الأكاديمي والخبرة العملية والمراكز الوظيفية، مما يعزز من مصداقية الإجابات وجودتها، إذ يُلاحظ أن غالبية أفراد العينة يحملون شهادة الماستر بنسبة (42.2%)، تليها شهادات التقني السامي والليسانس بنسب متقاربة بلغت (17.8%) و(15.6%) على التوالي، فيما حازت شهادات الدراسات العليا والهندسة على نسب معتبرة، ما يعكس وجود قاعدة معرفية متنوعة وذات مستوى علمي متقدم ضمن العينة. هذا التكوين الأكاديمي الرفيع يسهم في تمكين المشاركين من فهم محاور الدراسة والإجابة عنها بدقة وموضوعية.
 - أما من حيث الخبرة العملية، فقد تبين أن أكثر من ثلاثة أرباع المبحوثين يتمتعون بخبرة تتجاوز الخمس سنوات، حيث شكلت فئة من 10 إلى 15 سنة النسبة الأكبر (37.8%)، تليها فئة أكثر من 15 سنة (24.4%)،

مما يدل على أن أغلب أفراد العينة يمتلكون تراكما معرفيا وتجريبيا يمكنهم من تقييم الموضوعات محل الدراسة من منطلق واقعي وخبراتي.

بناء عليه، يمكن القول إن خصائص العينة المدروسة تشكّل أساسا قويا يعزز من موثوقية الدراسة ومصداقية النتائج، ويجعلها أكثر قدرة على عكس الواقع المهني والمؤسسي بدقة، خاصة وأنها تمثل فئات متقدمة علميًا وعمليًا ووظيفيًا في مجالات اختصاصها.

المطلب الثاني: تحليل محاور الدراسة: سيتم تحليل هذه المحاور بالاعتماد على البرنامج الإحصائي (SPSS) وقد تم استخدام معياري المتوسط الحسابي لمعرفة درجة الموافقة على كل محور، والانحراف المعياري لمعرفة مدى تشتت إجابات عينة الدراسة، ولقد تم استخدام مقياس ليكارت الخماسي لقياس شدة الإجابة.

الفرع الأول: عرض وتحليل استجابات أفراد المجتمع نحو المحور الأول المسؤولية البيئية: حيث تناول المحور الأول لأداة الدراسة المسؤولية البيئية بالمؤسسة محل الدراسة، وهو يمثل المتغير المستقل في دراستنا، وسيتم من خلال ما يلي تحليل النتائج التي تم التوصل إليها باستخدام المتوسط الحسابي وكذا الانحراف المعياري، والجدول التالي توضح ذلك:

الجدول (2- 15): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات المحور الأول (المسؤولية البيئية).

الرقم	البعد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الموافقة	مستوى الدلالة
01	الإدارة المستدامة للموارد	3.78	0.974	موافق	مرتفع
02		3.71	1.160	موافق	مرتفع
03		3.58	1.158	موافق	مرتفع
04		3.42	1.097	موافق	مرتفع
05		3.20	1.198	محايد	متوسط
06		3.38	1.093	محايد	متوسط
07		3.22	1.042	محايد	متوسط
البعد ككل		3.47	0.864	موافق	مرتفع
08	المسؤولية البيئية	3.60	1.079	موافق	مرتفع
09		3.49	1.079	موافق	مرتفع

مرتفع	موافق	1.138	3.58		10
مرتفع	موافق	1.093	3.62		11
مرتفع	موافق	0.968	3.47		12
متوسط	محايد	1.278	3.16		13
متوسط	محايد	1.0104	3.31		14
		0.789	3.46	البعد ككل	
متوسط	محايد	1.205	3.04	الامتثال البيئي والتشريعات	15
متوسط	محايد	1.140	3.13		16
مرتفع	موافق	1.114	3.62		17
مرتفع	موافق	1.074	3.73		18
متوسط	محايد	1.236	3.20		19
مرتفع	موافق	1.036	3.51		20
مرتفع	موافق	1.026	3.36		21
متوسط	محايد	0.758	3.37	البعد ككل	
مرتفع	موافق	0.740	3.43	محور المسؤولية البيئية	

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSSV27.

نلاحظ من خلال الجدول ما يلي:

■ البعد الأول: الإدارة المستدامة للموارد:

1. "تعتمد المؤسسة سياسات صارمة لتقليل استهلاك المياه والطاقة" بلغ المتوسط الحسابي للفقرة (01) 3.78،

والانحراف المعياري 0.974، وتشير القيمة المرتفعة إلى وعي مؤسسي واضح بأهمية ترشيد استهلاك الموارد

الحيوية، وهو مؤشر إيجابي.

2. "تسعى المؤسسة إلى تقليل استخدام المواد الكيميائية الضارة في الإنتاج" بلغ المتوسط الحسابي للفقرة (02)

3.71، والانحراف المعياري 1.160، وهو ما يعكس مستوى عالٍ من الاهتمام بالجانب البيئي في العمليات

التصنيعية، رغم تفاوت طفيف في آراء الأفراد (انحراف مرتفع نسبياً).

3. "تحرص المؤسسة على استخدام مصادر طاقة متجددة كلما أمكن وصيانة الآلات لتقليل الهدر الطاقوي" بلغ المتوسط الحسابي للفقرة (03) 3.58، والانحراف المعياري = 1.158، تمثل هذه العبارة توجهاً نحو الاستدامة، مع تحديات تنفيذية تظهر من تباين الإجابات.

4. "تعتمد المؤسسة على تقنيات الإنتاج النظيف لتقليل التأثير البيئي" بلغ المتوسط الحسابي للفقرة (04) 3.42، والانحراف المعياري = 1.097، وهو ما يدل على أن الاعتماد على الإنتاج النظيف موجود بدرجة متوسطة إلى جيدة.

5. "تشجع المؤسسة البحث عن بدائل مستدامة للمواد الخام المستخدمة في الإنتاج" بلغ المتوسط الحسابي للفقرة (05) 3.20، والانحراف المعياري = 1.198، هذه هي أقل فقرة تقييماً ضمن البعد، مما يشير إلى ضعف في الابتكار أو في ربط الإنتاج بالحلول البيئية البديلة.

6. "تتبنى المؤسسة معايير تصنيع تقلل من إنتاج النفايات وتسعى إلى تعويض الاستهلاك البيئي" بلغ المتوسط الحسابي للفقرة (06) 3.38، والانحراف المعياري = 1.093، هذه النتائج تدل على وجود جهود واضحة لتقليل النفايات، لكنها بحاجة لتعزيز.

7. "تعتمد المؤسسة على تقنيات ذكية لتحسين كفاءة استهلاك الموارد" بلغ المتوسط الحسابي للفقرة (07) 3.22، والانحراف المعياري = 1.042، الأمر الذي يعكس أن استعمال التقنيات الذكية لا يزال محدوداً نسبياً، ما يدل على فرص تحسين كبيرة.

المتوسط العام للبعد بلغ 3.4698، والانحراف المعياري = 0.84659، يعكس هذا البعد مستوى اهتمام جيد بالإدارة المستدامة للموارد داخل المؤسسة، وعليه يمكن القول إن مؤسسة نفضال وحدة الوادي تسير في الطريق الصحيح نحو استدامة الموارد، لكنها تحتاج إلى تعزيز ثقافة الابتكار البيئي والتكنولوجيا الذكية.

■ البعد الثاني: المسؤولية البيئية:

8. "تشارك المؤسسة في حملات توعوية حول حماية البيئة وتدعم المبادرات البيئية في المجتمع المحلي" بلغ المتوسط الحسابي للفقرة (08) 3.60، والانحراف المعياري = 1.156، وهذا يدل أن هناك مشاركة ملحوظة من المؤسسة في النشاط البيئي المجتمعي، لكنها قد تكون متفاوتة بين الفروع أو الوحدات.

9. "توفر المؤسسة برامج تدريبية لموظفيها حول كيفية تقليل التأثير البيئي وتشجيعهم على المشاركة في الفعاليات البيئية" بلغ المتوسط الحسابي للفقرة (09) 3.49، والانحراف المعياري = 1.079، ويظهر ذلك اهتمامًا بتكوين وعي بيئي داخلي لدى العاملين، وهو توجه إيجابي.

10. "تحرص المؤسسة على إنتاج سلع صديقة للبيئة تلي احتياجات المستهلكين" بلغ المتوسط الحسابي للفقرة (10) 3.58، والانحراف المعياري 1.138، وتعكس هذه النتيجة وجود توجه نحو الابتكار الأخضر في المنتجات، لكن بدرجة متوسطة.

11. "تشارك المؤسسة في مبادرات التشجير والحفاظ على التنوع البيئي" بلغ المتوسط الحسابي للفقرة (11) 3.62، والانحراف المعياري 1.093، وهو مؤشر إيجابي جدًا يدل على التزام فعلي في الأنشطة البيئية المباشرة.

12. "تقدم المؤسسة دعمًا ماليًا ومعنويًا للمشاريع البيئية المجتمعية" بلغ المتوسط الحسابي للفقرة (12) 3.47، والانحراف المعياري 0.968، وهو ما يدل على وجود دعم ملموس لهذه المشاريع، لكنه ليس بدرجة مرتفعة جدًا، ما يشير لإمكانية تحسين هذا الجانب.

13. "تعتمد المؤسسة سياسات شفافة حول تأثيرها البيئي وجهودها في الحد منه" بلغ المتوسط الحسابي للفقرة (13) 3.16، والانحراف المعياري 1.278، هذه الفقرة تسجل أدنى تقييم ضمن البعد، ما يدل على ضعف في الشفافية أو غياب نشر المعلومات البيئية بشكل كافٍ.

14. "تسعى المؤسسة إلى تحسين وعي العملاء حول أهمية الاستهلاك المستدام" بلغ المتوسط الحسابي للفقرة (14)، 3.31، الانحراف المعياري 1.104، يمكن القول أن هناك جهود توعوية موجهة للجمهور، لكنها لا تزال بحاجة للتوسيع.

المتوسط العام للبعد بلغ 3.4603، والانحراف المعياري = 0.78889، وبناءً على هذه النتائج يمكن الاستنتاج أن مؤسسة نفضال وحدة الوادي تملك أسسًا قوية في المسؤولية البيئية، لكنها تحتاج إلى تعزيز الشفافية البيئية والتواصل الخارجي بشأن التزاماتها البيئية.

■ البعد الثالث : الامتثال البيئي

15. "تلتزم المؤسسة بتطبيق جميع القوانين البيئية المعمول بها دون استثناء وتمتلك وثائق رسمية تثبت توافقها مع التشريعات البيئية" بلغ المتوسط الحسابي للفقرة (15)، 3.04، والانحراف المعياري 1.205، هذه النتيجة تُعد ضعيفة نسبياً، ما يشير إلى وجود قصور في الالتزام الصارم أو في التوثيق الرسمي لهذا الالتزام.
16. "تخضع المؤسسة لتدقيق بيئي دوري لضمان الامتثال للمعايير البيئية وتتعاون مع الجهات الرقابية" بلغ المتوسط الحسابي للفقرة (16)، 3.13، والانحراف المعياري 1.140، وهو ما يدل أن التدقيق البيئي موجود لكن بدرجة محدودة، ما قد يدل على طابعه غير المنتظم أو غيابه في بعض الفترات.
17. "توفر المؤسسة دورات تدريبية دورية للموظفين حول القوانين البيئية وتفرض عقوبات على أي مخالفة" بلغ المتوسط الحسابي للفقرة (17)، 3.62، والانحراف المعياري 1.114، هذه الفقرة تسجل أعلى تقييم في هذا البعد، مما يعكس وعياً داخلياً جيداً بالتشريعات البيئية، ولو أن التطبيق العملي قد لا يكون دائماً بنفس المستوى.
18. "تطبق المؤسسة برامج لمراقبة وتقليل الانبعاثات الصناعية" بلغ المتوسط الحسابي للفقرة (18)، 3.73، والانحراف المعياري 1.074، وهو مؤشر إيجابي جداً على وجود توجه تقني فعال نحو الالتزام البيئي العملي.
19. "تلتزم المؤسسة باستخدام مواد ومعدات تتوافق مع المعايير البيئية المطلوبة" بلغ المتوسط الحسابي للفقرة (19)، 3.20، والانحراف المعياري 1.236، وهو ما يعكس مستوى الالتزام بالمواصفات البيئية للمعدات متوسط، وتباين الآراء عالياً، ما قد يعكس تفاوتاً في الالتزام بين الأقسام أو المشاريع.
20. "يتم تحديث سياسات المؤسسة البيئية باستمرار لتتماشى مع المستجدات القانونية" بلغ المتوسط الحسابي للفقرة (20)، 3.51، والانحراف المعياري = 1.036، يدل على وجود مرونة في التكيف مع التغيرات القانونية، وهي نقطة إيجابية تعكس ديناميكية في العمل.
21. "تعد المؤسسة تقارير بيئية سنوية توضح مدى التزامها بالمعايير البيئية" بلغ المتوسط الحسابي للفقرة (21)، 3.36، والانحراف المعياري = 1.026، وهو ما يدل أن إعداد التقارير موجود لكنه ليس منتظماً بدرجة كافية حسب هذا المتوسط.

المتوسط العام للبعد بلغ 3.37 والانحراف المعياري = 0.75862، وحسب النتائج يمكن القول أنه على الرغم من وجود مؤشرات إيجابية للامتثال البيئي، إلا أن مؤسسة نفضال وحدة الوادي بحاجة إلى تعزيز آليات الرقابة الداخلية، التوثيق، والتفاعل الرسمي مع الجهات الرقابية لضمان الشفافية القانونية.

تظهر نتائج المحور أن مؤسسة نفضال - وحدة ولاية الوادي تبني ممارسات بيئية بدرجة جيدة إجمالاً، حيث يوجد اهتمام ملحوظ بترشيد الموارد، والمشاركة في الأنشطة البيئية، بالإضافة إلى تدريب الموظفين وتطبيق برامج للحد من الانبعاثات.

مع ذلك، فإن هناك بعض نقاط الضعف التي تستدعي المعالجة، أبرزها:

■ غياب الشفافية البيئية الكافية (مثل ضعف التقارير البيئية المنتظمة).

■ ضعف نسبي في آليات التوثيق والرقابة الرسمية للامتثال البيئي.

■ تفاوت التطبيق بين الأقسام أو الممارسات، حسب تباين الانحرافات المعيارية في بعض الفقرات.

الفرع الثاني: عرض وتحليل استجابات أفراد المجتمع نحو المحور الثاني الأداء الاقتصادي للمؤسسة: حيث تناول

المحور الثاني لأداة الدراسة الأداء الاقتصادي، وهو يمثل المتغير التابع في دراستنا، وسيتم من خلال ما يلي تحليل النتائج

التي تم التوصل إليها باستخدام المتوسط الحسابي، والجدول التالي يوضح ذلك:

الجدول (2-16): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات المحور الثاني.

الرقم	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الموافقة	مستوى الدلالة
22	3.58	1.097	موافق	مرتفع
23	2.91	1.221	محايد	متوسط
24	3.24	1.111	محايد	متوسط
25	3.93	0.915	موافق	مرتفع
26	4.16	0.952	موافق	مرتفع
27	3.91	0.973	موافق	مرتفع
28	4.00	1.022	موافق	مرتفع
29	3.89	1.112	موافق	مرتفع
30	4.11	0.959	موافق	مرتفع
31	4.22	0.876	موافق	مرتفع
32	4.02	0.917	موافق	مرتفع

مرتفع	موافق	1.261	3.96	33
متوسط	محايد	1.147	3.16	34
مرتفع	موافق	1.254	3.47	35
متوسط	محايد	1.300	3.24	36
مرتفع	موافق	0.968	4.20	37
مرتفع	موافق	1.092	3.89	38
مرتفع	موافق	1.033	4.02	39
مرتفع	موافق	1.043	3.96	40
مرتفع	موافق	0.944	4.20	41
مرتفع جدا	موافق بشدة	0.876	4.22	42
مرتفع	موافق	0.685	3.82	المحور ككل

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSSV27.

نلاحظ من خلال الجدول:

22. "يساهم الالتزام البيئي في تقليل التكاليف التشغيلية وتحسين كفاءة استخدام الموارد". بلغ المتوسط الحسابي للفقرة (22) 3.58، وبلغ الانحراف المعياري 1.097، ويشير هذا المتوسط إلى موافقة معتدلة من طرف المبحوثين على أن الالتزام البيئي يساهم في تقليل التكاليف التشغيلية وتحسين كفاءة الموارد.

23. "تؤدي سياسات الاستدامة إلى زيادة فرص الحصول على تمويل واستثمارات". بلغ المتوسط الحسابي للفقرة (23)، 2.91، وبلغ الانحراف المعياري 1.221، يعكس اتفاقا منخفضا نسبيا، مما يدل على أن المبحوثين ليسوا على قناعة قوية بأن الاستدامة ترتبط بجذب التمويلات. كما أن تشتت الآراء كان واضحا.

24. "يساعد الامتثال البيئي في تجنب الغرامات القانونية المؤثرة على الأرباح". بلغ المتوسط الحسابي للفقرة (24)، 3.24، وبلغ الانحراف المعياري 1.111، ويدل على أن هناك اتفاق معتدل على أهمية الامتثال البيئي لتجنب الغرامات وتحسين الأرباح، مع تباين متوسط في وجهات النظر.

25. "يساهم الالتزام البيئي في تحسين سمعة المؤسسة، مما يزيد من فرص تحقيق مبيعات أعلى". بلغ المتوسط الحسابي للفقرة (25)، 3.93، فيما بلغ الانحراف المعياري 0.915، ويشير هذا المتوسط المرتفع إلى اتفاق كبير على أن السمعة البيئية تؤثر إيجابيا على المبيعات.

26. "تستفيد المؤسسة ماليا من إعادة التدوير وتقليل الهدر الإنتاجي". بلغ المتوسط الحسابي للفقرة (26)، 4.16، وبلغ الانحراف المعياري 0.952، هناك اتفاق قوي بين أفراد العينة على الفائدة الاقتصادية المباشرة من إعادة التدوير وتقليل الهدر، مع استقرار في الآراء.

27. "يساهم التوجه نحو التكنولوجيا البيئية في فتح أسواق جديدة وزيادة العائدات". بلغ المتوسط الحسابي للفقرة (27)، 3.91، والانحراف المعياري 0.973، هذا المتوسط المرتفع يعكس اقتناعا كبيرا بأن التكنولوجيا البيئية تفتح فرصا تجارية جديدة.

28. "يؤثر تحسين الأداء البيئي إيجابيا على القيمة السوقية للمؤسسة وتحقيق وفورات على المدى الطويل". بلغ المتوسط الحسابي للفقرة (28)، 4.00، والانحراف المعياري = 1.022، يوجد اتفاق قوي على الأثر الإيجابي للأداء البيئي على القيمة السوقية والوفورات، رغم وجود بعض التباين في الآراء.

يتضح من تحليل الفقرات السبع الأولى أن أفراد العينة من موظفي مؤسسة نפטال وحدة الوادي يتفقدون عموما على أن الالتزام البيئي يعزز من الجوانب المالية للمؤسسة، سواء من خلال تقليل التكاليف، تحسين السمعة، أو فتح آفاق تمويلية وأسواق جديدة. كما تشير المتوسطات العالية نسبيا (معظمها بين 3.58 و 4.16) إلى أن للأداء البيئي دورا ملموسا في تحسين النتائج الاقتصادية، رغم أن بعض الفقرات (مثل التمويل) أظهرت ترددا واضحا.

29. "يساعد الالتزام البيئي على تحسين صورة المؤسسة لدى العملاء". بلغ المتوسط الحسابي للفقرة (29)، 3.89، والانحراف المعياري = 1.112، يدل على اتفاق قوي بين المبحوثين على أن الالتزام البيئي يعزز من الصورة الذهنية للمؤسسة.

30. "يفضل العملاء التعامل مع الشركات التي تلتزم بالمعايير البيئية". بلغ المتوسط الحسابي للفقرة (30)، 4.11، والانحراف المعياري = 0.959، يعكس هذا المتوسط العالي اتفاقا واضحا بأن الالتزام البيئي يزيد من جاذبية المؤسسة لدى العملاء.

31. "يؤدي الإنتاج المستدام إلى تعزيز تنافسية المؤسسة في السوق". بلغ المتوسط الحسابي للفقرة (31)، 4.22، والانحراف المعياري = 0.876، هذا أحد أعلى المتوسطات، مما يعبر عن قناعة راسخة بأن الاستدامة تعزز من القدرة التنافسية.

32. "يساهم تسويق المنتجات البيئية في جذب مستهلكين واعين بيئياً". بلغ المتوسط الحسابي للفقرة (32)، 4.02، والانحراف المعياري = 0.917، هناك اتفاق واسع على أن المنتجات البيئية تلقى اهتماماً متزايداً من شريحة من العملاء.

33. "تؤدي الممارسات البيئية إلى خلق فرص تسويقية جديدة". بلغ المتوسط الحسابي للفقرة (33)، 3.96، والانحراف المعياري 1.261، يوجد اتفاق ملحوظ حول الدور التسويقي للإجراءات البيئية، رغم وجود تباين نسبي.

34. "يعزز الالتزام البيئي فرص المؤسسة في الحصول على شراكات استراتيجية". بلغ المتوسط الحسابي للفقرة (34)، 3.16، والانحراف المعياري 1.147، يشير هذا إلى موافقة منخفضة نسبياً، حيث يرى بعض المبحوثين أن الربط بين البيئة والشراكات ليس مباشراً دائماً.

35. "يساعد الاهتمام بالمسؤولية البيئية في رفع رضا العملاء وتعزيز مكانة المؤسسة". بلغ المتوسط الحسابي للفقرة (35)، 3.47، والانحراف المعياري 1.254، هناك اتفاق معتدل على هذا الأثر، مع تباين ملحوظ في الآراء. تشير الفقرات السابقة إلى وجود إدراك قوي لدى المبحوثين بأن الممارسات البيئية لا تعود فقط بالنفع المالي بل أيضاً تعزز من موقع مؤسسة نפטال وحدة الوادي في السوق وتزيد من رضا العملاء. القيم المرتفعة للمتوسطات (أكثرها فوق 4) تعكس اقتناعاً متزايداً بأهمية البعد التسويقي للبيئة، مع استثناء بعض الفقرات ذات المتوسط الأقل والتي تعكس تشككاً في الربط بين البيئة والتحالفات الإستراتيجية.

36. "يؤدي الالتزام بالمعايير البيئية إلى تحسين كفاءة العمليات الإنتاجية". بلغ المتوسط الحسابي للفقرة (36)، 3.24، والانحراف المعياري 1.300، توجد موافقة معتدلة مع تباين واسع في وجهات النظر.

37. "تقلل المؤسسة من استهلاك المواد الخام عبر تبني تقنيات نظيفة". بلغ المتوسط الحسابي للفقرة (37)، 4.20، والانحراف المعياري 0.968، توجد موافقة معتدلة مع تباين واسع في وجهات النظر.

38. "يؤدي تبني معايير الاستدامة إلى تقليل الأعطال في خطوط الإنتاج". بلغ المتوسط الحسابي للفقرة (38)، 3.89، والانحراف المعياري 1.092، توافق قوي نسبياً على دور الاستدامة في تحسين الاستمرارية والإنتاجية

39. "يساعد التحول إلى الإنتاج المستدام على تحسين جودة المنتجات". بلغ المتوسط الحسابي للفقرة (39)، 4.02، والانحراف المعياري 1.033، يعكس اتفاقاً واسعاً على العلاقة بين الاستدامة وجودة المنتج.

40. "تعتمد المؤسسة على تقنيات متقدمة لزيادة الكفاءة وتقليل النفقات". بلغ المتوسط الحسابي للفقرة (40)، 3.96، والانحراف المعياري 1.043، يشير إلى التزام واضح بالتكنولوجيا البيئية لرفع الكفاءة.

41. "تؤدي السياسات البيئية إلى خلق بيئة عمل آمنة وتحفيز الموظفين". بلغ المتوسط الحسابي للفقرة (41)، 4.20، والانحراف المعياري 0.944، يعكس اتفاقا كبيرا على أن السياسات البيئية تؤثر أيضا على رأس المال البشري.

42. "يساعد استخدام معدات صديقة للبيئة في تحسين استدامة الإنتاج وكفاءة التشغيل". بلغ المتوسط الحسابي للفقرة (42)، 4.22، والانحراف المعياري = 0.876، من أقوى المؤشرات على فاعلية التوجه البيئي في الأداء الداخلي للمؤسسة.

القيم المرتفعة عموما في هذا البعد تعكس قناعة بأهمية الأداء البيئي في تحسين الكفاءة التشغيلية، تقليل الأعطال، ترشيد الموارد، وتحفيز العاملين. هذا البعد يظهر أحد أوضح أشكال الربط بين البيئة ونتائج العمل الملموسة داخل مؤسسة نפטال وحدة الوادي.

يتضح من خلال تحليل المحور أن هناك إجماعا نسبيا من أفراد العينة من موظفي مؤسسة نפטال وحدة الوادي على أن المسؤولية البيئية تساهم في تحسين الأداء الاقتصادي للمؤسسة من خلال عدة أبعاد:

- تحسين السمعة ورضا العملاء.
- تقليل التكاليف وتعزيز الكفاءة.
- تعزيز التنافسية وفتح أسواق جديدة.
- تحسين ظروف العمل وتحفيز العاملين.

رغم أن بعض الفقرات سجلت متوسطات منخفضة (خاصة المرتبطة بالتمويل أو الشراكات)، إلا أن التوجه العام للدراسة يعكس إدراكا إيجابيا قويا للعلاقة بين الأداء البيئي والمردودية الاقتصادية.

المطلب الثالث: اختبار الفرضيات وتحليل النتائج: سنعرض في هذا المطلب اختبار صحة الفرضيات وتحليل النتائج المتوصل إليها ومناقشتها.

الفرع الأول: اختبار الفرضيات الفرعية: سنقوم من خلال هذا العنصر القيام باختبار الفرضيات الفرعية لدراسنا وعددها (02) فرضيات.

أولاً: اختبار الفرضية الفرعية الأولى: وكان نصها كما يلي: "يوجد تأثير معنوي ذو دلالة إحصائية بين الإدارة المستدامة للموارد والأداء الاقتصادي لمؤسسة نפטال وحدة الوادي عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 005$)؛"

➤ **الفرضية الصفرية H_0 :** لا يوجد تأثير معنوي ذو دلالة إحصائية بين الإدارة المستدامة للموارد والأداء الاقتصادي لمؤسسة نפטال وحدة الوادي عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 005$).

➤ **الفرضية البديلة H_1 :** يوجد تأثير معنوي ذو دلالة إحصائية بين الإدارة المستدامة للموارد والأداء الاقتصادي لمؤسسة نפטال وحدة الوادي عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 005$).

للتأكد من صحة هذه الفرضية قمنا بتحليل العلاقة بين متغير الإدارة المستدامة للموارد ومتغير الأداء الاقتصادي للمؤسسة من خلال معادلة الانحدار الخطي البسيط Simple Regression وباعتماد على برنامج SPSS V 27 حيث تحصلنا على النتائج المبينة في الجداول أدناه:

الجدول (2-17): نتائج تحليل الانحدار البسيط:

Récapitulatif des modèles				
Modèle	R	R-deux	R-deux ajusté	Erreur standard de l'estimation
1	,579 ^a	,335	,319	,52765

a. Prédicteurs : (Constante), الإدارة المستدامة للموارد

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSSV27.

بالنظر إلى الجدول أعلاه نلاحظ أن معامل الارتباط R بين المتغير المستقل (الإدارة المستدامة للموارد) والتابع (الأداء الاقتصادي للمؤسسة) قد بلغ (0.579) وهو ما نسبته (57.9 %)، كما أن معامل التحديد R^2 يساوي (0.319) أي نسبته (31.9 %) عند مستوى معنوية أقل من 5 %، أي أن متغير الإدارة المستدامة للموارد يفسر تعزيز الأداء الاقتصادي لمؤسسة نפטال وحدة الوادي بنسبة (31.9 %)، والنسبة الباقية هي لمتغيرات أخرى لم تدرج في النموذج.

الجدول (2- 18): تحليل التباين:

ANOVA ^a

Modèle	Somme des carrés	Ddl	Carré moyen	F	Sig.
1 Régression	6,029	1	6,029	21,654	,000 ^b
De Student	11,972	43	,278		
Total	18,001	44			

a. Variable dépendante : الأداء الاقتصادي للمؤسسة

b. Prédicteurs : (Constante), الإدارة المستدامة للموارد

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSSV27.

يوضح الجدول أعلاه أن قيمة $F=21.654$ المحسوبة وهي أكبر من القيمة الجدولية عند درجتي الحرية (45، 1) وهذا يعني أن نموذج الانحدار الخطي البسيط معنوي، وبما أن مستوى الدلالة $\text{sig}=0.000$ وهو أقل من 0.05 ($\alpha \leq$) (005) مستوى الدلالة الإحصائية المعتمدة، ومنه نستنتج وجود أثر إيجابي ذو دلالة إحصائية للإدارة المستدامة للموارد في تعزيز الأداء الاقتصادي لمؤسسة نفضال وحدة الوادي؛

الجدول (2- 19): اختبار المعاملات المؤثرة في النموذج:

Coefficients ^a

Modèle	Coefficients non standardisés		Coefficients standardisés		Sig.
	B	Erreur standard	Bêta	t	
1 (Constante)	2,299	,342		6,730	,000
الإدارة المستدامة للموارد	,437	,094	,579	4,653	,000

a. Variable dépendante : الأداء الاقتصادي للمؤسسة

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSSV27.

من الجدول أعلاه نجد أن ميل متغير الأداء الاقتصادي للمؤسسة موجب مما يعكس العلاقة الطردية بين تعزيزه وبين الإدارة المستدامة للموارد.

وعليه وبناء على ما سبق نرفض الفرضية الصفرية التي تنص على أنه: "لا يوجد تأثير معنوي ذو دلالة إحصائية بين الإدارة المستدامة للموارد والأداء الاقتصادي لمؤسسة نفضال وحدة الوادي عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 005$)" ونقبل الفرضية البديلة التي تنص على أنه: "يوجد تأثير معنوي ذو دلالة إحصائية بين الإدارة المستدامة للموارد والأداء الاقتصادي لمؤسسة نفضال وحدة الوادي عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 005$)، ومنه يمكننا القول إن الفرضية الفرعية الأولى محققة.

ثانياً: اختبار الفرضية الفرعية الثانية: وكان نصها كما يلي: "يوجد تأثير معنوي ذو دلالة إحصائية بين المسؤولية البيئية الاجتماعية والأداء الاقتصادي لمؤسسة نפטال وحدة الوادي عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 005$)؛"

➤ الفرضية الصفرية H_0 : لا يوجد تأثير معنوي ذو دلالة إحصائية بين المسؤولية البيئية الاجتماعية والأداء الاقتصادي لمؤسسة نפטال وحدة الوادي عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 005$).

➤ الفرضية البديلة H_1 : يوجد تأثير معنوي ذو دلالة إحصائية بين المسؤولية البيئية الاجتماعية والأداء الاقتصادي لمؤسسة نפטال وحدة الوادي عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 005$).

للتأكد من صحة هذه الفرضية قمنا بتحليل العلاقة بين متغير المسؤولية البيئية الاجتماعية ومتغير الأداء الاقتصادي للمؤسسة من خلال معادلة الانحدار الخطي البسيط Simple Regression وبالاعتماد على برنامج SPSS V 27 حيث تحصلنا على النتائج المبينة في الجداول أدناه:

الجدول (2-20): نتائج تحليل الانحدار البسيط:

Récapitulatif des modèles

Modèle	R	R-deux	R-deux ajusté	Erreur standard de l'estimation
1	,508 ^a	,258	,240	,55748

a. Prédictors : (Constante), المسؤولية البيئية الاجتماعية

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSSV27.

بالنظر إلى الجدول أعلاه نلاحظ أن معامل الارتباط R بين المتغير المستقل (المسؤولية البيئية الاجتماعية) والتابع (الأداء الاقتصادي للمؤسسة) قد بلغ (0.508) وهو ما نسبته (50.8 %)، كما أن معامل التحديد R^2 يساوي (0.240) أي نسبته (24.0 %) عند مستوى معنوية أقل من 5 %، أي أن متغير المسؤولية البيئية الاجتماعية يفسر تعزيز الأداء الاقتصادي لمؤسسة نפטال وحدة الوادي بنسبة (24.0 %)، والنسبة الباقية هي لمتغيرات أخرى لم تدرج في النموذج.

الجدول (2- 21): تحليل التباين:

ANOVA ^a

Modèle		Somme des carrés	Ddl	Carré moyen	F	Sig.
1	Régression	4,637	1	4,637	14,920	,000 ^b
	De Student	13,364	43	,311		
	Total	18,001	44			

a. Variable dépendante : الأداء الاقتصادي للمؤسسة

b. Prédicteurs : (Constante), المسؤولية البيئية

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSSV27.

يوضح الجدول أعلاه أن قيمة $F=14.920$ المحسوبة وهي أكبر من القيمة الجدولية عند درجتى الحرية (45، 1) وهذا يعني أن نموذج الانحدار الخطي البسيط معنوي، وبما أن مستوى الدلالة $\text{sig}=0.000$ وهو أقل من 0.05 ($\alpha \leq$) (005) مستوى الدلالة الإحصائية المعتمدة، ومنه نستنتج وجود أثر إيجابي ذو دلالة إحصائية المسؤولية البيئية الاجتماعية في تعزيز الأداء الاقتصادي لمؤسسة نفضال وحدة الوادي؛

الجدول (2- 22): اختبار المعاملات المؤثرة في النموذج:

Coefficients ^a

Modèle		Coefficients non standardisés	Erreur standard	Coefficients standardisés	T	Sig.
1	(Constante)	2,395	,385		6,228	,000
	البيئية المسؤولية	,411	,106	,508	3,863	,000

a. Variable dépendante : الأداء الاقتصادي للمؤسسة

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSSV27.

من الجدول أعلاه نجد أن ميل متغير الأداء الاقتصادي للمؤسسة موجب مما يعكس العلاقة الطردية بين تعزيزه وبين المسؤولية البيئية الاجتماعية.

وعليه وبناء على ما سبق نرفض الفرضية الصفرية التي تنص على أنه: "لا يوجد تأثير معنوي ذو دلالة إحصائية بين المسؤولية البيئية الاجتماعية والأداء الاقتصادي لمؤسسة نفضال وحدة الوادي عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 005$)" ونقبل الفرضية البديلة التي تنص على أنه: " يوجد تأثير معنوي ذو دلالة إحصائية بين المسؤولية البيئية الاجتماعية والأداء

الاقتصادي لمؤسسة نفضال وحدة الوادي عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 005$)، ومنه يمكننا القول أن **الفرضية الفرعية الثانية محققة**.

ثالثاً: اختبار الفرضية الفرعية الثالثة: وكان نصها كما يلي: "يوجد تأثير معنوي ذو دلالة إحصائية بين الامتثال البيئي والأداء الاقتصادي لمؤسسة نفضال وحدة الوادي عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 005$)؛"

➤ **الفرضية الصفرية H0:** لا يوجد تأثير معنوي ذو دلالة إحصائية بين الامتثال البيئي والأداء الاقتصادي لمؤسسة نفضال وحدة الوادي عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 005$).

➤ **الفرضية البديلة H1:** يوجد تأثير معنوي ذو دلالة إحصائية بين الامتثال البيئي والأداء الاقتصادي لمؤسسة نفضال وحدة الوادي عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 005$).

للتأكد من صحة هذه الفرضية قمنا بتحليل العلاقة بين متغير الامتثال البيئي ومتغير الأداء الاقتصادي للمؤسسة من خلال معادلة الانحدار الخطي البسيط Simple Regression وبالاعتماد على برنامج SPSS V 27 حيث تحصلنا على النتائج المبينة في الجداول أدناه:

الجدول (2- 23): نتائج تحليل الانحدار البسيط:

Récapitulatif des modèles				
Modèle	R	R-deux	R-deux ajusté	Erreur standard de l'estimation
1	,641 ^a	,411	,397	,49664

a. **الامتثال البيئي (Constante), Prédictors :**

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSSV27.

بالنظر إلى الجدول أعلاه نلاحظ أن معامل الارتباط R بين المتغير المستقل (الامتثال البيئي) والتابع (الأداء الاقتصادي للمؤسسة) قد بلغ (0.641) وهو ما نسبته (64.1 %)، كما أن معامل التحديد R^2 يساوي (0.397) أي نسبته (39.7 %) عند مستوى معنوية أقل من 5 %، أي أن متغير الامتثال البيئي يفسر تعزيز الأداء الاقتصادي لمؤسسة نفضال وحدة الوادي بنسبة (39.7 %)، والنسبة الباقية هي لمتغيرات أخرى لم تدرج في النموذج.

الجدول (2- 24): تحليل التباين:

ANOVA ^a

Modèle	Somme des carrés	Ddl	Carré moyen	F	Sig.
1 Régression	7,395	1	7,395	29,981	,000 ^b
De Student	10,606	43	,247		
Total	18,001	44			

a. Variable dépendante : الأداء الاقتصادي للمؤسسة

b. Prédictors : (Constante), الامتثال البيئي

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSSV27.

يوضح الجدول أعلاه أن قيمة $F=20.981$ المحسوبة وهي أكبر من القيمة الجدولية عند درجتى الحرية (45، 1) وهذا يعني أن نموذج الانحدار الخطي البسيط معنوي، وبما أن مستوى الدلالة $\text{sig}=0.000$ وهو أقل من 0.05 ($\alpha \leq$) (005) مستوى الدلالة الإحصائية المعتمدة، ومنه نستنتج وجود أثر إيجابي ذو دلالة إحصائية للامتثال البيئي في تعزيز الأداء الاقتصادي لمؤسسة نفضال وحدة الوادي؛

الجدول (2- 25): اختبار المعاملات المؤثرة في النموذج:

Coefficients ^a

Modèle	B	Erreur standard	Coefficients non standardisés	Coefficients standardisés	t	Sig.
1 (Constante)	1,939	,356			5,449	,000
الامتثال البيئي	,558	,102		,641	5,476	,000

a. Variable dépendante : الأداء الاقتصادي للمؤسسة

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSSV27.

من الجدول أعلاه نجد أن ميل متغير الأداء الاقتصادي للمؤسسة موجب مما يعكس العلاقة الطردية بين تعزيزه وبين الامتثال البيئي.

وعليه وبناء على ما سبق نرفض الفرضية الصفرية التي تنص على أنه: "لا يوجد تأثير معنوي ذو دلالة إحصائية بين الامتثال البيئي والأداء الاقتصادي لمؤسسة نفضال وحدة الوادي عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 005$)" ونقبل الفرضية

البديلة التي تنص على أنه: " يوجد تأثير معنوي ذو دلالة إحصائية بين الامتثال البيئي والأداء الاقتصادي لمؤسسة نפטال وحدة الوادي عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 005$)، ومنه يمكننا القول أن **الفرضية الفرعية الثالثة محققة**.

الفرع الثاني: اختبار الفرضية الرئيسية: وكان نصها كما يلي: " يوجد تأثير معنوي ذو دلالة إحصائية بين المسؤولية البيئية والأداء الاقتصادي لمؤسسة نפטال وحدة الوادي عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 005$)؛"

➤ **الفرضية الصفرية H0:** لا يوجد تأثير معنوي ذو دلالة إحصائية بين المسؤولية البيئية والأداء الاقتصادي لمؤسسة نפטال وحدة الوادي عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 005$).

➤ **الفرضية البديلة H1:** يوجد تأثير معنوي ذو دلالة إحصائية بين المسؤولية البيئية والأداء الاقتصادي لمؤسسة نפטال وحدة الوادي عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 005$).

للتأكد من صحة هذه الفرضية قمنا بتحليل العلاقة بين متغير المسؤولية البيئية ومتغير الأداء الاقتصادي للمؤسسة من خلال معادلة الانحدار الخطي البسيط Simple Regression وبالاعتماد على برنامج SPSS V 27 حيث تحصلنا على النتائج المبينة في الجداول أدناه:

الجدول (2-26): نتائج تحليل الانحدار البسيط:

Récapitulatif des modèles

Modèle	R	R-deux	R-deux ajusté	Erreur standard de l'estimation
1	,692 ^a	,479	,467	,46699

a. Prédicteurs : (Constante), المسؤولية البيئية

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSSV27.

بالنظر إلى الجدول أعلاه نلاحظ أن معامل الارتباط R بين المتغير المستقل (المسؤولية البيئية) والتابع (الأداء الاقتصادي للمؤسسة) قد بلغ (0.692) وهو ما نسبته (69.2 %)، كما أن معامل التحديد R^2 يساوي (0.467) أي نسبته (46.7 %) عند مستوى معنوية أقل من 5 %، أي أن متغير المسؤولية البيئية يفسر تعزيز الأداء الاقتصادي لمؤسسة نפטال وحدة الوادي بنسبة (46.7 %)، والنسبة الباقية هي لمتغيرات أخرى لم تدرج في النموذج.

الجدول (2- 27): تحليل التباين:

ANOVA ^a						
Modèle		Somme des carrés	Ddl	Carré moyen	F	Sig.
1	Régression	8,623	1	8,623	39,543	,000 ^b
	De Student	9,377	43	,218		
	Total	18,001	44			

a. Variable dépendante : الأداء الاقتصادي للمؤسسة

b. Prédicteurs : (Constante), المسؤولية البيئية

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSSV27.

يوضح الجدول أعلاه أن قيمة $F=39.543$ المحسوبة وهي أكبر من القيمة الجدولية عند درجتى الحرية (45، 1) وهذا يعني أن نموذج الانحدار الخطي البسيط معنوي، وبما أن مستوى الدلالة $\text{sig}=0.000$ وهو أقل من 0.05 ($\alpha \leq$) (005) مستوى الدلالة الإحصائية المعتمدة، ومنه نستنتج وجود أثر إيجابي ذو دلالة إحصائية للمسؤولية البيئية في تعزيز الأداء الاقتصادي لمؤسسة نفضال وحدة الوادي؛

الجدول (2- 28): اختبار المعاملات المؤثرة في النموذج:

Coefficients ^a					
Modèle		Coefficients non standardisés		Coefficients standardisés	Sig.
		B	Erreur standard	Bêta	
1	(Constante)	1,693	,349		,000
	المسؤولية البيئية	,623	,099	,692	,000

a. Variable dépendante : الأداء الاقتصادي للمؤسسة

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSSV27.

من الجدول أعلاه نجد أن ميل متغير الأداء الاقتصادي للمؤسسة موجب مما يعكس العلاقة الطردية بين تعزيزه وبين المسؤولية البيئية.

وعليه وبناء على ما سبق نرفض الفرضية الصفرية التي تنص على أنه: "لا يوجد تأثير معنوي ذو دلالة إحصائية بين المسؤولية البيئية والأداء الاقتصادي لمؤسسة نفضال وحدة الوادي عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 005$)" ونقبل الفرضية البديلة التي تنص على أنه: "يوجد تأثير معنوي ذو دلالة إحصائية بين المسؤولية البيئية والأداء الاقتصادي لمؤسسة نفضال وحدة الوادي عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 005$)، ومنه يمكننا القول أن الفرضية الرئيسية محققة.

خلاصة الفصل: لقد تم التطرق من خلال هذا الفصل إلى تقديم عام لمؤسسة نفضال وحدة الوادي، والتي كانت محل دراستنا الميدانية حيث تم الوقوف على مساهمة التزام المؤسسة بالمسؤولية البيئية في تعزيز الأداء الاقتصادي لها، كما تم إجراء دراسة إحصائية لآراء عينة عشوائية تقدر بـ (45) مفردة من موظفي المؤسسة، وتمت المعالجة الإحصائية للبيانات عن طريق برنامج SPSS.



خاتمة:

شهدت العقود الأخيرة تحولا جذريا في المفاهيم التقليدية التي تحكم العلاقة بين المؤسسة والبيئة المحيطة بها، فلم يعد الأداء الاقتصادي يقاس فقط بحجم المبيعات أو الأرباح، بل أصبح يرتبط بمدى قدرة المؤسسة على التكيف مع التحولات البيئية والاجتماعية، وتبني ممارسات مسؤولة ومستدامة.

ويأتي هذا التحول استجابة للضغوط المتزايدة من قبل العملاء، والمستثمرين، والمشرعين، والمجتمع المدني، الذين أصبحوا يولون أهمية متزايدة لمسؤولية المؤسسة تجاه البيئة والمجتمع.

وفي هذا السياق، برز مفهوم المسؤولية البيئية بوصفه أحد أبرز ركائز التنمية المستدامة وأداة استراتيجية لتعزيز الأداء الاقتصادي، لا سيما في ظل ما تواجهه المؤسسات من تحديات تتعلق بندرة الموارد، وارتفاع تكاليف الإنتاج، وزيادة المنافسة.

وقد مكنت هذه الدراسة من بناء تصور علمي حول الكيفية التي يمكن بها توظيف المسؤولية البيئية كرافعة استراتيجية لتحسين الأداء الاقتصادي للمؤسسة، استنادا إلى نتائج تحليل استبيانات العاملين في مؤسسة نفطال وحدة الوادي

وخلصت الدراسة إلى عدد من النتائج التي ساعدت في الإجابة على هذه التساؤلات والفرضيات، كما تم تقديم مجموعة من التوصيات التي من شأنها تحسين مساهمة الالتزام بالمسؤولية البيئية في تعزيز الأداء الاقتصادي للمؤسسات.

أولا. النتائج: تم التوصل في دراستنا إلى عدة نتائج نظرية وتطبيقية هي:

I. النتائج النظرية: خصلنا من خلال الفصل النظري لدرستنا إلى عديد النتائج وفيما يلي نورد بعضها على سبيل الاختصار لا الحصر:

- المسؤولية البيئية هي قيام المؤسسات بإدماج البعد البيئي في ممارساتها سعيا منها لتحسين علاقتها بالبيئة من خلال حماية الموارد من الهدر والاستنزاف والتقليل من الآثار السلبية المضرّة بها، والمساهمة في تطويرها وتحسينها بالبحث عن طرق وأساليب وتقنيات جديدة للمحافظة عليها، وتتجاوز هذه المسؤولية الامتثال التنظيمي لتشمل مبادرات طوعية تسهم في تحقيق التنمية المستدامة، مثل استخدام الطاقة المتجددة وتعد المسؤولية البيئية ركيزة أساسية في إطار المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات، حيث تؤثر بشكل مباشر على الأداء الاقتصادي والسمعة المؤسسية، كما تسهم في تعزيز العلاقة مع أصحاب المصلحة.

- للمسؤولية البيئية منافع كثيرة أهمها تقليل المخاطر المؤثرة على صحة وأمن الإنسان والناجمة عن الانبعاثات والإصدارات الصناعية.
- تم تصنيف مستويات المسؤولية البيئية وفقاً لتصنيف "روبنز" سنة 2001، وهي أربعة مستويات تتمثل في: الأخضر الداكن المستدام، الأخضر الاستراتيجي، الضوء الأخضر الوقائي، ومستوى الامتثال.
- يعتبر الأداء الاقتصادي المهمة الأساسية التي تسعى المؤسسة الاقتصادية إلى بلوغها ويتمثل في الفوائض الاقتصادية التي تجنيها المؤسسة من وراء تعظيم نواتجها، ويتم قياسه عادة باستخدام مقاييس الربحية بأنواعها المختلفة ويعتمد في ذلك على سجلات ودفاتر المنظمة أو المؤسسة محل التقييم، وكذلك ما تعدّه من قوائم وتقارير، ومن ثم فإن أدوات تقييم الأداء الاقتصادي هي التحليل المالي، ومؤشرات مالية.

II. النتائج التطبيقية: يمكننا تمييز النتائج التطبيقية لدراستنا إلى ما يلي:

1. نتائج عامة من الدراسة الميدانية: تم التوصل في دراستنا الميدانية إلى عدة نتائج أهمها أن ادماج المعايير البيئية

ضمن السياسات التشغيلية لمؤسسة نفطال وحدة الوادي ساهم في:

- القيادة لتقليل التكاليف التشغيلية من خلال ترشيد استهلاك الموارد وإعادة التدوير.
- تحسين سمعة المؤسسة لدى العملاء مما عزز فرصها التسويقية.
- فتح آفاق جديدة للشراكات والاستثمارات.
- رفع كفاءة العمليات الإنتاجية بفضل اعتماد تقنيات صديقة للبيئة.
- تعزيز ولاء العملاء والموظفين من خلال ترسيخ ثقافة مؤسساتية مسؤولة.

2. نتائج الفرضيات: فيما يلي عرض لنتائج فرضيات دراستنا:

1.2. الفرضية الرئيسية: يوجد تأثير معنوي ذو دلالة إحصائية لمساهمة المسؤولية البيئية بمختلف أبعادها في تعزيز

الأداء الاقتصادي لمؤسسة نفطال وحدة الوادي عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 005$)، وهي محققة.

2.2. الفرضيات الفرعية:

- الفرضية الفرعية الأولى: يوجد تأثير معنوي ذو دلالة إحصائية لمساهمة الإدارة المستدامة للموارد بمختلف أبعادها في تعزيز الأداء الاقتصادي لمؤسسة نفطال وحدة الوادي عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 005$)، وهي محققة.

- الفرضية الفرعية الثانية: يوجد تأثير معنوي ذو دلالة إحصائية لمساهمة المسؤولية البيئية كبعد في تعزيز الأداء

الاقتصادي لمؤسسة نفطال وحدة الوادي عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 005$)، وهي محققة.

- الفرضية الفرعية الثالثة: يوجد تأثير معنوي ذو دلالة إحصائية لمساهمة الامتثال البيئي في تعزيز الأداء الاقتصادي لمؤسسة نفطال وحدة الوادي عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 005$)، وهي محققة.

ثانيا: توصيات الدراسة:

- ضرورة دمج المسؤولية البيئية ضمن الرؤية الإستراتيجية للمؤسسات الاقتصادية.
- الاستثمار في التكنولوجيا النظيفة لتقليل الانبعاثات وتحسين الكفاءة التشغيلية.
- تدريب الموظفين على ممارسات الاستدامة البيئية كجزء من ثقافة العمل.
- تشجيع الشفافية في التقارير البيئية لتعزيز ثقة المتعاملين والمجتمع.
- تحفيز المؤسسات من قبل الدولة عبر إعفاءات ضريبية أو امتيازات عند التزامها البيئي.

ثالثا: آفاق الدراسة:

- العلاقة بين المسؤولية البيئية والميزة التنافسية في المؤسسات الصناعية.
- أثر تبني نظم الإدارة البيئية (ISO 14001) على الأداء المالي للمؤسسات.
- مقارنة بين المؤسسات العمومية والخاصة في مدى تبنيتها للمسؤولية البيئية.
- دور الثقافة التنظيمية في نجاح ممارسات الاستدامة داخل المؤسسات الاقتصادية.
- دراسة أثر التشريعات البيئية على الأداء الاستراتيجي للمؤسسات في الجزائر.



المراجع باللغة العربية

أولاً: الكتب العربية

1. أحمد توفيق جميل، (1986)، الإدارة المالية، دار النهضة العربي، بيروت.
2. الخطيب، محمد محمود، (2010)، الأداء المالي وأثره على عوائد أسهم الشركات المساهمة، دار الحامد، عمان.
3. القريشي، مدحت، (2005)، الاقتصاد الصناعي (الجزء الثاني)، دار وائل، عمان.
4. المحياوي، قاسم نايف علوان، (2006)، إدارة الجودة في الخدمات، مفاهيم وعمليات وتطبيقات، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان.
5. رعد حسن الصرف، (2001)، نظم الإدارة البيئية والإيزو 14000، دار الرضا، دمشق.
6. سعيد الخضري، وآخرون، (1989)، مدخل إلى الاقتصاد، دار القلم للنشر والتوزيع، الإمارات العربية المتحدة.
7. سونيا محمد البكري، (2001)، إدارة الإنتاج والعمليات، مدخل النظم، الدار الجامعية للنشر، الإسكندرية.
8. صالح مهدي محسن العامري، (2007)، الإدارة والأعمال، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن.
9. طاهر محسن الغالي، وصالح مهدي العامري، (2005)، المسؤولية الاجتماعية وأخلاقيات الأعمال، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.
10. عايد عبد الله العصيمي، (2015)، المسؤولية الاجتماعية للشركات نحو التنمية المستدامة، دار اليازوري للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.
11. علاء فرحان طالب، (2011)، حركة المؤسسة والأداء المالي الاستراتيجي، دار صفاء، عمان.
12. كلود فولسين، بيتر جيمس، (2001)، الإدارة البيئية من أجل جودة الحياة، ترجمة علا أحمد صلاح، مركز الخبرات الفنية للإدارة، مصر.
13. مجيد الكرخي، (2015)، مؤشرات الأداء الرئيسية، الطبعة الأولى، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.
14. محمد إبراهيم، (2007)، الإدارة المالية، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.
15. محمد قدرى حسن، (2015)، إدارة الأداء المتميز، قياس الأداء، تقييم الأداء، تحسين الأداء مؤسسيا وفرديا، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية.
16. محمد محمود الخطيب، (2010)، الأداء المالي وأثره على عوائد أسهم الشركات، الطبعة الأولى، دار الحامد للنشر والتوزيع، الأردن.
17. محمود الوادي، وآخرون، (2013)، مبادئ علم الاقتصاد، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان.
18. مصطفى يوسف كافي، (2014)، اقتصاديات البيئة والعملة، دار رسلان، دمشق.
19. نجم العزاوي، عبد الله حكمت النقرار، (2015)، استراتيجيات ومتطلبات وتطبيقات إدارة البيئة، دار اليازوري، عمان

20. نجم عبود نجم، (2008)، البعد الأخضر للأعمال، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.
21. وائل محمد صبحي إدريس، طاهر منصور الغالي، (2009)، سلسلة إدارة الأداء الاستراتيجي، أساسيات الأداء وبطاقة القيم المتوازن، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر، الأردن.
22. وائل محمد صبحي، طاهر محسن محمود الغالي، (2006)، أساسيات الأداء، وبطاقة الأداء المتوازن، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر، الأردن.
23. جمال درهم زيد، (2016)، أخلاقيات منظمات الأعمال ومسؤوليتها الاجتماعية في ضوء مبادئ الحوكمة، الطبعة الأولى، جامعة العلوم والتكنولوجيا، صنعاء.

ثانياً: المذكرات والاطروحات

1. أحمد نسيب، (2022)، دور المسؤولية الاجتماعية في تحقيق الأداء الشامل – دراسة عينة من المؤسسات الاقتصادية الجزائرية، أطروحة دكتوراه غير منشورة في العلوم الاقتصادية، جامعة تلمسان
2. أمينة حفاصة، (2021)، أثر جودة القوائم المالية على تقييم الأداء المالي للمؤسسات الاقتصادية الجزائرية، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف بالمسيلة
3. جعفري أسماء، (2019)، التدقيق الداخلي المندمج كمدخل لتحسين الأداء في المؤسسة الصناعية الجزائرية – دراسة حالة مجموعة من المؤسسات الصناعية في الجزائر، أطروحة دكتوراه غير منشورة في علوم التسيير، جامعة سطيف 1
4. جمال العسالي، (2019)، تطبيق حوكمة الشركات في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كآلية لتحسين الأداء الاقتصادي في الجزائر 2000–2014، أطروحة دكتوراه غير منشورة في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 3
5. ساوس الشيخ، (2013)، أثر تطبيق الإدارة البيئية في إطار سلسلة الإمداد على الأداء، دراسة تطبيقية على عينة من شركات الصناعة الغذائية الجزائرية، أطروحة دكتوراه غير منشورة في علوم التسيير، جامعة تلمسان
6. سحنون، أمال، (2021)، دور نظام الحوافز في تحسين الأداء المالي، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، الجزائر.
7. سراج وهيبة، (2012)، استراتيجية تنمية الموارد البشرية كمدخل لتحسين الأداء المستدام في المؤسسة الاقتصادية، مذكرة ماجستير، جامعة فرحات عباس سطيف
8. سعيد حياة، (2022)، أثر الالتزام بالمسؤولية البيئية على استدامة الميزة التنافسية للمؤسسات الصناعية الجزائرية، أطروحة دكتوراه في علوم التسيير، تخصص إدارة أعمال المؤسسات، جامعة المسيلة، الجزائر
9. صالح بلاسكة، (2017)، فعالية مجالس الإدارة في تقييم الأداء الشامل لشركات المساهمة الجزائرية – دراسة ميدانية، أطروحة دكتوراه، جامعة سطيف

10. عادل عثي، (2002)، الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية، قياس وتقييم، دراسة حالة مؤسسة صناعات الكوابل ببسكرة (2000-2002)، رسالة ماجستير غير منشورة في علوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة - الجزائر
11. عبد الغني دادان، (2007)، قياس وتقييم الأداء المالي في المؤسسات الاقتصادية نحو إرساء نموذج للإنذار المبكر باستعمال المحاكاة المالية، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر
12. عثمان بودحوش، (2017)، قياس أثر تكاليف تحقيق متطلبات التنمية المستدامة على الأداء الاقتصادي للمؤسسات الصناعية - دراسة حالة شركة إسمنت عين الكبيرة، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة سطيف، الجزائر
13. لامية دالي علي، (2015)، مساهمة لتصميم نظام معلومات فعال لتسيير الإنتاج في ظل اقتصاد المعرفة، أطروحة دكتوراه، جامعة بسكرة
14. منذر نائل الكرداشة، (2010)، واقع تبني منظمات الأعمال للمسؤولية البيئية، رسالة ماجستير، كلية إدارة الأعمال، قسم إدارة الأعمال، جامعة الشرق الأوسط للدراسات العليا، الأردن
15. نعيمة فضيل، (2007)، أهمية تقييم أداء العاملين في تدعيم أداء المؤسسة الجزائرية، رسالة ماجستير، تخصص إدارة أعمال، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر
16. وهيبة مقدم، (2014)، تقييم مدى استجابة منظمات الأعمال في الجزائر للمسؤولية الاجتماعية، دراسة تطبيقية على عينة من مؤسسات الغرب الجزائري، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة وهران

ثالثا: مقالات ومجلات

1. باسل محمد حسن العزاوي، طيبة ماجد حميد، (2014)، دور إدارة المعرفة في الأداء المنظمي، دراسة تطبيقية في عينة من المنظمات الصناعية، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد 42، العراق.
2. بطاهر بختة، محمد بوطلاعة، (2018)، المسؤولية البيئية ومدى فعاليتها في تحسين سلوك المؤسسة اتجاه التحديات البيئية التي تواجهها، دراسة حالة وحدة سونلغاز ووحدة الجزائرية للمياه بمستغانم، مجلة الباحث الاقتصادي، المجلد 05، العدد 01.
3. جعفر سعدي، رشيد مناصرية، (2019)، أهمية الشراكة الاستراتيجية في تحسين الأداء الاقتصادي في مجمع صيدال، مجلة أداء المؤسسات الجزائرية، المجلد 2، العدد 15.
4. حريد رامي، سلامة سارة، (2017)، انعكاسات الالتزام البيئي على الأداء الاقتصادي للمؤسسات الصناعية، مؤسسة فرتيال نموذجا، مجلة اقتصاديات المال والأعمال، جوان.

5. حياة سعيد، عبد الحميد برحومة، (2017)، مساهمة الالتزام بالمسؤولية البيئية في تحقيق المواطنة البيئية في المؤسسة الاقتصادية، حالة INCA Rouiba، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، المجلد 10، العدد 18.
6. خير الدين جمعة، دريدي أحلام، (2018)، المسؤولية البيئية ضرورة حتمية للتوجه نحو الاقتصاد الأخضر في الجزائر، مصنع الكنز الأسود نموذجا، مجلة الاقتصاد والبيئة، المجلد 01، العدد 01، ص 101-117.
7. رعد عدنان رؤوف، (2010)، دور أبعاد استراتيجية المحيط الأزرق في الأداء التسويقي، بالتطبيق على الشركة العامة لصناعة الأدوية والمستلزمات الطبية بنينوى، مجلة تنمية الرافدين، جامعة الموصل، المجلد 32، العدد 98، ص 317-335.
8. زبيدة محسن، حمزة بن الزين، عمر الفاروق زرقون، (ديسمبر)، أبعاد المسؤولية البيئية والاجتماعية في المؤسسات البترولية، دراسة ميدانية بمجمع المؤسسة الوطنية لخدمات الآبار، مجلة رؤى اقتصادية، العدد 11، جامعة الشهيد محمد لخضر، الوادي، الجزائر.
9. شتاتحة عمر، زاوية رشيدة، (2016)، المسؤولية الاجتماعية لمنظمات الأعمال ودورها في تحقيق التنمية المستدامة، تم الاسترجاع في 28 أكتوبر 2021 من: ResearchGate: <https://www.researchgate.net/publication/338969000>
10. السعيد بريش، نعيمة يحيى، (2012)، أهمية التكامل بين أدوات مراقبة التسيير في تقييم أداء المنظمات وزيادة فعاليتها، دراسة حالة: ملينة الأوراس، مجلة أداء المؤسسات الجزائرية، العدد 01.
11. علاء حسن يوسف الموسوي، سعود جائد مشكور العامري، (2017)، علاقة أنشطة المسؤولية البيئية للشركة بتعظيم قيمة الشركة، دراسة تطبيقية في الشركة العامة للإسمنت الجنوبية، منشورات جامعة القادسية، العراق.
12. علي عبد الله ميله، (2021)، أثر الإفصاح البيئي على الأداء الاقتصادي للشركات الصناعية الليبية، مجلة الاستراتيجية والتنمية، المجلد 11، العدد 01.
13. فرج شعبان، مهدي جابر، بلال رحالية، (2022)، المسؤولية الاجتماعية ودورها في رفع فعالية الأداء الاقتصادي للشركات، دراسة ميدانية لعدد من الشركات الاقتصادية، مجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، المجلد 14، العدد 01.
14. معاذ بوبريحة، خالد قاشي، (2022)، المواصفة القياسية العالمية لأنظمة إدارة الجودة ISO 9001 كمدخل لتحسين الأداء الاقتصادي للمؤسسات الصناعية، دراسة حالة الشركة الإفريقية للزجاج بجيجل، مجلة الاقتصاد والتنمية، المجلد 08، العدد 01.

15. منصف شرقي، (2019)، محاولة لتقييم الأداء الاقتصادي للمؤسسات الاقتصادية في الجزائر، دراسة حالة مؤسسة الأشغال العمومية بقسنطينة، *Revue des Réformes Economiques et Intégration En Economie*، Mondiale، المجلد 13، العدد 02.
16. مراد كواشي، جمعة شرقي، (2017)، دور رأس المال الفكري في تحسين الأداء الاقتصادي للمؤسسة، دراسة حالة مؤسسة مناجم الفوسفات بتبسة، *مجلة العلوم الإنسانية*، العدد 08، الجزء 02، ديسمبر.
17. محمد الناصر مشري، الشريف بقة، (2017)، قياس كفاءة تطبيق المسؤولية الاجتماعية في المؤسسة الصناعية الجزائرية في ظل متطلبات التنمية المستدامة، *مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية*، العدد الاقتصادي، المجلد 2، العدد 30.
18. ندى عبد الباسط كشمولة، (2014)، تأثير عناصر التسويق الابتكاري في تعزيز الأداء التسويقي، دراسة استطلاعية لآراء عدد من مدراء مجموعة المنظمات الصناعية، بغداد، *مجلة تنمية الرافين*، جامعة الموصل، المجلد 36، العدد 115، ص 167-186.
19. نعيمة يحيوي، زكية مقري، (2016)، تقييم التوجه التسويقي والريادي لدى مدراء المؤسسات الصغيرة، دراسة ميدانية على عينة من مدراء المؤسسات الصغيرة بمدينة باتنة، *مجلة الريادة لاقتصاديات الأعمال*، المجلد 2، العدد 1، ص 105-129.

خامسا: الملتقيات

1. بن نذير نصر الدين، وشمالل أيوب، (2017، أبريل 25)، لوحة القيادة كأداة لتقييم الأداء المالي للمنظمة الاقتصادية: دراسة حالة الشركة الجزائرية لإنتاج الكهرباء SPE، مداخلة في المؤتمر الوطني الأول حول مراقبة التسيير كآلية لحوكمة المؤسسات وتفعيل الإبداع، جامعة البليدة 2، الجزائر.
2. بومدين بروال، (2011، ماي 18-19)، دور الإبداع التكنولوجي في تحقيق متطلبات المسؤولية الاجتماعية والبيئية للمؤسسات، ملتقى الإبداع والتغير التنظيمي في المنظمات الحديثة: دراسة وتحليل تجارب وطنية ودولية، جامعة سعد دحلب، البليدة، الجزائر.
3. دادان عبد الغني، وكماسي محمد الأمين، (2005)، الأداء المالي من منظور المحاكاة المالية، المؤتمر العلمي الدولي حول الأداء المتميز للمنظمات والحكومات، جامعة ورقلة، الجزائر.
4. زكريا مطلق الدوري، وأبو بكر أحمد بوسالم، (2012، فيفري 14-15)، المسؤولية الاجتماعية والبيئية كمدخل لتحقيق التنمية المستدامة، الملتقى الدولي الثالث حول منظمات الأعمال والمسؤولية الاجتماعية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة بشار، الجزائر.
5. سفيان ساسي، (2013، ديسمبر)، المسؤولية البيئية في المؤسسات الصناعية: حالة الجزائر، مداخلة ضمن المؤتمر الدولي الثاني: الحق في بيئة سليمة، *مجلة جيل حقوق الإنسان*، العدد 2، بيروت، لبنان.

6. محمد الطعامنة، (2008)، معايير قياس الأداء الحكومي وطرق استنباطها: دراسة تطبيقية على وحدات الحكم المحلي، ورقة عمل مقدمة ضمن الندوة حول الأساليب الحديثة في قياس الأداء الحكومي، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة، ص 401
7. منصف شرقي، (2012)، دور المسؤولية الاجتماعية في تحقيق الميزة التنافسية لمنظمات الأعمال، الملتقى العلمي الثالث حول المسؤولية الاجتماعية ومنظمات الأعمال، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة بشار، الجزائر
8. وهيبة مقدم، (2010)، تحسين الأداء البيئي والاجتماعي للمؤسسات الصناعية، ملتقى المسارات الصحية للنمو الصحيح، جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم، الجزائر
9. ياسر شاهين، (دون سنة)، البعد البيئي للمسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص الفلسطيني، مداخلة مقدمة بجامعة فلسطين، بيت لحم، فلسطين

المراجع باللغة الأجنبية:

1. Francesco Gangi, & Mario Mustilli. (2019). The impact of corporate social responsibility (CSR) knowledge on corporate financial performance: Evidence from the European banking industry. Journal of Knowledge Management, 23(1).
2. Iftekhhar Hasan, Nada K., Linling Lui, & Houzli Wong. (2016). Corporate social responsibility and firm financial performance: The mediating role of productivity. Journals Software Components, 7.
3. Mike K., & Andy N. (2003). Measuring performance in a changing business environment. International Journal of Operations and Production Management, 23(23). Emerald Group Publishing Limited, United Kingdom.
4. Raéd Masadeh, & Ala Aldin Alrowwad. (2018). The impact of corporate social responsibility (CSR) knowledge on corporate financial performance: Evidence from the European banking industry. Journal of Business & Management (COES&RJ-JBM), 7(2).
5. Williams, M. R. (2005). Performance Appraisal in Management. Heinemann, London.
6. Cristina Gănescu. (2014). Corporate environmental responsibility - a key determinant of corporate reputation. Computational Methods in Social Sciences, 2(1).
7. Elisabeth Albertini. (2011). L'engagement environnemental des entreprises : une revue de littérature. Comptabilités, Économie et Société.

8. Isabel Martinez-Conesa, & Pedro Soto-Acosta. (2017). Corporate social responsibility and its effect on innovation and firm performance: Empirical research in SMEs. *Journal of Cleaner Production*, 11/038.
9. Stefan Ambec, & Paul Lanoie. (2009). Performance environnementale et économique de l'entreprise. *Économie & Prévision*, (4), 190-191.
10. Wided Boubaker. (2015). Eco-innovation, performance environnementale et impact économique sur les entreprises : étude de cas des groupes papetiers présents en France [أطروحة دكتوراه، معهد الاقتصاد والإدارة، فرنسا].
11. Mohamed Hamdoun. (2008). Le comportement écologique des entreprises chimiques tunisiennes : un passage obligé ou un choix délibéré ، مداخلة مقدمة في المؤتمر الدولي السابع للإدارة الاستراتيجية، نيس، فرنسا.
12. Patrick Jaulent, & Marie-Agnès Quares. (2006). *Pilotez vos performances*. AFNOR, France.





الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم الاقتصادية
ثانية ماستر: تخصص اقتصاد وتسيير المؤسسات
﴿استبيان﴾

أخي الكريم، أختي الكريمة، تحية طيبة وبعد:

يشرفنا أن نقدم لكم هذا الاستبيان باعتباركم موظفين بمؤسسات صناعية، هذا الاستبيان دراسة ميدانية
لبحث علمي خاص بإعداد مذكرة تخرج وذلك ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية
تخصص: اقتصاد وتسيير المؤسسات بعنوان: «مساهمة المسؤولية البيئية في تحسين الأداء الاقتصادي
للمؤسسات».

الرجاء أخي الفاضل/أختي الفاضلة التكرم بقراءة العبارات بتأني وتعبئة الاستبانة من خلال ابداء رأيك في
العبارات بوضع علامة (X) في المكان المناسب وفي خانة واحدة لكل عبارة بناء على تقديرك الشخصي،
علما بأن المعلومات التي يتضمنها هذا الاستبيان ستكون محل سرية تامة ولن تستخدم إلا في مجال البحث
العلمي فقط دون الإشارة إلى صاحبها، كما نحيطكم علما أنه ليس هناك إجابة صحيحة أو خاطئة، نحن
نريد معرفة توجهاتكم ﴿آراءكم﴾ فقط.

في الأخير تقبلوا منا فائق الاحترام والتقدير لتعاونكم ومشاركتم في إنجاح وإتمام هذا البحث العلمي.

تحت إشراف:

من إعداد الطالبين:

➤ الدكتور: عقبة خضير

➤ كروش عبد العالي.

➤ غريسي نورالدين.

الموسم الجامعي: 2025/2024

أولاً: البيانات الشخصية

الرجاء الإجابة عن الأسئلة التالية بوضع علامة (x) في المكان المقابل أو ملاً الفراغ بكتابة الإجابة المناسبة.

1. الجنس:

ذكر	أنثى

2. العمر:

اقل من 30 سنة	30 – 39 (سنة)	40 – 49 (سنة)	50 فما فوق

3. المؤهل العلمي:

تقني سامي	ليسانس	ماستر/مهندس	دراسات عليا

4. سنوات الخبرة العملية

5 – 1 سنة	10 – 5 سنة	15 – 10 سنة	أكثر من 15 سنة

ثانياً: بيانات الدراسة

الرقم	الفقرات	المؤشر	غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة
المحور الأول: المسؤولية البيئية							
01	تعتمد المؤسسة سياسات صارمة لتقليل استهلاك المياه والطاقة.	الإدارة المستدامة للموارد					
02	تسعى المؤسسة إلى تقليل استخدام المواد الكيميائية الضارة في الإنتاج.						
03	تحرص المؤسسة على استخدام مصادر طاقة متجددة كلما أمكن ذلك وصيانة الآلات والمعدات لتقليل الهدر الطاقوي.						
04	تعتمد المؤسسة على تقنيات الإنتاج النظيف لتقليل التأثير البيئي.						
05	تشجع المؤسسة البحث عن بدائل مستدامة للمواد الخام المستخدمة في الإنتاج.						
06	تتبنى المؤسسة معايير تصنيع تقلل من إنتاج النفايات الصلبة وتسعى إلى تعويض استهلاكها البيئي من خلال برامج استدامة بيئية.						
07	تعتمد المؤسسة على تقنيات ذكية لتحسين كفاءة استهلاك الموارد.						
08	تشارك المؤسسة في حملات توعوية حول حماية البيئة وتدعم المبادرات البيئية في المجتمع المحلي.	المسؤولية الاجتماعية البيئية					
09	توفر المؤسسة برامج تدريبية لموظفيها حول كيفية تقليل التأثير البيئي لأنشطتهم وتشجعهم على المشاركة في الفعاليات البيئية المجتمعية.						
10	تحرص المؤسسة على إنتاج سلع صديقة للبيئة تلبي احتياجات المستهلكين.						
11	تشارك المؤسسة في مبادرات التشجير والحفاظ على التنوع البيئي.						

						12	تقدم المؤسسة دعمًا ماليًا ومعنويًا للمشاريع البيئية المجتمعية.
						13	تعتمد المؤسسة سياسات شفافة حول تأثيرها البيئي وجهودها في الحد منه.
						14	تسعى المؤسسة إلى تحسين وعي العملاء حول أهمية الاستهلاك المستدام ودوره في الحد من التأثير البيئي.
					الامتثال البيئي والتشريعات	15	تلتزم المؤسسة بتطبيق جميع القوانين البيئية المعمول بها دون استثناء وتمتلك وثائق رسمية تثبت توافقها مع التشريعات البيئية.
						16	تخضع المؤسسة لتدقيق بيئي دوري لضمان الامتثال للمعايير البيئية وتتعاون مع الجهات الرقابية والسلطات البيئية لضمان الامتثال الدائم.
						17	توفر المؤسسة دورات تدريبية دورية للموظفين حول القوانين البيئية وتفرض عقوبات صارمة على أي مخالفة بيئية داخل بيئة العمل.
						18	تطبق المؤسسة برامج لمراقبة وتقليل الانبعاثات الصناعية.
						19	تلتزم المؤسسة باستخدام مواد ومعدات تتوافق مع المعايير البيئية المطلوبة.
						20	يتم تحديث سياسات المؤسسة البيئية باستمرار لتتماشى مع المستجدات القانونية.
						21	تُعد المؤسسة تقارير بيئية سنوية توضح مدى التزامها بالمعايير البيئية.
المحور الثاني: الأداء الاقتصادي							
						22	يساهم الالتزام البيئي في تقليل التكاليف التشغيلية للمؤسسة وتحسن الممارسات البيئية كفاءة استخدام الموارد، مما ينعكس إيجابًا على الأرباح.

					تؤدي سياسات الاستدامة والممارسات البيئية إلى زيادة فرص الحصول على تمويل واستثمارات تحسين تصنيف المؤسسة الائتماني لدى البنوك والمستثمرين.	23
					يساعد الامتثال البيئي في تجنب الغرامات والمخالفات القانونية التي تؤثر على الأرباح.	24
					يساهم الالتزام البيئي في تحسين سمعة المؤسسة، مما يزيد من فرص تحقيق مبيعات أعلى.	25
					تستفيد المؤسسة ماليًا من إعادة تدوير المخلفات وتقليل الهدر الإنتاجي.	26
					يساهم التوجه نحو التكنولوجيا البيئية في فتح أسواق جديدة وزيادة العائدات.	27
					يؤثر تحسين الأداء البيئي إيجابيًا على القيمة السوقية للمؤسسة وتحقيق وفورات مالية على المدى الطويل.	28
					يساعد الالتزام البيئي على تحسين صورة المؤسسة لدى العملاء.	29
					يفضل العملاء التعامل مع الشركات التي تلتزم بالمعايير البيئية.	30
					يؤدي الإنتاج المستدام إلى تعزيز تنافسية المؤسسة في السوق.	31
					يساهم تسويق المنتجات البيئية في جذب المزيد من المستهلكين الواعين بيئيًا وتعزيز للعلامة التجارية. للمؤسسة	32
					تؤدي الممارسات البيئية إلى خلق فرص تسويقية جديدة للمؤسسة.	33
					يعزز الالتزام البيئي فرص المؤسسة في الحصول على شراكات استراتيجية.	34

						يساعد الاهتمام بالمسؤولية البيئية في زيادة رضا العملاء وتعزيز مكانة المؤسسة في السوق المحلية والدولية.	35
						يؤدي الالتزام بالمعايير البيئية إلى تحسين كفاءة العمليات الإنتاجية.	36
						تقلل المؤسسة من استهلاك المواد الخام عبر تبني تقنيات إنتاج نظيفة.	37
						يؤدي تبني معايير الاستدامة إلى تقليل الأعطال في خطوط الإنتاج.	38
						يساعد التحول إلى الإنتاج المستدام على تحسين جودة المنتجات النهائية.	39
						تعتمد المؤسسة على تقنيات متقدمة لزيادة كفاءة الإنتاج وتقليل النفايات.	40
						تؤدي السياسات البيئية إلى خلق بيئة عمل أكثر أماناً وإنتاجية وزيادة تحفيز الموظفين ورفع أدائهم.	41
						يساعد استخدام معدات صديقة للبيئة لتقليل التلوث الصناعي في تحسين استدامة الإنتاج وكفاءة التشغيل في المؤسسة.	42

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
République Algérienne Démocratique et Populaire
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
Ministère de l'Enseignement Supérieur et de la Recherche Scientifique
جامعة الشهيد حنة لخضر الوادي
Université Fehahid Hamma Lakhdar d'El Oued
الموسم الجامعي: 2025/2024
الوادي في: 2025/05/05

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم الاقتصادية

إلى السيد: مدير مؤسسة نفضال

الموضوع : طلب تسهيل الحصول على معلومات

في إطار إعداد مذكرة ماستر و للحصول على المعلومات النظرية في الوسط العلمي المهني نطلب من سيادتكم إمكانية استقبال الطلبة الآتية أسمائهم:

اسم واللقب الطالب:	غريسي نور الدين	تاريخ ومكان الميلاد:	2001/09/14	بـ الوادي رقم التسجيل:	39066111
اسم واللقب الطالب:	كروش عبد العالي	تاريخ ومكان الميلاد:	2001/06/30	بـ الوادي رقم التسجيل:	39062760

- التخصص : ثانية ماستر اقتصاد وتسيير مؤسسات.
- عنوان المذكرة : مساهمة المسؤولية البيئية في تحسين الأداء الاقتصادي للمؤسسات .
- الأستاذ المشرف : د. ليلي خضير .

رئيس القسم

موافقة المؤسسة المستقبلة

B.P.789, 39000, El Oued, Algérie, Tél/fax : 032244765 , 032244751 Courriel : fac-ecg-amana@ univ-eloued.dz

Scanné avec CamScanner

Fichier Edition Affichage Données Transformer Insérer Format Analyse

Sortie Log Fiabilité Titre Remarques Echelle : ALL VAR Titre Récapitulatif Statistiques c

RELIABILITY
/VARIABLES=Q1 Q2 Q3 Q4 Q5 Q6 Q7
/SCALE('ALL VARIABLES') ALL
/MODEL=ALPHA.

→ **Fiabilité**

Echelle : ALL VARIABLES

Récapitulatif de traitement des observations

		N	%
Observations	Valide	45	100,0
	Exclu ^a	0	,0
	Total	45	100,0

a. Suppression par liste basée sur toutes les variables de la procédure.

Statistiques de fiabilité

Alpha de Cronbach	Nombre d'éléments
,882	7

Fichier Edition Affichage Données Transformer Insérer Format Analyse

Sortie Log Fiabilité Titre Remarques Echelle : ALL VAR Titre Récapitulatif Statistiques c

RELIABILITY
/VARIABLES=Q8 Q9 Q10 Q11 Q12 Q13 Q14
/SCALE('ALL VARIABLES') ALL
/MODEL=ALPHA.

→ **Fiabilité**

Echelle : ALL VARIABLES

Récapitulatif de traitement des observations

		N	%
Observations	Valide	45	100,0
	Exclu ^a	0	,0
	Total	45	100,0

a. Suppression par liste basée sur toutes les variables de la procédure.

Statistiques de fiabilité

Alpha de Cronbach	Nombre d'éléments
,831	7

Echier Edition Affichage Données Transformer Insérer Format Analyse

Sortie Log Fiabilité Titre Remarques Echelle : ALL VARIABLES Titre Récapitulatif de traitement des observations Statistiques de fiabilité

RELIABILITY
/VARIABLES=Q15 Q16 Q17 Q18 Q19 Q20 Q21
/SCALE('ALL VARIABLES') ALL
/MODEL=ALPHA.

→ **Fiabilité**

Echelle : ALL VARIABLES

Récapitulatif de traitement des observations

		N	%
Observations	Valide	45	100,0
	Exclu ^a	0	,0
	Total	45	100,0

a. Suppression par liste basée sur toutes les variables de la procédure.

Statistiques de fiabilité

Alpha de Cronbach	Nombre d'éléments
,803	7

Echier Edition Affichage Données Transformer Insérer Format Analyse

Sortie Log Fiabilité Titre Remarques Echelle : ALL VARIABLES Titre Récapitulatif de traitement des observations Statistiques de fiabilité

RELIABILITY
/VARIABLES=Q1 Q2 Q3 Q4 Q5 Q6 Q7 Q8 Q9 Q1
/SCALE('ALL VARIABLES') ALL
/MODEL=ALPHA.

→ **Fiabilité**

Echelle : ALL VARIABLES

Récapitulatif de traitement des observations

		N	%
Observations	Valide	45	100,0
	Exclu ^a	0	,0
	Total	45	100,0

a. Suppression par liste basée sur toutes les variables de la procédure.

Statistiques de fiabilité

Alpha de Cronbach	Nombre d'éléments
,936	21

RELIABILITY
 /VARIABLES=Q22 Q23 Q24 Q25 Q26 Q27 Q28 Q29
 /SCALE ('ALL VARIABLES') ALL
 /MODEL=ALPHA.

→ **Fiabilité**

Echelle : ALL VARIABLES

Récapitulatif de traitement des observations

		N	%
Observations	Valide	45	100,0
	Exclu ^a	0	,0
	Total	45	100,0

a. Suppression par liste basée sur toutes les variables de la procédure.

Statistiques de fiabilité

Alpha de Cronbach	Nombre d'éléments
,931	21

RELIABILITY
 /VARIABLES=Q1 Q2 Q3 Q4 Q5 Q6 Q7 Q8 Q9 Q10 Q25 Q26 Q27 Q28 Q29 Q30 Q31 Q32 Q33 Q34
 /SCALE ('ALL VARIABLES') ALL
 /MODEL=ALPHA.

→ **Fiabilité**

Echelle : ALL VARIABLES

Récapitulatif de traitement des observations

		N	%
Observations	Valide	45	100,0
	Exclu ^a	0	,0
	Total	45	100,0

a. Suppression par liste basée sur toutes les variables de la procédure.

Statistiques de fiabilité

Alpha de Cronbach	Nombre d'éléments
,958	42

مساهمة المسؤولية البيئية في تعزيز الأداء الاقتصادي للمؤسسات

[illegible][illegible]

الحمد لله المدين